



Copyright © King Fahd University

١٥٣

القبلي
المقبول

الجلد ٢١٦ القسطاس المقبول الكاشف لمعاني معيار العقول
ق ٥ ن
في علمي الجدال والأصول، تأليف الحسن بن
عزالدين، الناصر الزيدى - ٩٢٩ هـ . كتب سنة
٨٩٦ هـ .

١١٩ ق ٣٣ س ٥٨٨٢٨٥ ر ٢ سم

١٢٥٣

نسخة جيدة، خطها نسخ حسن

الأعلام ٢ : ٢١٤ معجم المؤلفين ٣ : ٢٤٥

١ - أصول الفقه - أ - الناصر الزيدى، الحسن

ابن عزالدين - ٩٢٩ هـ ب - تاريخ الفسخ

ج - شرح معيار العقول

King Saud

جامعة الملك سعود

فك ١/٣٤٤
٥٢٦٨١٧١٤٢

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات	
اسم الكتاب	القفاطس المأثور
الرقم	١٤٥٣
اسم المؤلف	ابو محمد طاهر بن
تاريخ النسخ	٨٩٦ هـ
عدد الأوراق	١١٩ ق
ملاحظات	مؤلفه

ق ١٤٥٣

1957

وَصَلَوَاتُهُ وَسَلَامُهُ عَلَى خَيْرِ خَلْقٍ ۝

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين وصلواته على محمد وآله
أما بعد فقد جرت من رفع مناهج شرعية وأوضح للمسالك المنهاج
فوائد وغنم فوائدها التي لا تعد ولا تحصى وفتح مشارق البصائر
والصلوة والسلام على سيدنا النبي الأبي الطاهر الزكي السراج الوهاج
والعزة الرجاء العرب عبد الاحاج واللاطهاث النجيب الاخيار الذي
فسيح هم خدائش الطام وكان كاللؤلؤ الداج فانه نظر الى سعة
وكشف النقاب وبيد دليل ما فيه من الغاني الصواب واستقامت
وتجيب امله غرم وهو من بفضائل حاشه فقد ورد عن النبي
من استكره بحبيب الداج فليتب ذراه واحت دقا وحشيت
مع قصور الباع وقصور الاستيعاب وتفاخر احوال بلاطم اسعال
وجود الانظار الصالحة لا رهاق من الرمان وارجاع لما ارجوه
تشتت في شرح المنهاج وتمتد اليه الاعيان ويغشوا نفعه في الافاق
والازواح فما حاصوا فافا والصواب مطا فماده من الحكي عليه
الحلاف والافواج وان كلام عبد الله الخلو اعني الاحراج والله
فايد الى رضاه وذخيرة ليوم حاجه المنهاج **مقدمة هذا الفن**
معرفة وتقال في الدال وكثرها ما حوده من فقهه الحيش
معي فم يقال مقدمه العلم لما ينوقف عليه الشروع في مسائله
كلامه فميت امام القصور لا رتباط له بها وانفعا في فافه
الفن ان كل طالت كثره بصطها حجه وحده المستبحه حاله
الحجه اذ لو ارفع الى طليها فكل صبطها لم يامن ان يفوته
ولاشك ان كل علم من العلوم المحبوسه المدونه مسائله كثره
اذ الكل متشارك في انها تصديقات واحكام بامور على اخرى
على خاصا بواسطه امر ارتباطه بعضها ببعض وصارت المجموع
علمنا واحدا ولم يستحسن افراده بالتدوين والتعلم ومن ذلك
علم ان يتصور او لا يميز بين غنمه ويصير بوجهه التي خصوصه
ما شمله وعبره كان على من غيا وخطا خطا عشوا والماسد ان حق
الما حوده من جهه وحده فان ذلك ان يلبصرت واسهل في معرفته
وعائنه وهي معرفة احكام الله التي يجب القود بالسجاده الدسه
طال العلم ان يعرف فادته المرتبة عليه المقصوده منه معنى
بصرف بفايده فم استحال اقزاه عليه لان الاحمال الاختار فيه
ما لا يعنده من ما يبرئ عليه عذرة عذرا وان اعتقد باطلا اي ما لا
زال تشاغبه وكان غشا لافا فانه في نظره وان لم ان كل حله
على قول شمس غايه

الصلوات

مقدمة هذا الفن
معرفة وتقال في الدال وكثرها ما حوده من فقهه الحيش
معي فم يقال مقدمه العلم لما ينوقف عليه الشروع في مسائله
كلامه فميت امام القصور لا رتباط له بها وانفعا في فافه
الفن ان كل طالت كثره بصطها حجه وحده المستبحه حاله
الحجه اذ لو ارفع الى طليها فكل صبطها لم يامن ان يفوته
ولاشك ان كل علم من العلوم المحبوسه المدونه مسائله كثره
اذ الكل متشارك في انها تصديقات واحكام بامور على اخرى
على خاصا بواسطه امر ارتباطه بعضها ببعض وصارت المجموع
علمنا واحدا ولم يستحسن افراده بالتدوين والتعلم ومن ذلك
علم ان يتصور او لا يميز بين غنمه ويصير بوجهه التي خصوصه
ما شمله وعبره كان على من غيا وخطا خطا عشوا والماسد ان حق
الما حوده من جهه وحده فان ذلك ان يلبصرت واسهل في معرفته
وعائنه وهي معرفة احكام الله التي يجب القود بالسجاده الدسه
طال العلم ان يعرف فادته المرتبة عليه المقصوده منه معنى
بصرف بفايده فم استحال اقزاه عليه لان الاحمال الاختار فيه
ما لا يعنده من ما يبرئ عليه عذرة عذرا وان اعتقد باطلا اي ما لا
زال تشاغبه وكان غشا لافا فانه في نظره وان لم ان كل حله
على قول شمس غايه

هذا هو المقصود من هذا العلم
والله اعلم بالصواب
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله

من حيث انها على طرف العقل وبها سنة وفائدة من حيث يربها عليه فيجوز ان دانا وعملان
اعتبارا وبها افاده شي من المسائل الخارجة عن المقاصد لينا المقاصد عليه وليست شعري بالعرف
من ما ذكرتها ومن ما ذكر في باب الواثق حتى جعل هذه مبادئ وبلك لواقع واكمل مشترك في يوقف
المقاصد عليه من الخ من المواقف علم كيف جعل الكلام في واسطه غفد الادله السبعه وهو القرآن
من المبادئ وعليه يدور قطب المقصد والويليه وفي سبيله يطالع حجه وكوكبه وما ذكره الا اصطلاح
حديث لم يعرف له مقصد مستند لا عقلا ولا نقلا تصدق في باب الترجيح حيث جعله حزا من الواثق وهو
من امهات المقاصد واعلم انه ورد ذكر في غير هذا الكتاب من مقدمات هذا العلم سان انه من اي علم
سنة ففضلا لاواه شي لا بد من ادراكه كما ذكره هنا وفي باب الواثق واجمالا يذكر العلوم التي ستم
مها وهي علم الكليات والعربية والاحكام ليرجع اليها عند زوم التحقيق اما الكلام فوجه استداده
منه يوقف الادله الاجمالية ككون الكتاب والسنة والاحكام حجه على معرفة الباري لمكن استدار
خطاب التكليف اليه ويعلم لزوم التكليف وسوته في حقا حين اسناد خطابه تعالى اليه ويتوقف معرفة
وجود الباري على ادله خدوت العالم وايضا ان يكون الكتاب وما ذكره معه حجه يوقف على صدق
المبلغ ويوقف السنة على ذلك طاهر واما الكتاب وان كل واحد مما يستدل به على من الكتاب
لاحكام ليس محجرا لان المعجزه منه مقدار شهور واقله ملت ايات ولا يعلم انه من كلامه الا باخباره ولا بد
من صدقة واما الاجماع والقياس فيرجعان الى الكتاب والسنة والعلم بصدق المبلغ يوقف
على دلاله المعجزه على المصدق فافها تصدق له من الله تعالى فافادعاه وطريق الله سواء ولا يعليني
ذلك كله كما لا يخفى ولا بد من الاستدلال عليها وذلك من وضيفه علم الاحكام واما استداده من
العربية ولان الكتاب والسنة اللذين هما قاييم الادله والباقي صفرع عليها غريبان والاستدلال بها على
لاحكام يوقف على معرفة اصول اللغة واختصاصها التي لها مدخل في الاستدلال على الاحكام من الحقيقة
والجواز الى غير ذلك من الافراد والتركيب والاستدلال والبرادف والنقل والاختار وغير ذلك واما الاحكام
فالمراد بصورتها ووجه استدلالها اصول منها ان مقصود الاصول اسات لاحكام الخمسة وفيها في
الاصول من حيث وجودها وعندها في نفسها لان ذلك من علم الكلام بل من حيث انها مدلوله للادله السبعه
ومتباعدة منها واذا قلت الامر للوجوب مثلا كان دعاه انه دال على الوجوب ومفيدة له وكذا مقصوده
اسافها وفيها في الفقه من حيث يعلقها بالافعال فاذا قلت الوجوب واجب كان معناه انه متعلق للوجوب
وهو متوقف به واد فديرت ذلك ولا يمكن للماسات والبقية بدون بصورتها ولا يريد العلم باسافها وفيها
من حيث استبعادها من ادلتها فان ذلك مقاصد هذا العلم ومسائله فكان يلزم يوقف الشيء على نفسه
ولمن حيث يعلقها بالافعال بان يعلم اسافها او يفهمها في احاد المسائل على ما في الفقه من العلم بوجوب الحج
وحرمه الخ وغير ذلك بطريق النظر والاستدلال لانه فائدة لهذا العلم ومناخر عنه اذ يوقف على
معرفة احوال البرادله فلو يوقف على علمه كان دور اطهر الرتباط المقاصد بذلك والفرو بين مقدمه
العلم ومقدمه الكتاب مما يخفى على كثير من الناس **هذا هو المقصود من هذا العلم** علم هذا العلم سعي باناسا
الفقه في الدين عليه لكنه من اعلام الاحسان لان علم اصول الفقه كل يتناول افراد معتقده والقائم
منه بيزدغ من اقام بعمره شخصيا وان اتحد معلوما هله واستركا في مفهوم لفظ اصول الفقه هذا اللفظ
علم لذلك المفهوم المشترك واحدا اما هو له الجزى من جزئياته ثم انه مقول من تركب اضافي فله كل اعتبار

خبر والفرق بين الاعتبارين ان اصول الفقه باعتبار العلم مفرد لا يلاحظ فيه حال الاجزا
وباعتبار الاضافة مركب يعرف حالها وابطالها على علم ومعناه مضافا معلوم اما خبر
مضافا فلا يلاحظ فيه معرفة المركب معرفة مفردة من حيث يصح تركبها فان الباقي يحتاج الى معرفة اجزا
الذات كحواضن الارض والحداد والسقف حيث يصح بالذات الذات بعضها وما يتعلق بذلك من الماشقة
والاعوجاج والصلابة والرخاوة الامر حيث انها جواهر او اعراض فعدمها او خلوها اذا دخلها في
مركبها منها وكذا لا يلاحظ فيه معرفة المركب الاضافي من معرفة كل من جزئيه من حيث يصح اضافة اجزائها
الى الاخر وذلك معرفة مدلوليهما من غير توقف على انه ثلاث او رباع او مزيد معرف او مبتدئ او غير
ذلك والاصول لا تدل على ذلك لان الاصل في اللغة ما يبنى عليه الشيء ويطلق الاصطلاح على الدارج يقال
الاصل الخنفعة وعلى المستصح يقال عارض الاصل والظاهر والقاعدة يقال الاصل هو ان الاصل
مقدم على الظاهر وعلى الدليل يقال الاصل في هذه المسئلة الكتاب السنة فاذا اضيف الى العلم والمراد
دليله بقرينة الاضافة الدالة على عين المراد عرفا وكان ينبغي ان لا يسهل عليه بحقوق الاصل اذ هو
احد حركي المركب وقد ذكر الثاني **الفقه في اللغة هو العلم بالخطا والدرج** يقال فقهنا لكسرا فيهم بالضم
اذا صار فقهنا ولا يقال فقهنا مع قولك الشما فقهنا كان واضحا لا شرفه **وهو في الاصطلاح**
العلم بالاحكام الشرعية العلم بالشرع وهو العلم بالاحكام الشرعية وهو العلم بالماضي والمآل
لشؤون النفس لكنه هاهنا بمعنى الاسم لا المصدر وقيل بالاحكام وهي المشتقات التامة مثل قولنا
الحج واجب لخرج العلم بالذوات اذ ليس بفقه ويستوفى على عدد الاحكام وذكر حقايقها حاملة
وبفضله في باب الواحش الاحكام وقد يوجد من الشرع بل من العقل والتجسس الحكم بان هذا
مما لا يملكه ولا يخالف وقد يوجد من الشرع فعلنا الشرعة احراز اعن العقلية الحسية لا مدخل
لها في باب الفقه بمعنى انشائها الى الشرع بوجهها فلا وبذلك الماحودة من الشرع اما يتعلق
بكيفية على وسمى اعتقاده بقولنا المارك سبحانه سمع بغير ان الغرض منها مجرد اعتقاد لا فعل
واصلية لا يقتضيات عليها وفي جعلها ماحودة من الشرع اشار الى ان الاعتقاد بان انتم
باسانها العقل يجب احدها من الشرع ليعتقدها واما ان يتعلق بكيفية على وسمى عليه كقولنا الور
مندوب لاذ المقصود منها الاعمال وفي غيبة السائق على الاعتقاد به ولعلها بالقول لدى هو فرع
العلم وهذا هو المقصود ههنا دون تسمية افعال فعلى هذا في فرع او فرعية فقوله هي فرع
العلم محصور ومنشود الى الفرع المطلق فان قياما على الكلام من الاعتقادات بالصلية ومسايل
الفقه من الغلطات الفرعية مسائل اصول الفقه من اى القبيلين قلنا هي من الاصلية الاعتقادية
لان السائق بكيفية الغلطات اذ هو بغير واسطة كما هو المنبذ الى الفهم ومسايل الاصول
وان كانت معلقة بكيفية العمل لكن ذلك بواسطة المسائل للفقهية وهو طهر اخرج الاصلية
الاعتقادية بقولنا الفرعية العملية وانت تعلم ان العملية انما يفيد التوضيح والتبوير لا التأسيس
والاختزان ولهذا كانت ملقاة من هذا الحد في مختصر المتن وهو لا نسب فان الحسنى في الحدود
وقلت عن ادلتها لخرج به علم الفقه بحسب الاحكام وليس مستند الى الادلة بل هو عالم بما معا
غير مستند اخذها من الاخر قطعا وكذا اخرج ما علم من الاحكام صرنا من الدين اذ لا حاجة له الى
الدليل وليس حرام الفقه وعن معلقة بالقلم اى تعلم الاحكام عن ادلتها وقلنا التفصيلية

العلم بالاحكام الشرعية
العلم بالماضي والمآل
لشؤون النفس
العلم بالذوات
العلم بالخطا والدرج
العلم بالشرع
العلم بالماضي والمآل
لشؤون النفس
العلم بالذوات
العلم بالخطا والدرج
العلم بالشرع

العلم بالماضي والمآل
لشؤون النفس

ما يقال في علم الفقه من موت الوجوب بالمعنى واسفاهه بالنسبة في ان قلنا ما فادته على واحو
انه ليس كذلك اصلا ولا يفيد شيئا حتى يعين المفتي او الثاني فذلك هو الدليل وكذا اخرج اعتقاد
المفتي القامى دلش عن دليل تفصيلي فانه يقول في الكل هذا ما افق به المفتي وكل ما افق به المفتي فهو
مصدق وهذا دليل اجمالى ونحن لم يدرك في هذا التعريف الاستسباط راد اسر الحاجب وقد افعال من
ادلتها التفصيلية بالاستدلال لخرج العلم بتلك الاحكام للماضي عن ادلتها التفصيلية صرنا
لاستدلال الا تعلم خبرك الدشول فانه وان كان مستفاد من ذلك الادلة لكنه بطريق الخش بلا تخمس طلب واكتساب
ولا سمي بهما غير ان العلم موضوع للقلم للماضي استسباط ومن يدرك انه ليس علم الادلة لا ان
حصول العلم عن الادلة مشعر بكونه بطريق الاستدلال اذ حاصل بطريق الضرورة يكون متجها لا غنها فانه
لا يحتاج الى ما دته لخرج عليها ايضا بدونه وههنا البحث هو ان الفقه من باب الطنون فكيف
عليه العلم واحسب بوجهي خبري ان العلم هاهنا بمعنى الاعتقاد الدارج ما يسميها ان المراد بها
بما لا الطن وانما اطلق على الفقه ايضا الطن الدشول وذلك لان الشارع جعل طن المختفد مناطا
للحكام وغلة طن كما جعل الفكا العود علامة عليها واسما للتوقف متى يحس طنة بالوحدان
علم قطعا ثبوت نطابة اجماعا بل صرنا من الدش فقد افق به طنة الى العلم بالاحكام انفسها
وعلى هذا لا يدخل اعتقاد القامى المقلد حتى يخرج نقيض التفصيل لان طنة لا تفصيل الى علم اذ لم ينفذ
اجماع على وجوب اساعة طنة بل يعتقد على خلافه وانما يتبادر حوله وحروجه بدك حيث جعل العلم
على الاعتقاد الدارج وفي البحث اخر وهو ان الدليل كما فقهه المصنف كحضر القطعي فله من ذلك
ان يكون الاحكام المعلومة عن المارات خارجة عن الفقه والبراع في خطها بل قد صرح بعضهم بخرج
بالحكم المعلومة من الادلة القطعية عن الفقه واليه اشار اسر الحاجب وعنده حيث قالوا ان يد
ما لا دلة للمارات لانهم يقولون ان الدليل بعم القطعي والطنى لان اطلافة على خصوصية الامارة
محاز ايضا يجوز عنه في التعريفات ووجه اخرج ما علم من الادلة القطعية عن الفقه اما ان الادلة
اللفظية لا يفيد مناطا كما ذهب اليه بعض كداما سترع عليها من الاجماع او القياس وانما ان يقال
كلما عليه دليل قطعي من الاحكام فهو ما علم من الدين ضرورة ولا حاجة له الى ذلك الدليل فكون خارجا
عن الفقه حسب الاتفاق على ان ما علم ضروري لا يكون خرا من الفقه ويمكن ان يحاب عن اصل هذا البحث
الوحدة في سيرة الطن علما هو الوحدة في سيرة الامارة دليلا وفيه بقيد وانما لم ان المراد هو العلم
بجميع الاحكام بمعنى التيقن القرب المختص بالمختفد وهو ان يكون عنده ما بكيفية في التيقن القرب المختص
بجميع الاحكام وعدم العلم في الحالة لخاصة لا ينافيه لحواز ان يكون ذلك ليعارض الادلة او لعدم التيقن من
الاختفاء في الحال لا سيما عاهه رضاء اطلاق العلم على مثل هذا التفسير سابع في العرب فانه يقال لكان
علم الخو والبراد ان مسائلة خاصة عنده على التفصيل بل ان عنده ما بكيفية في سعلام مسائلة
بان يرجع اليه ويستخرجها وهذا ما يقال ان العلم غير عن ملكه بها فقدر على ادراكها
جزئية وان وحده الشدة من العلم والتحقق لكونها حتى ادراكها **وهي واحدة باعتبار**
كونه على وكان الاولى بقرينة لانه المقصود الاصلى واما اعتبار الاضافة فهو مع بقرينة
وجوده مدكوز هاهنا سقا فقال ابو الحشيش اصول الفقه هي طريقة على جملة الاحمال
وكيفية الاستدلال بها وما ينتج الكيفية بقوله طريقة كما تحتس والطريق لغة السبل مدكوز

العلم بالماضي والمآل
لشؤون النفس

العلم بالماضي والمآل
لشؤون النفس

من جهة التركيب ولانه لا يجراد اثنى واقاد المقصود وذلك معلوم من اللغة قطعاً قالوا لو كان ذلك
لكن خذاي اكثر منه مراد فلهذا ان سلنا عدم صحة والفرف بان المعنى لا محل لاختلاف المعنى فلا
يلزم الترادف من اللغة الواحدة ولا حقا في ان المعنى لو كان نفس المعنى في محله لم يتصور فيه
خلاف ولم يستفهم قولهم لو كان المعنى الواحد جعل عند اللسان في خلاف وجوب المعنى ولزومها
مسألة والاداة الشرعية خمسة وهي الكتاب والسنة والجماع والفقار والاعتقاد
لان الدليل والحق وغيره والوحي اما من انزل الوحي والقرآن او الوحي المستند على ما سأل وغيره ان كان قول
كل اللغة والجماع وان مسأله فرع اصل في علمه للجماع والفقار والاعتقاد وبما له النص الاستدلال
وقال في المضامح المترسلة **مسألة في بيان ما يستلزمه في موضعها مسألة والكتاب هو**
القرآن علم عليه من بين الكتب في عرف الشرع كما علم على كتاب شريفة في عرف القريفة والقرآن
هو الكلام المبرر للاعجاز المستوفى منه والكلام حشيش قولنا المبرر المبرر كالمعنى البشري فانه لم ينزل
وقولنا للاعجاز مستوفى منه احراز من الذي نزل للاعجاز كسائر الكتب السماوية والسنة والجماع
بالسنة الطائفة بالترجمة توفيقا اي المستند اليه في الاحكام في ان من التخصيص وهو من الكلام
لكن هل سعى على طائفة او بغيره مضاف في زواجره والجماع بقدر مضاف الى الخصم في ان من حشيش
ذلك الكلام في الصراحة وغلو الطبقة ليكون اسما للمفهوم الكلي الصارف على المجموع وعلى اي بقص منه
بعض اذ هذا سأل في بعض الاصول وان الاستدلال بالما هو بالاحكام لانه لا يخفى انه يصدق على كل
قوله او قوله ولا يشي قرآنا في العرف وان قل في صدقة على مجموع القرآن حقا اذ الشورى من حشيش المجموع
فلان المراد بالحقش الجمال فما ذكر والشورى بما في المجموع في ذلك فيصدق ايها من حشيشه وان لم يقد
مضاف واحرك ذلك على طائفة ولم يتعرف فيه حرف كان القرآن اسما للمجموع الصحيح المودع في الشورى
فخرج بعض القرآن عن كونه وحده قرآنا وان التحرك سورة من كل القرآن اي سورة كانت غير مخصصة
بعض فلا يصدق على النصف الاول مثلا انه الكلام المبرر للاعجاز مستوفى منه وهذا كلام دقيق بطور
لمن نظره بعض الفقهاء اعلم ان ان اراد بغيره مبدول اللفظ ويتصور مفهومه بالاشارة الى ان
عرف المعجاز والشورى وخوذلك من حيث لا ينفك في ذلك ان اراد لفظ اسهروا ذلك امور مبرر للاعجاز
الغرض وان قصد تسمية بلوانه المبدية المفيدة لذلك فلا يخفى ان كون القرآن للاعجاز لا يعرف
مفهومه الا الافراد من العلم ولا يكون لازما من الاعجاز للتعريف وبغير الحقيقة **مسألة وما**
نزل من القرآن وكان النقلة لاجل اقلش بمران يقطع بان الغادة بعض التواتر في ما قيل
مسألة لانه مما سوف الدواعي ان نقله لما تضمنه من التحريك والاعجاز ولانه اصل سائر الاحكام
والغادة بعض التواتر في ما قيل ما هو كذلك في عالم سفل متواتر اعلم انه ليس بمران وطفا ولهذا الطريق
يعلم ان القرآن لم يتعارض في ما قيل ما هو كذلك في عالم سفل متواتر اعلم انه ليس بمران وطفا ولهذا الطريق
بالضرورة او يعي ما علم كونه من القرآن من زكاتها مطبوعة التكبير **وقوة السيرة في اسم الله**
الله الرحمن الرحيم ايها في اوائل الشورى من القرآن وايها ليست منه **صحة من الكفار من**
الاسماء لانه اما يصح لو كان كل من الطريق لا يعي منه شبهة فوجه حجة من جرد الوصوح الى
حرا الاسكال اما اذا ادرك عند كل فرق السيرة من الطرف الاخر فلا يلزم التكفير كذا حواشي
سؤال في قدس وبغير السؤال بذكر ذلك عند الدين والذكر قول علمه غيره ان المراد بقوله السيرة عند الحكم

كان
ق
ل

هذا هو الحق
والمراد بالاسماء
التي هي في القرآن
والتي هي في السنة
والتي هي في الجماع
والتي هي في الفقار
والتي هي في الاعتقاد

وعلى غيره ان ذلك ليس كونهما لست في اول السور من القرآن ملاءمة من ذهب الى ذلك فطحي لكن مع الفقه
القطعي اما يكون كذا اذ لم يستند الى شبهة قوية فلا يمكن لم يكره ان قيل اذ في درجات الشهادة القوية
ان يثبت شيئا او يثبت شيئا فلا يصح الطرف الاخر وطفا في ذلك في قوة عند من يشك بها واما عند الحكم من
الصنف حيث لا ينفك شيئا واما كما في ذلك ما في النسخة التي هي في اول السور من القرآن ملاءمة من ذهب الى ذلك فطحي لكن مع الفقه
السور قريبا ولا يكون فيها من القرآن لفظ الغادة يتوارى بها فاصل مثله هذا في اخذ الطريق وكان بعض
الفاش ان يقول بذلك المص لتبانه على هذا المص من الاحكام كونه مكنية بخط الضيف مع الملاءمة في
توضيحه بغير القرآن بما سأل حتى لم يثبتوا من وضع قوم التجم وهذا دليل قطعي لان الغادة بعض
في مثله بعدم الاتفاق فكان لا يكتبها بعض ويكتب على كنهها ولولا ذلك وانما قال ابن عباس بن ترجمها
فقد نزل ما به وارتفع عشرة ابد من كتاب الله واما جاز الله ودين قال في هذا اسكال وهو ان ما ذكرتم
بعضي بغير من ابدت الفراء الاخذ به او قراها والمعلوم خلاف ذلك ولا يعمل بل يلزم منه ايضا خطية
من على هذا لان المسئلة وطعية لا يحال للاعجاز فيها ولم يستع ذلك ايضا **مسألة في اوقات الشيع**
موايد وطفا الامكان من قيل الاذي كالمبد وهو ما وقع من اختلاف القرات في ان لافق الواو والياء
السالكين اذ كانت بقدرها كونه الى اي مقدار **والامالة** وهي ان ينفك المعنى عن الكلمة على ما هو مقرر
في موضعه **وبحسب المسيرة** اما ما بدال او سهيل او ما شته ذلك في انواع الاعراب **فكذلك كونه**
احاد مع بواتر اللفظ المتضمنة لان القرات اما هو حواضر لالفاظ والكلام فيها واما صفاها المتروك
فاما هي بواع لذلك **وقيل** اوقات الشيع كلها احاد في ذلك كذا حواضر الله والامام حتى **قلت** كل شاكس
بضعف الشيع لو كانت كلها احادية **اذن** كان بعض القرآن احاديا كما لا ريب في ذلك لما مر من ان يصار
على شاكس بضعف الشيع وبضعف الشيع بعض القرآن غير متواتر وقد رطل ذلك لما مر من ان يصار
الى اخذها بوضع معال انه المتواتر دون الاخر وذلك الواحد هو القرآن اذ **بعضها علم** باطل
استواءها بالضرورة فذكر ذلك من الجانب وغيره والمولف واولى منه ان يقال لو كانت اخذها احادية
وان كانت الاخر متواترة فهي الى من القرآن فقط لما مر وان كانت مثلها احادية لزم كون بعض القرآن احاديا
وبعدم ابطاله لان الحكم احاديا بالضرورة او قد ظهر له بواتر ولا يكون محصنة لايه لئلا لعدم الشورى
حيث وقد سدد على المبرانية لا معنى للثب مع الحرم بان كلها احادية وبانه قد رجع الى ذلك فاما له
الاولوية ان قوله لان الحكم الى اخره في عابه الشقوق او الفرض استند التواتر فكيف يقال لا يحضر اخذها الا وقد
طهر له تواتره **فرع** اختلاف الفراء الشاذ ما هي وذهب **النعوت** هذا خلاف المختار الى ان **الشاذ**
ما وثر الغش مراد على اللفظ الذي ذكرهم ان يعقوب الحمري واما معتذر الطبري وايضا من خلف الجحى **فمرادهم**
وقيل بل الشاذ ما وثر اقتراف الشيع الذين هم ما مع وابو عمر والكتاني وابن كثير وابن عامر وعاصم
وخبره **فوه** من ذلك **والشاذ** مثل قرأت المسعود فضاء ملته امام مسابقات **كالحج الاخير**
في وجوب العرائ تحت التتابع لذلك عطا **وشاك** المحامي **واس** **الحاج** حوز القرآن **لان**
القدالة بوجوب القول **ببعض** اخبار كونه قرآنا او خبرا ودرجيا فظن قرآنا والحق في فان غير
الحج الوارد كذلك لا يحتمل ذلك وعلى التقديرين تحت العرائ ولا يحتمل ان يكون مدحها له المقصود به اذ
لا يمكن ما قيل ذلك وايضا فانه يلزم الاكثار والوالش بمران لخدم تواتره ولا يحضر فتح العرائ للقطع
لخطابه اذ يعمل قرآنا وليس بمران ولا يغفل قلب عاينه ان يكون كونه قرآنا خطأ وهو لا يوجب ان يكون

هذا هو الحق
والمراد بالاسماء
التي هي في القرآن
والتي هي في السنة
والتي هي في الجماع
والتي هي في الفقار
والتي هي في الاعتقاد
لان الغرض من هذا
هو بيان ما في القرآن
والسنة والجماع والفقار
والاعتقاد من حيث
الاسماء واللفظ

كون لفظ القرآن اخيرا

بما هو بظرفا النظم وهو اللانف والقضاة الواجبة رعايتها في القرآن والسعد الدرس والادكان
التي هي على ترك الاسلام ليرحب عليهم الركوة عندكم ولا يصح العورب على تركها قالوا الود مع لوجها
فلسا انما لم يحب لانه انما يلزم بامتزاجه واعلم ان محل الحاد وانتهى هل سطر في التكليف بالفضل حصول
شرط الشرعي ولا المراد شرط صحة الفعل كالايمان للطاعات والطهارات للصلوة لاشتراط الوجوب
او وجوب الاداء للانفاق على ان حصول الاول شرط في التكليف بوجوبه ووجوب ادائه والباقي شرط
في التكليف بوجوب ادائه دون وجوبه وهو في الاوامر طاهر دون الزاوي اذ لا يقع لكون الايمان سوطا
سريعيا لولا ان لا يثبت **مسألة** والامر بالنهي ليس بواجب من هذه كالاظهار ولا بعد المحيرة **هو**
عن من لم يحلف بترك العلم **مسألة** في حق من لم يحلف بترك العلم **مسألة** في حق من لم يحلف بترك العلم
مسألة في حق من لم يحلف بترك العلم **مسألة** في حق من لم يحلف بترك العلم **مسألة** في حق من لم يحلف بترك العلم
وان كان للدين ولم يحلف بتركها ولا لزم ان لا يوجد مباح اذا ما من مباح الا وهو تركه
واذا لم يصح ذلك في محار الامر لم يلزم في حقيقته وقد عرف بان الوجه المذكور المانع من كون امر الدين
بهي عن صفة منف في امر الوجوب كما شياني ولذا فرق بينهما في ذلك بعضهم فكيف يعاش عليه ويحرم
فيه حكمة واعلم ان بعض مذهب المجتهد واحدا وهم في هذه المسئلة على ما ذكره بعض محققهم
هو انه لا فائده لهم بان الامر بالنهي عن صفة لا في المعنى لتعارض المجهول بان الامر مضاف الى سائر النهي
الصدور في اللفظ ان صفة الامر افعال صفة الدين الفعل وانما الخلاف في ان الشيء الغير اذا امر به
فعل ذلك الامر يعني عن الشيء المعين المضاد له او لا فاذا قال ان فعله هو في الحقيقة شبه ان يقول لا تسلم
الوقوف العذابي الى انه ليس بفعل الدين عن صفة ولا يصح عقلا واختار طائفة منهم ان لو كان كذلك
لم يحصل بدون تعقل الصدو والكفر عنه لان الكلف عن الصفة هو مطلوب الدين ويسمع ان يكون المرحل
طالبا لامر لا شعيرة ويحكون الكلف عن الصدق مع لاله وما ذلك الاستفصال فيه وهما الصدو والكفر
عنه وعن تعطل بطلب حصول الفعل مع الدهول عنها والخوض بالاسلم حصول القطع بطلب حصول
الفعل مع الدهول عن الصفة وانما يصح لو ازيد الصفة الخاص الذي هو حرفي من حركات ما لا يجمع المامور به
كالقعود بالنسبة الى القيام او الارتفاع بالصد العام اعني احد الاصداد الاعلى العبد ولا اذا الطالب يطلب
الفعل اذ اعلم ان المامور بتفليس بصد العام لا بالفعول بصد العلم بعدم بصد بالفعول بصد العلم
لتعقل الصد واحب بان حوان الدهول عن الصفة العام انما ضروري محرم من انفسنا وما ذكره
لا بد منه لان الامر بطلب الفعل المستعمل هو لا في التلخيص في الحال كما يقع بصد العلم بصد العلم
المامور بالتفعل بصد العام ولو فرض ان الطلب يتوقف على عدم بصد المامور بصد العلم بصد العلم
والكلف يعلم بالمشاهدة من غير توقف على العلم بصد المامور بصد العلم بصد العلم بصد العلم
بفعل الصد وقال القاض وما يخبره اوله انه نفس النهي عن صفة محتمل بان فعل الشكوت مالم
ترك الحركة اذا البقاء في الجيز الاول هو صفة عدم الاستعمال الى الجيز الثاني انما يحلف المامور بصد العلم
منه ان يكون طلب فعل الشكوت هو طلب ترك الحركة واحب بصد الراعي لطلبه في سببه الفعل
المامور به ترك لصد وفي سببه طلبه بهما وطريق بصد النقل لصد ولم يثبت وعلى تقدير بصد
يكون خاضعة ان الامر بالنهي عن صفة اخرى كالاحبة مبالغة وان احب حاله وذلك بصد العلم
لا سعي ان يسجد الكلب العلمية وتفتخل به وقالوا احدا انه يصح ان يكون حرم من مدلوله الامر

بما هو بظرفا النظم

بما هو بظرفا النظم وهو اللانف والقضاة الواجبة رعايتها في القرآن والسعد الدرس والادكان
التي هي على ترك الاسلام ليرحب عليهم الركوة عندكم ولا يصح العورب على تركها قالوا الود مع لوجها
فلسا انما لم يحب لانه انما يلزم بامتزاجه واعلم ان محل الحاد وانتهى هل سطر في التكليف بالفضل حصول
شرط الشرعي ولا المراد شرط صحة الفعل كالايمان للطاعات والطهارات للصلوة لاشتراط الوجوب
او وجوب الاداء للانفاق على ان حصول الاول شرط في التكليف بوجوبه ووجوب ادائه والباقي شرط
في التكليف بوجوب ادائه دون وجوبه وهو في الاوامر طاهر دون الزاوي اذ لا يقع لكون الايمان سوطا
سريعيا لولا ان لا يثبت **مسألة** والامر بالنهي ليس بواجب من هذه كالاظهار ولا بعد المحيرة **هو**
عن من لم يحلف بترك العلم **مسألة** في حق من لم يحلف بترك العلم **مسألة** في حق من لم يحلف بترك العلم
مسألة في حق من لم يحلف بترك العلم **مسألة** في حق من لم يحلف بترك العلم **مسألة** في حق من لم يحلف بترك العلم
وان كان للدين ولم يحلف بتركها ولا لزم ان لا يوجد مباح اذا ما من مباح الا وهو تركه
واذا لم يصح ذلك في محار الامر لم يلزم في حقيقته وقد عرف بان الوجه المذكور المانع من كون امر الدين
بهي عن صفة منف في امر الوجوب كما شياني ولذا فرق بينهما في ذلك بعضهم فكيف يعاش عليه ويحرم
فيه حكمة واعلم ان بعض مذهب المجتهد واحدا وهم في هذه المسئلة على ما ذكره بعض محققهم
هو انه لا فائده لهم بان الامر بالنهي عن صفة لا في المعنى لتعارض المجهول بان الامر مضاف الى سائر النهي
الصدور في اللفظ ان صفة الامر افعال صفة الدين الفعل وانما الخلاف في ان الشيء الغير اذا امر به
فعل ذلك الامر يعني عن الشيء المعين المضاد له او لا فاذا قال ان فعله هو في الحقيقة شبه ان يقول لا تسلم
الوقوف العذابي الى انه ليس بفعل الدين عن صفة ولا يصح عقلا واختار طائفة منهم ان لو كان كذلك
لم يحصل بدون تعقل الصدو والكفر عنه لان الكلف عن الصفة هو مطلوب الدين ويسمع ان يكون المرحل
طالبا لامر لا شعيرة ويحكون الكلف عن الصدق مع لاله وما ذلك الاستفصال فيه وهما الصدو والكفر
عنه وعن تعطل بطلب حصول الفعل مع الدهول عنها والخوض بالاسلم حصول القطع بطلب حصول
الفعل مع الدهول عن الصفة وانما يصح لو ازيد الصفة الخاص الذي هو حرفي من حركات ما لا يجمع المامور به
كالقعود بالنسبة الى القيام او الارتفاع بالصد العام اعني احد الاصداد الاعلى العبد ولا اذا الطالب يطلب
الفعل اذ اعلم ان المامور بتفليس بصد العام لا بالفعول بصد العلم بعدم بصد بالفعول بصد العلم
لتعقل الصد واحب بان حوان الدهول عن الصفة العام انما ضروري محرم من انفسنا وما ذكره
لا بد منه لان الامر بطلب الفعل المستعمل هو لا في التلخيص في الحال كما يقع بصد العلم بصد العلم
المامور بالتفعل بصد العام ولو فرض ان الطلب يتوقف على عدم بصد المامور بصد العلم بصد العلم
والكلف يعلم بالمشاهدة من غير توقف على العلم بصد المامور بصد العلم بصد العلم بصد العلم
بفعل الصد وقال القاض وما يخبره اوله انه نفس النهي عن صفة محتمل بان فعل الشكوت مالم
ترك الحركة اذا البقاء في الجيز الاول هو صفة عدم الاستعمال الى الجيز الثاني انما يحلف المامور بصد العلم
منه ان يكون طلب فعل الشكوت هو طلب ترك الحركة واحب بصد الراعي لطلبه في سببه الفعل
المامور به ترك لصد وفي سببه طلبه بهما وطريق بصد النقل لصد ولم يثبت وعلى تقدير بصد
يكون خاضعة ان الامر بالنهي عن صفة اخرى كالاحبة مبالغة وان احب حاله وذلك بصد العلم
لا سعي ان يسجد الكلب العلمية وتفتخل به وقالوا احدا انه يصح ان يكون حرم من مدلوله الامر

بما هو بظرفا النظم وهو اللانف والقضاة الواجبة رعايتها في القرآن والسعد الدرس والادكان

بما هو بظرفا النظم

عزیز

الم

طراحی

۱۶۱

جزء

الحق حجة

[illegible]

الخط

في بعلون الذي هو موضوع للحجاب بما ولفظا او موضوع للتخبر وان ان اكل وا

بمحل شرط اولی

15

1

76

والذي ذكرتم غير الموفاء ان يترك التواضع عند ايضا
مطعم
مطعم
كما ذكرتم عن اناس
مطعم

باب
الدعوى

۱۰۰

2

ਸਾਹਿਬਾਨਾਮ

الكلوب

لان المحصر بالمفصل يحاذ عنه دون المفصل وينقل عنه بمفضل وطاقى او طنى وسعى ان يحمل الطنى
 على نوع من الاخبار يسمى المحفنة المشهورة بكونه عديم في قوة القطع والمراد بالمفصل والمفصل
 المشتغل وغير المشتغل بالترجي وغير المترجي لئلا ان الصالحه تحضوا القران بحسب الواحد من غير تكرار كما ان
 من ذلك قوله واحد لكم ما ورت اذكم ويندلفه بكاح المراء على غيرها وحالها فخص بقوله لا سلك المراء
 على غيرها ولا على حالها واعتبر بانهم ان اجمعوا على جرحه يحوز ذلك من عموم النص والمحصر هو الاجماع
 لا السنة والا فلا تسلم المحصر بذلك اذ لا دليل عليه فانه لا بصور فنه لا دليل سواء الاجماع والعرض
 عديمه الخواص اجمعوا على المحصر بالاجماع بل بحرحان الاتحاد حيث لم يكره لما وقع ولا يكون
 المحصر بالاجماع بل بحسب الواحد ودليله الاجماع والوا العام وهو الكتاب وطاقى العام وهو حيز
 الواحد طنى فلم يترك القطع الطنى ورا د ان ايان والكبرى لم يصح صرفه عن حقيقة الى المحار فيكون
 طسا قلت **والسنة العموم طنية وان كانت متباعدة قطعاً** والمحصر اما وقع في الدلالة لانه دفع الدلالة
 في بعض المراد **فجار محصر طنية بالقطي** ولم يلزم ترك القطع الطنى بل هو ترك الطنى طنى وبغيره يعارض
 اخر في مقال الكتاب العام وطاقى المن طنى الدلالة واحسب الخاص بالعلمش فكان لكل قوة من جهة وجب
 اجمع بينهما **فرع وجود العكس** وهو محصر الطنى بقطعى **العام** وفي دعوى المناق يطرفان
 منهم من مع المحصر بغير القران ومنهم من سعة بغير السنة كما سبق وذلك بطهر الباطل الله لا ان يراد
 انما ومخصوص **مسألة** **ويعنى المحصر بالقياس** مطلقا حليا كان القياس او لا بمخصوصا كان
 العام او لا اصل ان نعم قوله بحالى حد من اموالهم صدقة المدون وغيره فمحصر المدون فيه قياسا على
 القدر **فرع** **ويعنى** **لا يجوز** بل بعدم العام مطلقا **ابن سريج** **بما حكي** من القياس ليزله منزله نص
 حاضر في افاده الطنى **لا يثبت** منه اذ ليس كذلك وبه قال بعض الفقهاء ايضا قيل والحلى ما كانت عليه منها
 عليها وقتل ما كانت مساسية وعمل هو ما لو حكم بخلاف بقصاة لبعض الحكم وهذاخذ للشي مثله في الحفا
في ان كان العلم محددا من قبل **بمفصل وان** **محصره** **بالقياس** **والا فلا ان** ان كان العام محصنا
 فبالنص فاطع حان والا ولا **لا يثبت** لما مر لنا ان العموم والقياس معارضان في القدر الذي ساوله القياس
ودليل وجود العمل **بطلان** **وطنى** **طنى** **وجود العمل العموم** **فجاء** **محصره** **بانه** **يقتضى** **العام** **على مقتضى**
 القياس لان اجمع من المادله بينهما العكس هو الواحد فالوا ودم معاد الحيز على القياس حيث قال رحمه عند
 ان وجهه الى المن قال لم يعمل فقال بكتاب الله قال وان لم يجد قال فسيده من قوله قال وان لم يجد قال
 افس الامر بالامر فقال الحمد لله الذي وفق رسول الله لما يرضاه برسوله فصوره الرسول صلعم
 في ذلك وذلك يدل على وجوب تقديم الحيز على القياس وانه لا عبره به مع وجود الحيز بالخلفه او وافقه
 اولادك معارض بالسنة فلم يركم الجمع من خصيص الكتاب بما لم يذكروها هو خواكم فهو خواسا وانيما
 ان عامه حيز معاد انه لا يثبت ذلك بالقياس واما العلم بها جميعا من الدليلين فلم يمنع **مسألة** **ويعنى**
المحصر **للكبار** **والسنة** **بالاجماع** **اذ هو دليل قطعى** على ما ساقى في موضعنا **العلم** **واذا** **فقد**
 محصر القطع الطنى ما لقطعى اولاد ايضا فودع فان انه الموارث عامه في حق الا فرج
 وخرج المالك من ذلك بالاجماع ذكر ذلك ان الخطيب وكذا ذكره وهو وعبره ان عروج القدر عن عموم
 انه الحلة للهدف حتى لم يوجب عليه الا نصف التماس كان بالاجماع لان قوله تعالى يعلمون انهم على
 المحصنات اما ورد في حق الاما ولكن نرد هنا سؤال وهو ان يقال لم لم يكن قياس القدر على الامه هو

112

وحيث وجوه الضرب لا تقتضي من جود قبل المسألة التي فيها **مسألة** ان المسألة
تكون باجماع الخاء وليكن ذلك توصف بها المسألة دون المعرفة بحقيقة من الفكرات وليس هذا قياسا في الفكر
اللعبة بل استدلال فيها بالاستقراء الصريح في سلك كغيره لميل الى التوكيد وقد يقال بصرح البخاري ان التعريف
والسكر من خواص الامم متى كون الجملة نكرة والمجموع من غير على ان المراد بسكر الجملة ان المفرد سكر
نكرة وهو مفعول الفعل الذي ليس من جهة سكر بل من جهة ما تضمنه من المصدر بكونه مفعولا لا متوكفا
وغيره وان استدلوا قالوا لو كان عاما لما صدق انه لا يدرى كل امر من مساواه من جهة واحدة
المساواه في سلب ما عداها عنها فلما اذا قيل مساواه فاما ان يراد به مساواه في مساوئها وان كان
ظاهرا في الغرم وهو من سلب ما خصه العقل عواطفه في كل شيء حال في كل شيء حال **مسألة** القول
المعقود اذا وقع في سياق النفي او في صيغة من دونه يعرض للعقل مثل والله لا فعلت او ما في معناه من النكرة
الواقعة في الشرط المتعلق بموقع النفي التي ليس فيها ان اكلت فانت خسر فانه لا يقع من المآل اذا سئل المراد مطلوب
باسف الاكل فهو علم في قوله **مسألة** **والعبد الذي** لو قال ارتدت ما كونا حاضرا وانما
يعمل حصصا ولو حصصه ما كونا لم يعمل منه هذا في الالف وموضع النزاع اذا ابرأ في انه تحت بكل ما كونا
على ما هو مفعول الغرم الا انه عندنا عام ليعطى بفعل التخصيص كسائر القوم وفيه عام على لا يدخل فيه
للازاحة ولا يترك سببها ان لا اكل لفي حقيقة الاكل وانما هو مفعول في التخصيص الى كل ما كونا ولا تحت
بأن اكل انما فاذ ذلك هو مفعول الغرم فوجب قوله للتخصيص كما صرح به والوالا فيقول ذلك اذ هو مفعول الفعل
لا بالنسبة الى شيء اذ لو كان عاما في مفعولاته لعم في سائر المفعولات كالزمان والمكان ومفعول التخصيص فيها
مسألة بل هو الحقيقة بالنسبة **المفعول** اذ لا يحق ان يكون كما ذكرنا وانما لم يقبل التخصيص غيره لان
المفعول له مقدار لو جوب **مسألة** ولذا قيل المعقود ما لا يعقل الاستقلالية فكان كالمذكور وهو قوله اكلت
سواء ابرأ في انه لو ذكر كذا عاما واما لا للتخصيص واما غيره فانه كالمحدود في الخط عند الذكر ويعلم
بما ذكرنا ان ما حد النزاع ان المفعول في محذوف كما ان غيره من المفعولات من جعل المحذوف عند الذكر
انما هو محذور لانه ضروري للفعل المعقود دون غيره وكلاهما ارتدان في صريح الكلام اما الحد وكقولنا
والله يعلم وانهم لا يعلمون وقولهم وان يعطى ونزع واما التقدير فكما في قوله تعالى يوم يحسد كل نفس ما عطلت
من حصر محض انما الكلام في ان الظاهر عند الاطلاق هو المحذوف او التقدير والاستدلال على انه ليس بالحقيقة
وتنفذ الغرم بمعنى النفي عن كل مفعول لا يكون واردا على محل النزاع لانفاق المبرهن على ذلك بل يجب ان
يعام الدليل على ان الظاهر هو التقدير ليكون في حكم الملقوط ومفعول التخصيص **مسألة** الفعل المسبب المصطلح
لا يعم له ولا يحمل وقوعه على جميع اسماؤه وقيل بل يعم قول الراوي انه على **مسألة** **والايم** الفرض
والفعل لا يعتبر بالدليل او مفعول **مسألة** **والايم** الفرض وانما الصلوة بعد السجدة الاخير والارض
لان جعل المسبب عاما في مفهومه او مفعول **مسألة** **والايم** الفرض وانما الصلوة بعد السجدة الاخير والارض
مسألة **والايم** الفرض وانما الصلوة بعد السجدة الاخير والارض
لا يعم له بالاضافة الى غيره بل هو خاص له الا ان ذلك دليل من خارج على المساواه بينه وبين غيره في ذلك
الفعل كما هو في قوله تعالى وانما امرنا ان لا نعبد الا الله وحده لا شريك له فاعلم ان الله لا يملك
فانما هو في قوله تعالى وانما امرنا ان لا نعبد الا الله وحده لا شريك له فاعلم ان الله لا يملك
لكم في رسول الله اسوة حسنة لا بصيغة الفعل فانه وقع النزاع **مسألة** فثبت ان الفعل المسبب والفعل المقتضى

ب
تعلقه

وذا مع

للقول لا يعم له كما سبق وهذا **مسألة** ما اذا حكم الصالح فيلزم طاهر الغرم كان نقول **مسألة** **والايم** الفرض
وتسمى **مسألة** **والايم** الفرض وانما الصلوة بعد السجدة الاخير والارض
علاقة بما يتعلق بمعرفة المقاييس والصفات وما يتعلق بالصفات والحكام الشرعية في **مسألة** **والايم** الفرض
انما انه اذا كان كذلك فالظاهر انه لا يقبل الغرم الا بعد ظهوره وقطعه به وانه صادق فيما رواه من الغرم
وصدق الراوي بوجوب اساقفة والواحد انه يوجب الغرم مما ليس به عام فروي الغرم لذلك والاحتجاج بالحكمي
بالحكمية والغرم في الحكمية في الحكمي **مسألة** هذا الاحتمال وان كان محتجا الى الدهن فليس يعادح لانه خلاف
الظاهر من علمه والظاهر ان يكون الاحتمال والالزم بترك كل ظاهر اذا احتمل من صورته وان كان نضا
لا ظاهر **مسألة** **والايم** الفرض وانما الصلوة بعد السجدة الاخير والارض
العلم وان غرمه له بالسرعة قياسا او به كذلك في اللغة صيغة الظاهر انه **مسألة** **والايم** الفرض
بالحكمية **مسألة** **والايم** الفرض وانما الصلوة بعد السجدة الاخير والارض
من جهة التسعة مثاله اقول في فني اخذ زملوا هو بطلانهم بطلانهم ودمانهم فانهم يحشرون واوداهم
شبه دما وانه يعم كل شيء **مسألة** اما غرمه سرعا بالقياس وانه يثبت التعبد بالقياس وما ذكرناه طاهر
في استلال العلم الغليظ فوجب اساقفة واساقفة الحكم حيث ثبت لان **مسألة** **والايم** الفرض
غرمه صيغة وان **مسألة** **والايم** الفرض وانما الصلوة بعد السجدة الاخير والارض
عنده لانه يمانية اعيت كل اسود ولا يترك والوالا فيقول من قولنا حركت الحرك اساقفة وقولنا حركت الشكر
لا ساقفة عرفا والمفهوم منها واحد والثاني عام لكل مسكر يجب وان اراد انه لا فرق في الحكم تسعة لان ذلك السرع
لان الاول خاص بالحركة صيغة والثاني عام لكل مسكر يجب وان اراد انه لا فرق في الحكم تسعة لان ذلك السرع
واللزم كونه بالصفة والبولف ذكر معنى هذا الاحتجاج وهو ما استدلنا في المسألة احتج الباقي
بانه يحتمل ان يكون جزء العلم والآخر خصوصية المحل كما يكون العلم شها في قولي اجد واسكارا حرك فاعلم
فلما ان هذا امر احتمال ولا يترك به الظاهر والتعليل طاهر في الاستقلال **مسألة** **والايم** الفرض
الحاضر **مسألة** **والايم** الفرض وانما الصلوة بعد السجدة الاخير والارض
اجماع بوجوب السرعة مطلقا وفي ذلك الحكم خاصة **مسألة** **والايم** الفرض
لا دليل خارجي بصرف عنه ويوجب خصصه به **مسألة** **والايم** الفرض
المفرد وخطاب المفرد لا يسأل غيره لغة فعلم ذلك بالاستقراء واجماع ائمة اللغة وقد يقال ان عدم التساؤل
لغة لا ينافي الغرم لحوار ان يسأل خطاب المفرد العبري فافهم اذا كان مخاطب قدوة والعبر اساقفة
واشياء عاله **مسألة** **والايم** الفرض وانما الصلوة بعد السجدة الاخير والارض
الحال بل **مسألة** **والايم** الفرض وانما الصلوة بعد السجدة الاخير والارض
على الجماعة فترتفع محل النزاع لما تقدم من القطع بان خطاب المفرد لا يسأل غيره والواحد على الواحد
حكمي على الجماعة باني ما ذكره من عدم سأل حكم الواحد للمجمع بصيغة **مسألة** **والايم** الفرض
محمول على انه يعم بالقياس او بهذا الدليل لان خطاب الواحد خطاب للمجمع لغة وفيه وقع النزاع
ولا يذهب الى التعميم **مسألة** **والايم** الفرض وانما الصلوة بعد السجدة الاخير والارض
مسألة **والايم** الفرض وانما الصلوة بعد السجدة الاخير والارض
من انواع امورهم **مسألة** **والايم** الفرض وانما الصلوة بعد السجدة الاخير والارض

ع

العلم

السان قد يكون في مفرد وفي مركب وقد يكون في فعل وقد يكون في اسم سابق له اجمال وهو ظاهر
وقد يكون ولم سبق اجمال حتى نقول اسد الله كل من علم وقال المؤلف في تفسيره عليه ههنا
لنفسه للراد به نفسا على ما سبق في الجمل وهو يرد الجمل فانه يهمل بالسان المراد منه كما سبق وكان
الاولى ان نقول لمفسره فكان قوله في حاشيته وللسان معان اشهر واحصها في احوالها
ولم يحدده ما ذكره المتكلم وهو خلق العلوم الضرورية ونصب الادلة العقلية و
السمعية فاما ما ذكره في التوضيح من انه نصب الادلة ولهذا يقال ان الله الاحكام اذا عرفها
بالادلة فمما صدر من المفسرين بالعلوم الضرورية التي يعلم بها ما كلفناه وكلاهما يفسر انصافا لمراد
المراد من ما كلفناه من المطالبات وكان الاول ان يقول وكان الادلة الطرق لبيان ما كلفناه من
معلوم ومطلوب وهذا المفسر هو الذي اراده ان الجمل بقوله يخلق العلوم الضرورية على فعل المفسر وهو
التبيين كالسلام والحمد لله المستعمل والتكلم واستعماله من انما اذا ظهر او انفضل والاحص هو ما
من به المراد بالخطاب الجمل وهذا سبيل القلم الضروري والدلالة والامارة واستعمل ان ذكر
شي من لفظ المجدود في الحديث لا يصلح قلوا قال يدل من يعرف لكان اجود لان يقال المراد به امارة
المعنى فانه يدفع الدور وقد خرج من ذلك السان اسد الله ان غير اشكال فذلك وقع المحذور
والعموم من الحديث واللفظ في تفسيره احوال هذا الصبر والمهرو في تفسيره يعود الى مطلق
السان لا الى الاحصاء والاشارة الى التفسير على قوله تعالى عوان من ذلك وقوله ان الخير
وللمستزديك وكل ذلك وجه وقوله اي المذكور نفسية قوله ع في شروحه مما قبل الصبر وان السان
اخراج الشيء من حيز الاشكال الى حيز الجمل والوضوح ومما قبل الى على وان هاشم والمساواة ان السان هو
الدليل وحد الصبر في النظر الى الامر بدليل انه اعترضه ع هو وغيره بانه يخرج منه البيان الاضلي
الذي لم يسمعه اجمال واللسان اقرب اليه فلو قال المؤلف في شروحه لعلهم ارادوا به اللفظ مسئلة
ويصح السان الاحكام الشرعية مكل واحد من الادلة السمعية خلاف ان ذكر الروايات
ما جرى اصحابك في الفعل وحده في الفقر ولعل بهجة ضعف دلالة وكان الاول ان
يقال الطرف لسبيل الدليل والامارة لنا انه درست رجوع الفتيان اليها واعتادهم عليها
كالاعتقاد والرجوع الى قوله فثبت ذلك مما ثبت فيه بل ساهده الفعالي ادل ما ابد من
الاحصاء عنه ولذا قيل ليس للحرك العائنة والاعتد في العدد والامارة الدلالة وليس ايضا قد
وقع ذلك بالفعل والوقوف دليل الحق فانه من الصلوة والحج بالفعل وان قال ان السان يقول
صلوا كما راقبوني اصلي وحده اعني ما سلككم لا بالفعل ولنا السان بالفعل وذلك دليل كون الفعل
سايا لا انه هو السان وليس ايضا انه لو لم يقع بالمعنى لادى الى ان يكون ع على الواحد وتلعب البيع
اذ السخرت عن المنكر لا يجوز عليه فهو كالاباحه له وذلك ظاهر في المشاع في حقه
سببه الدفات ان الفعل بطول فلو لم يرد ما حذر السان مع امكان تحمله وانه غير جائز قلت
وقد بطول السان بالقول وان ما في مركب من اللفظ ليس بالقول زعا استدعي ما بالكر ما يصلي
فيه الكعبان ولو لم يفلحوا لكان السان في الفعل ادل ولو سلم ولا يخبر السان لا يمنع
مطلقا وانما منع في وقت الحاجة وهذا لم يماخر عنه فيجوز مسئلة كبر ولا يلزم سهره
السان في الفعل ليس من الجمل بل يجوز ان سبب القطعي بطني والحق في خي وغيره بل ايلزم

المشاور

المشاوره حتى انه يسمع كون السان ادنى ولا يسمع كونه اقوى ان الجمل ان يكون السان
اقوى لنا ان دليل وجوب الجمل كبر الاحادي وبالقياش وقطعي فصح السان بها ولا يصح
كون المفسر قطعا والسان طبعا لا يسمع بعلق المصنف بذلك وان الطرحا العلم في جلب الفقه ودفع الصور
وانما فقد وقع كالمخصص للفران والحد المتوازي حيزا واحدا ونحوه سببه الذي ما تقدم في مسله يحصر
القطعي بطم واللوات واحد وحده ان الجمل اما انه لا يجوز بالمرجوح فانه يلزم القيا الواجب بالمرجوح
وانه باطل سانه العام اذا من عالس لالته على العقب الذي اخرج منه كالحا فومن قولنا الرواف المومنين
كذلك العام في القوة وقد العلى دلاله العام على ذلك البعض بدلالة اللفظ الذي يفيد المحصر وهو صريح واما
انه لا يجوز بالساوي فانه يلزم التحم اذ ليس احدهما مع ساويهما اولى بالاطال من الاخر فالمتنهي واما
الجمل فواضح فالعقب شراح محضه معناه ان الذي ذكر من ان السان يجب ان يكون اقوى انما هو في غير
الجمل من محصر العلم وبفقد المطلق واما سان الجمل فيجوز ان يكون بالمرجوح فانه لا يعارض من الجمل
والسان ليلزم العام الاقوى بالاصح انت تعلم بما ذكرنا من موزد الخلاف مختلف وان بطم الكلام في هذه المسئلة
غير موثقة لان كلامه في الدلالة وعقد المسئلة في المفسر وان اسر الحاج لم ينجح الى العلم وبما طلاق فيكون
ذلك الدليل محط في غير سلك الطباق وكان الواحد رباحا جميع احكام السان عن الجمل لان الاجمال
سابق له مسئلة ويصح التعليق في الشيء بالدم عليه كايه الكبر وهو قوله تعالى والذين
يكفرون الذهب والفضة والكرا بالكر الدموم حبس الكون عن الصالحا التي مشتقها والدم على ذلك يفسر
انه فيصح وكذلك يصح التعليق في حاشيته بالدم عليه لقوله تعالى والذين في اموالهم حق معلوم
بعض هذا يصح التعليق في ذلك ادها عجلان ليردد الدم والدم من تعليمه ما لا يستأش او بلا فعال
وان قوله تعالى والذين يكفرون ونحوها عجلان ليردد الدم والدم من تعليمه ما لا يستأش او بلا فعال
غير الكبر وانه حاشا بالكر الدم على مصونها وبذلك نحو فانه يفسر على حاشية لا يحتمل هكذا ذكره
في بوجه الاجمال قلنا ان الهم ليرددان الدم والدم لاجل المذكور في الامر اخر والدم على الفعل الكبر من
الذي عنه من حيث ان الذي اساول ما هو حش هو الكبره والدم انما يكون على الفلج والدم عليه كالحث
فلم يكونا محملين بل طاهرين فيما ذكرناه مما به النهج الامر وقد يقال ان الحكم ليردد في اوصاف الدم والدم
ما ذكره وانما ذهب الى انه الكبر ملامعوم فيها سا على ان سوق الكلام الدم لا الخاب الكبره في كل
ذهب وقضه فتكون محمله لعدم بعض ما دم عليه من الكبر والاحتجاج على ان الدم والمدخ تقضات
ذلك لا يكون واردا على محل النزاع لموافق الحكم في اقتضاها ما ذكره بل يجب ان يعام الدليل على عدم منافاتها
للقوم فيسعى الاجمال ويعلم بما ذكرنا ان هذه المسئلة معناه ليعقد فيها في اواخر باب العموم والذي حمل المؤلف
على ذلك اختلاف الصارفين والمومنين في المسئلة والخويرة عجلان ليرددان الدم والدم من تعليمه ما لا يستأش او بلا فعال
للتبام مسئلة وهذا حق بالمجمل من ذلك الجمع المذكور يخرج جمل لنا ان المتد
لوازم عبده باكرام رجال فانه يفتلته عدم منسلا وسقط عنه الدم فلو لا انه منس لما كان كذلك ذكر
ذلك بعض العارفين وقد يقال ان ثبت ذلك عن اهل اللغة بطريق واضح او موافقة الحكم والامارة
فيه وان الحكم بغيره انه لا يعد مسئلة ولا سقط الدم والوا ان عجلان ليرددان الدم والدم من تعليمه ما لا يستأش او بلا فعال
يصلح الدلالة في الاربعه وليس بالاعتداد واذ اصح ان كان محملا اذ ليس في اللفظ بعض عدم محصر
قلت انه وان كان صاحب ذلك فانه يجب ان يحمل على الاقل المفسر قوله في الخطاب وهو لئلا لا يصل

في شرح المحصر
في التعليق في
في التعليق في
في التعليق في

وان كلامه
في

براد الدنه فكان مسامحهم واللفظ وان احتمل ما فوق ذلك وان نقصه المتكلم لأضره إذ قد يفقد
ما يحتمل اللفظ وان كان طاهر في غيره كما لم يحد ذلك واضح **مسئله** والحق بعض الخصم
المحل قوله بعل واهتوا برؤسكم والذكر عليه أكثر العلم انه لا اجال فيه لسانه لانه قد يفسد
وهو الكل فان لم يفسد في مثله عرف ان اطلاقه على البعض نصح دلالة في الكل والحق البعض
المعنى السالم عن المعارض كما هو مذهب طائفة من العلماء ولا اجال وان ثبت عرف في اطلاقه
المعنى على البعض خاصة اي بعض كان اتجه دلالة على الكل في الطارق ومحصله ان ما سطر
عليه الاسم كما هو مذهب بعض العلماء والاحمال ايضا هذا معنى ما اتجه به من الملحق علمه والوالد
من دخلت في اللفظ في الفعل الى المحل فمستوعبة دون الاله فمستوعبة اس السمع يرد متى
دخلت في المحل يرد الفعل الى الاله فمستوعبة دون المحل كما في الاله فمستوعبة مشي بعض الناس فلم
سمن بطاها هذا القدر المسوح اذ ليس المراد اقل ما سطر عليه اسم البعض لمصلحة في من عمل الوجه
فكون محال الاحتمال المسدس والثلث والربع وغيرها وان كان قد بين بفعله حيث شئ على
بأصيته **مسئله** ونحن نعلمهم بالمحل قوله والسارق والشارقة **فاقطعوا ايديهما**
ولا اجال فيه عند الجمهور لكان في اجال فاما في البداهة في القطع اما البداهة فهو المحل
الى الملك حقيقة لقطعنا نصح بعض البداهة في اجال فاما في البداهة في القطع اما البداهة فهو المحل
التي يمكن من قبله حقيقة فهو طاهر في اجال فاما في البداهة في القطع اما البداهة فهو المحل
والقطع على الاله وعلى الحركة سال من جرح يده بالسكين قطع يده في الاجال قلنا اما الملامه في المسئلة
الاولى فاللفظ السابقها **الاصناف** والظاهر العموم فيصنف الصنف الفاعل وهو المشي ما هو
ناس وهو حمله العصور المعروفة ويري ان هذا عن البراء فان الخصم استل ان الطاهر وجوب
بعم المشي ما شئ راسا واما الاله التي في هذه المسئلة ولا يلزم من مجرد الاطلاق الاجال انما يلزم ذلك
اذا لم يكن طاهر في اجالها واما مع الظهور فلا وقد بينا ان اليد طاهرة في العصور المنكح الوقوع
طاهرة في الاله فيكون المراد هنا **ايانه** لفصل مسئله **عدو ابوالحسن والباواني ومن**
المحل قوله لا صلوه الا يطهروا وكجوده كلامه الابن في الكليات ولا تكاح الابوي مما سفي
فيه الفعل والمراد في صفة ليردده في عرف الشرع من في الاحرا ووفي الكمال في فهمه
بانه هذا وما زك ذلك فليد الاجال **هص** وهو قول الجمهور لا اجال فيه لانه ان ثبت عرف سروري اطلاقه
للاجر كان المراد مثل ذلك في وقوعه على الوجه الشرعي اي الاصله صحيح ولا تكاح صحيحا
وفي مشاهير يمكن فسق فليس محل ان لم يفسد عرف شرعي فان ثبت فيه عرف لغوي وهو ان مثله
بعض منه في الفائدة والحدوك نحو علم الاما في الفسق ولا اجال وان قد سافا
العرب والاولى حمله على باقي الاحراد وان الكمال ان ما لا يصح في عدم الحدود في خلاف ما لا يمكن كان
افرب المجازين الى الحقيقة المستدرة فكان طاهر فيه ولا اجال فاجواب عن المخالف ان احاد الوفاء
والفهم انما كان للاختلاف في ايد طاهر في اجال وفي الكمال فكل صاحب مذهب يحمله على ما هو الطاهر
فيه عمده لانه يرد دسما ولو سطر طاهر انما على السوا سفي بل في الاحرا راجع بما ذكره من انه
اقرب الى الذي ادعاه في ان الدوائر لم يسفل عن ان ليس هناك ما يفسد في اجال في اخر مسئله
الاجال بالساقط ما لفظه فانه فصل ابوالحسن من اصلاوه الاله ولا تقبل الاله في قوله لا صلوه له طاهر

والكمال والذواب والطاعة ونحوه كذا لا سفي سفيها ولا قسده تشقير خصوصية اخذها فلا اجال في عداخ
بمثل هذا على في الاجال عن مثل لاصلاوه الابن في الكتاب فكل على في جميع الاحكام من نحو العصور الكمال
والاحكام من الدوائر وهذا الدليل طبع ما قدم لا في الاصله من اللفظ والاصول وما يقدر الصريح بقدر
بعدتها فمعنى اجال البعض لا دليل على خصوصية من في دلالة على البعض المراد غير واحد **لا اجال في**
الصحة والكمال ونحوه وهو معنى الاجال قلنا بل المراد ما ذكرناه وهو انه لا يثبت حكمها الذي يعلقه
بها من نحو الصحة والكمال **مسئله** لان اجالها موقوفه على التسديد وامكانها من ورده معلوم ضروري
كما علمت فاسي الاجال وقد علم ان عرضا من اهل القول الاول يحصل مثل الاجال بالنسبة لثبته لا على الاله في اية
بموت في الاجال واطالجه المخالف كما سبق في مسئله لاصلاوه الا يطهروا **مسئله** وكذا **الاو** وانما في نحو
قوله **ترفع عن امي الخطا والنسيان** مما سبق في مسئله لاصلاوه الا يطهروا **مسئله** وكذا **الاو** وانما في نحو
فيه خلافا لامي الحسن وان قد الله لسان العرف في مثله قبل ورد الشرع رفع الواحدة والعقاب قطعان
السداد اوالقيد رفعت عن الخطا كان المهور من اجال او اخذك به ولا عا فكل عليه فهو واضح في اجال
ولم يقطع العيان اما انه ليس يعقاب او يرفع من العقاب ما يقصده الاله والرحم وهذا يقصد به حال المتلف
عليه ولذا وجب العيان على الصي واما الخصم فيريد دليل عليه والخصم في اجال فاما في الاجال فاما في الاجال
وهو متقدرا والواجب ان يرفع عرقا وتقرر السؤال والواجب ان يرفع عرقا وتقرر السؤال والواجب ان يرفع عرقا
بالمعوم المحض من مثل ان يقول اوتوا الشوكين ثم يظهر ان الذي عرقد على ما في ابوتور وعيسى عليهما السلام
لا يصح الاستدلال به على ما في مطلق الا قد صار محلا في ابن سماع ان حصل بعض اجال والاختص
بل متصل ولا اجال فيه سفي ان المحض بالمفصل مجاز لا المتصل وقد تقدم الكلام في ذلك **مسئله** **لا اجال في**
فيه اذ المحض الذي اخرج منه متعين والساقط **داخل** في ذلك انه قبل الخصم كان محله
في كل واحد قسفي حجة حتى يظهر المعارض ولم يظهر في القدر المختص فيسفي الساقط ولنا ايضا استدلال
الخاصة القومات مع الخصم في شاع ذلك مما سفيهم وكبر ولم سفيهم كان اجالا فلو احيقصة العموم ولم ترد
وساير ما تحت من المراتب بما زاته واذا لم ترد الحقيقة وتعدت المجازات كان اللفظ محلا في اجال على ما في
والباقي لحد المجازات فكل عليه فيسفي متروك ابين جميع مراتب الخصم ولا حجة في سفيها قلنا اما ذلك اذا كانت
المجارات مقسومة ولا دليل على بعض اخذها وما ذكرناه دل على حمله على الباقي فصار اليه وهذه المسئلة تغلق فون
باب العموم **مسئله** اذ قلنا حوان باجر البيان بعد تبليغ الحكم الى المكلف محلا فناخير تبليغ الرسول
الحكم الى وقت الحاجة اجدر بالجواز اذ لا يلزم فيه شيء ما كان يلزم من اخير البيان من المفاسد واما على تقدير
لناخير البيان فقد اختلف فيه فعندنا انه يجوز تاخير التبليغ للحكم الى وقت الحاجة **وقيل** يجوز بل المعتزلة
حسب علمه المبادر عند رول عليه لسانه لانه لا مانع من ذلك فعلا ولا سفيها والاول هو مسمع شرعا **لقوله**
بما فيها الرسول **بلاغ** ما ارسل اليك من ربك **والامر للوجوب** وهو للوجوب والام بعد فائدة ان وجوب التبليغ حديده
في اجله ضروري العقل **ولنا** **القصد** **مطابقة** **المصلحة** فكانا قال بغيره على ما يقصده المصلحة في
التاخير او التقدير لان القصد بالشرائع المصالح فليعلم ان الصا يكون على وفق المصلحة لان الفرع تابع للاصل
وهو يكون المصلحة في التاخير وما ذكرناه صفة لجواز تفويده فاعلم ان العمل بالعدل سفيها هذا الامر طاهر في سفيها
اي كل الاحكام والعمل القايك في ايراله قبل الحاجة ان يكون له مصلحة في سفيها من وقت له الى وقت الحاجة كالتواضع

مبسوع بل العاطع يقع في مقابلته الطاهر ولا يعزى الطاهر للمعارض ولا يقع يعارض بين الطرفين
تحت لكن المعارض وان كان خلاف الأصل وجب المصدر اليه عند قيام الدليل كما ان الأصل البراءة وبما فيها
بالدليل وهو الكثر ان يحق ذلك لاسيما ما ذكره فيهما اما اللقب وان ذلك فيه مفهوم من القرينة
الحالية وهي الخصام والوجه الايد الا ان اللفظ ظاهر فيه لغة وهو محل النزاع وذلك بمقتضى قوله واما
الصفة وان فائدة ما ذكره وهو يقو به الدلالة على المذكور ليدلوا به خروجهم عن شئ الخصم فيه لوقال
في العم ركه جاز ان يكون المراد المعلومه لخصيصا على ذكر الشاعرة زال الوهم وقد عرفت هذا بانه فرع عموم
مثل العم في قوله في الغم الشاعرة ركه حتى يكون معناه في الغم شحا الشاعرة ركه وذلك مما لم يقله احد
فحب ركه ولو سلم العموم في بعض الصور كان خارجا عن محل النزاع لان النزاع فيما لاسيما بعض الخصم شرا
بالحال المسكوت عنه المذكور ودفع وهم الخصم فائدة اخرى قال من جهة تعليق الحكم بالوصف بقيد
بقيد غير لم يصفه لما ذكره السبب ذلك لا تعليق باللفظ لما ذكره المانع فيه قلنا بل تعليق الحكم بالوصف
في لا يفيده اما بقيد عن لا يفيده كنعينه باللفظ ولا يفيده الشاعرة في المثال في الراية
عن المعلومه لكون الوصف طاهرا في ذلك ومقتضاه وانما انتم في الحكم في المعلومه لعدم الدليل فوطا
وضع الصفة في اللغة انما هو للموضوع في المعارف والخصم في المنكرات فلا يفيده الوصف في جانيه
العالم بل انما يصح الذي حال من الأشخاص المسمى بربند وحوادثه في محي من لست بعالم من الذين اذ لم
يوضع للبقيد وهو قصد الحكم على المتصف بها وبقيد عاشوا وهدسار في عدم اوازها البقيد بالوضع
لما مر من موت ذلك بطريق الاستقراء مستلزم من مفهوم الصفة لا يعمل به كما تقدم وان
صدقه او كان ذكر الصفة للمعلم او تمهيد الفاعله كالحالف في حذر الخائف وهو قوله في اذا احلف السحان
والسلقة قائمه كالعاشوراد او كان كما قبل الصفة داخلا في الصفة مثل ان يقول احكم ساهدا والشاهد
الواحد داخل في الصفة وهو الشاهد في جعله في الصفة ان يعمل به فحينئذ يدل على ان المعلومه لكون
فيها وعلى اسف الحالف عند تعدد الحالف وعلى عدم الحكم بالساهد الواحد واذا لم يكن المطوف واردا في الصو
الثبت ولا حجة فيه على مخالفه للمسكوت عنه له لنا ان ما تقدم بربند عدم العمل بالمفهوم على سبيل العموم
وذلك معلوم فالواحي الصفة فيما ذكره من وجهه في ان المقصود بها البقيد فيكون طاهرا في ذلك ولذا جعلا
عبارده سهاده الناس لقوله ذلك عدل قلنا قدس انما موضوعه للتوضيح والخصم لا البقيد والدلالة
الوضعية لا تختلف ابتداء كانت ام سايا ام غير ذلك كسائر اللفاظ واذا استبعد البقيد في بعض
المواضع مما الصفة في قوله لا ما رة غير محدد الوصف وقد يقال هذا عن النزاع وان الحكم يدعي احدا والدلالة
وان ما ذكره بقيد الظهور في مخالفة المسكوت المطوف في الحكم اذ هو قرينة واضحة في ذلك والعرض تحت
العمل عليها لا ما رها الظن ودعوى ان البقيد انما يكون لما ذكره غير محدد الوصف بقيد واما الدلالة على
ذلك مستلزم من مفهوم الشرط كقوله وان كن اولات حمل فابعدوا عليهن من بعض حملهن
لمس ليل واحد من ذلك انهن ان لم يكن اولات حمل فابعدوا عليهن بل هذا مشكوك فيه غير مستلزم
عليه سعي الاسباب في غيره بل هو دليل على استحسان القاضي ان الشرط في ركه لا يفيده كقوله
على ولا ركه هو فبما لم يقل البقاء ان اردنا خصنا ولو ثبت مفهوم الشرط لسا حوا الا انه عند عدم ارادة
الخصم الاكراه عليه غير خارج عن الاحوال اجماعا واحدا في انما به مما خرج حرج الاعلى والعالي الاكراه

يكون عند عدم ارادة الخصم لا مفهوم في مسئلة كما سباني واما بان المفهوم وان معنى ذلك فقد اسفل معارض
اوى منه وهو الاجماع وقد احسب عند اصحابنا حاصلة تليها دالة الشرط على عدم حرمة الاكراه عند عدم
الارادة لكن ساعلى انه غير مفقود وهذا لا يتسلم الا ان فيه مان ذلك ان من اذا لم يردن الخصم لم يكن البقاء
مكرها عند هن وهذا كاف في امساع الاكراه عليه لان الاكراه انما هو الدوام فلو لم يردن وجه القابل لم يقدم
في مفهوم الصفة للمسبب مستقل الى هاهنا بعينه وله ايضا دليل اخر وهو انه اذا ثبت كونه مشروطا
لزم من استقامه اسف المشروط قلنا انما يدل اللفظ على المعنى الذي وضع له بطا هره والمفهوم ليس
بطا هره وقد يقال هذا الكلام لا سبب معني المقام اما الاول فانه كان يجب ان يقول كما يدل اللفظ بطا هره
وليس طاهره دالة على المفهوم وانما يدل اللفظ على ما هو طاهره من المعنى والمفهوم ليس بطا هره فاما
اما وان ذلك انما يصح في مقام المبع لا الاستدلال لان النزاع لم يقع الا في مسئلة ذلك اللفظ هل طاهره في اللغة
على مخالفة المسكوت عنه للمطوف في الحكم او لا ويمكن ان يجاب عن الاول ان المفهوم من اقسام الدلالة وانما
يلزم ذلك لو كان من اقسام المدلول والادراك المفهوم ما فهم من اللفظ في غير محل البقيد من بوجده من
جهة المعنى فقط لا من جهة الوضع اللغوي فان لم يفتقره الى البقيد كون بوجده مشروطا في ثبوت
الحكم فقط وانما استبعد اسف المشروط ما سفا المشروط بل جهة المعنى اذ لو لم يفتقر الشرط كون
ما عداه خلافه لم يكن لركه فائدة قلب ولا سجد ان ذلك ايضا مقصود في
الوضع بل هو طاهر في اعادة ذلك وضعا بطريق الاستقراء ان كل ما طعن اوافاده اللفظ سواء يعبر
ان يكون مراده وهذا كذلك فادرج في العايدة للكلمة الاسعرايه فكان اسانه لا سفيذا اما العايدة كما
رغم من وانه يفيده الظهور فيكون في مسئلة الحكم هو ويوجد مفهوم الغاية مثاله قوله تعالى
وانما الصام الى الليل في مفهومه ارتفاع وحيثه بدخول الليل في مفهومه احرار في وجوب الصوم انما البقاء
وهذا يقتضي ارتفاعه بدخول الليل بقاءا وكذلك قوله الى الليل لا يوجد هذا المفهوم كما لا يوجد ما سبق
المفهوم اذ ليس لفظ الغاية تضرع برفع الحكم كما ذكر وانما يفتقر ذلك سوف الحكم الى اول وفيها وما عدا ذلك
مسكوت عنه فحكم عليه من جهة اللفظ اسف او اسات المبرسة احرك غير اللفظ ان وجدت قلنا المقام
من اللغة ان وضع اللفظ في محم عما بعدهما في محم بطون وضمو الى ان يفتقر الشمس
فقد ادرك ان احركم وطهرن طهرن واخر وجوب الصوم عبودية الشمس ولو قد يفتقر ذلك الحكم بقدر ذلك
لم يكن الظهور والقنوية احرار هو خلاف المطوف وقد عرض من ذلك من كلام ابن الحاجب ما خلاصه سلبا
ان ما بعد الغاية لو دخل لم يكن العايدة احرار لكن النزاع لم يقع فيه اذ لم يقل احد بدخول ما بعد المرافق
في العمل وانما النزاع في نفس العايدة كزمان عبودية الشمس ونفس المرافق فهل يلزم اسف الحكم فيه ولا معنى
لمفهوم الغاية سواء انما لا يدخل في الحكم بل معنى الحكم عند تحققها بمسبب هذه المفاهيم الاربعة مفاضله
مفهوم اللقب والاختلاف ادانها وما عداها منها اوى منه ولذا وان كان في مفهوم اللقب والما بعده
وهو حرام بمفهوم الصفة بالشرط وهي اوى المفاهيم الطاهره والماول اما الطاهر في عدم نفسيره
واما الماول هو ما راد به خلاف طاهره مسئلة والباوول في مسبق من القول اذ اذبح يقول ان الامر
الكل الى جمع اليه وقال الامر مرجحة وهو مصدر اول ككلمة بكتما واما خلاصه اللفظ من
حقيقته الى محاز لغرضه اقصته او حصره على بعض مدلوله لركه والقرينة اما عقلية
كما ويل التد في بعض من اعلم في القرآن بالغة اذ هي حقيقته في العصور لكن لما كانت الدلالة العاطفة على انه تعالى للش

الان عايدة
وهو في بعض
الاقسام المذكورة

وهو في بعض
الاقسام المذكورة
وهو في بعض
الاقسام المذكورة

حرم

في موضعها **وقال** لا يهونك على صنعها لغة فليس يقول **لنا** ان المراد به هو في
 اللغة **او اله** **الاعتقان** كسخت الدرع التي فان وسخت الدرع انما المراد به هو في
 في اهل الشرع هو **او اله** **الحكام** الشرعية وثان ما من هذا وذاك وقد يقال بل
 المراد في اللغة مطلق الازالة ولهذا قالوا سكت الجرس الطل وكس الطل لغو وقد حصلت الازالة المطلقة
 في الاحكام ولا يقلد لنا ايضا ان الكالف الشرعية يدور بالايام والسنون والموت ولا يقال ان سكت
 غنة مع ان الازالة قد حصلت وانما في عرف الشرع شرطا لم يحرمها اهل اللغة وانما في
 لفظ الشيخ متعلق في اللغة لغيره ليقول يقال سكت الكتاب اي نقلت غنة الى اخره وليس القول اي
 نقلها من موضع الى موضع وعنه الناس في الموارث لا يقال المار من وارت الى وارت ولا الازالة كما مر
 ولكن حلف فيما يكون حقيقة **فقال** **الفعال** هو في اللغة **اليفعل** لا الازالة وانما سكت
 فيها مجازا ومنه هو موضوع في اللغة لا الازالة واستعماله في النقل مجازا **وقيل** بل هو حقيقة لها فهو
 هتار كسما ولا يتعلق بذكره على من سكت له **ابن السمع** شرعا هو **او اله** **مثل**
الحكم الشرعي بطريق شرعي مع راجح بينهما ولم يقل **او اله** غنة **او هو** **يد**
 وهو محيل في حق الله اذا لم يتكشف له ما لم يكن قد علمه لانه عالم لداته لو عرفت وهو ايضا محيل
 عليه لقبحه وانما ما يمكن الخلف من الفعل قبل الشيخ والاعادة على عهده بالنقص وانما يمكن من فعله وهو حرج
 للمار مثلا عن كونه عتاقا انه اذا انقضى عن نقله في المستقبل علم ان مدة المصلحة فيه قد انقضت فحس
 سكته حشده وقد يقال ان الحد يودي ذلك ولو حذف لفظا مثل فكون اللام في الحكم المحسن للغة فيقال
 وقلت الشرع احذر عن الحكم العقلي فان ازالته بطريق شرعي ليس بسعي وذلك كما لا بد له المسح لدرج النعام
 بعد ان كان محميا في العقل وقلت بطريق لسماع القطعي والظني وقلت شرعي لخرج ازالته بالموت والنوم
 والموت والعقل **واعبر** **بالتراخي** **لخرج** **المخصص** **حصول** عند كل ذل الى اخر الشهر وانما
 تعلم انه لا يحتاج الى التقيد بالواخي فان اللفظ الذي سطره لغرضه السابق ونحوه من انواع
 المخصص لشرعية ازاله الحكم بعد سونه في قصد الشارع لكن المخرج ودفع التوهم بما يقتضيه في الحدود
 انما هو ما يحاظره وهو ان الشيخ ايضا لا يحل الازالة وانما هو ما ان سهل المد الحكم اذ لم يقصد الشارع بوجوب
 الحكم المنسوخ او ازالته بالية والاحكام سابقا بسا وهو محيل في كلامه واد الاقرب من المخصص
 والشيخ يردان احدهما في الاقنان والاخر في الاقنان وحديثه يدفع ما حرجي في كلام بعض اصحابنا
 مخرج المخصص انه دفع على الشيخ في بعض المواضع انه رفع والدفع هو دفع من الرفع او لا رفع في ايها
 وهذا يظهر رجحان حواشي القطعي بطي كما حاز ذلك المخصص على ما سباني فان قيل ان المراد به دفع
 خاضه بالبطر الى طاهر اللفظ وما استعمل في فهم الشارع وان لم يكن حاضرا بالبطر الى ما في نفس الامر فقلت
 وكذلك المخصص فان قوله مثلا لا يقولوا اهل اللغة عفت قوله اقولوا المشركين بعضي ذلك واعلم ان للعلماء
 في تعريف الشيخ عبارات مختلفة **وال** **الحوي** هو اللفظ الدال على ظهوره اسفا شرطا دوام الحكم الاول
 ومعناه ان الحكم كان دائما في علم الله تعالى واما شرطا لا يعلم الا هو واصل الدوام ان يظهر
 اسفا ذلك الشرط للمكلف معطوع الحكم وبطلان دوامه وما ذكره لا يوفق في نقله اياه واذا قال قولنا لا يظلم
 فذلك هو الشيخ واعتزض بان اللفظ دليل الشيخ لا هو وبانه مدخل فيه قول العدل في حكم كذا وليس شرطا
 ويخرج غنة ما هو سعي ان يكون الشيخ وعلة وقال العرف هو الخطاب الدال على ارتفاع الحكم السابق بالخطاب الشرعي

لا يجوز ان يثبت الحكم الشرعي على ما هو عليه في الواقع

في موضعها **وقال** لا يهونك على صنعها لغة فليس يقول **لنا** ان المراد به هو في
 اللغة **او اله** **الاعتقان** كسخت الدرع التي فان وسخت الدرع انما المراد به هو في
 في اهل الشرع هو **او اله** **الحكام** الشرعية وثان ما من هذا وذاك وقد يقال بل
 المراد في اللغة مطلق الازالة ولهذا قالوا سكت الجرس الطل وكس الطل لغو وقد حصلت الازالة المطلقة
 في الاحكام ولا يقلد لنا ايضا ان الكالف الشرعية يدور بالايام والسنون والموت ولا يقال ان سكت
 غنة مع ان الازالة قد حصلت وانما في عرف الشرع شرطا لم يحرمها اهل اللغة وانما في
 لفظ الشيخ متعلق في اللغة لغيره ليقول يقال سكت الكتاب اي نقلت غنة الى اخره وليس القول اي
 نقلها من موضع الى موضع وعنه الناس في الموارث لا يقال المار من وارت الى وارت ولا الازالة كما مر
 ولكن حلف فيما يكون حقيقة **فقال** **الفعال** هو في اللغة **اليفعل** لا الازالة وانما سكت
 فيها مجازا ومنه هو موضوع في اللغة لا الازالة واستعماله في النقل مجازا **وقيل** بل هو حقيقة لها فهو
 هتار كسما ولا يتعلق بذكره على من سكت له **ابن السمع** شرعا هو **او اله** **مثل**
الحكم الشرعي بطريق شرعي مع راجح بينهما ولم يقل **او اله** غنة **او هو** **يد**
 وهو محيل في حق الله اذا لم يتكشف له ما لم يكن قد علمه لانه عالم لداته لو عرفت وهو ايضا محيل
 عليه لقبحه وانما ما يمكن الخلف من الفعل قبل الشيخ والاعادة على عهده بالنقص وانما يمكن من فعله وهو حرج
 للمار مثلا عن كونه عتاقا انه اذا انقضى عن نقله في المستقبل علم ان مدة المصلحة فيه قد انقضت فحس
 سكته حشده وقد يقال ان الحد يودي ذلك ولو حذف لفظا مثل فكون اللام في الحكم المحسن للغة فيقال
 وقلت الشرع احذر عن الحكم العقلي فان ازالته بطريق شرعي ليس بسعي وذلك كما لا بد له المسح لدرج النعام
 بعد ان كان محميا في العقل وقلت بطريق لسماع القطعي والظني وقلت شرعي لخرج ازالته بالموت والنوم
 والموت والعقل **واعبر** **بالتراخي** **لخرج** **المخصص** **حصول** عند كل ذل الى اخر الشهر وانما
 تعلم انه لا يحتاج الى التقيد بالواخي فان اللفظ الذي سطره لغرضه السابق ونحوه من انواع
 المخصص لشرعية ازاله الحكم بعد سونه في قصد الشارع لكن المخرج ودفع التوهم بما يقتضيه في الحدود
 انما هو ما يحاظره وهو ان الشيخ ايضا لا يحل الازالة وانما هو ما ان سهل المد الحكم اذ لم يقصد الشارع بوجوب
 الحكم المنسوخ او ازالته بالية والاحكام سابقا بسا وهو محيل في كلامه واد الاقرب من المخصص
 والشيخ يردان احدهما في الاقنان والاخر في الاقنان وحديثه يدفع ما حرجي في كلام بعض اصحابنا
 مخرج المخصص انه دفع على الشيخ في بعض المواضع انه رفع والدفع هو دفع من الرفع او لا رفع في ايها
 وهذا يظهر رجحان حواشي القطعي بطي كما حاز ذلك المخصص على ما سباني فان قيل ان المراد به دفع
 خاضه بالبطر الى طاهر اللفظ وما استعمل في فهم الشارع وان لم يكن حاضرا بالبطر الى ما في نفس الامر فقلت
 وكذلك المخصص فان قوله مثلا لا يقولوا اهل اللغة عفت قوله اقولوا المشركين بعضي ذلك واعلم ان للعلماء
 في تعريف الشيخ عبارات مختلفة **وال** **الحوي** هو اللفظ الدال على ظهوره اسفا شرطا دوام الحكم الاول
 ومعناه ان الحكم كان دائما في علم الله تعالى واما شرطا لا يعلم الا هو واصل الدوام ان يظهر
 اسفا ذلك الشرط للمكلف معطوع الحكم وبطلان دوامه وما ذكره لا يوفق في نقله اياه واذا قال قولنا لا يظلم
 فذلك هو الشيخ واعتزض بان اللفظ دليل الشيخ لا هو وبانه مدخل فيه قول العدل في حكم كذا وليس شرطا
 ويخرج غنة ما هو سعي ان يكون الشيخ وعلة وقال العرف هو الخطاب الدال على ارتفاع الحكم السابق بالخطاب الشرعي

في موضعها

به وساق المتناقض بايقاد الاجماع على ذلك والحق ان المسئلة خلافه وان ذلك انا هو مذهب الجمهور
فذكر الاجماع على ذلك مجرد عن كون البرهان باهض على بطلان النسخ وامسح فاطع او اجماع فاطع
او غيرهما وكل ذلك باطل اما الاول فلانه يلزم ان يكون الاجماع على الخطا لانه على خلاف الفاعل وهو محال واما
الثاني فلانه يلزم منه خطأ احد الاجماعين المنشوخ او النسخ لانه على خلاف الفاعل وهو محال واما الثالث
ولانه انما قيل للاجماع على تقديم الفاعل على غيره فليكن خطا هذا الاجماع مع بقاء المصنف على
الافق وهو خلاف المصنف والواو اختلفت الامم على قولين ههنا جاع على ان المسئلة الاحتجاجية لكون
الاخذ بكل منهما فاذا اخرجوا على احد القولين اذ هو خارج كما سمي بطل الحوان الذي هو مفضل ذلك الاجماع
وهو معنى النسخ فلما لا سلم حوان فلكل لانه مختلفه ولو سلم فلا يكون معنى الماسئله ان الاجماع الاول
مشروط بعدم الاجماع الثاني مسئلة **والجواب** انما نسخ **المسائل** والحق ان ذلك قول الجمهور
وان المسئلة خلافه وانه ليس على عمومته وبفصل ذلك ان القياس اما مطعون او مقطوع فكل والمقطوع
ما يكون علمه مضمونه والمطعون ما كانت علمه مسطرة وفصل المقطوع ما يكون حكم الاصل والعلة
ووجودها في الفرع وطعنا والمطعون خلافه اما القياس الاول وهو المطعون لان ما يشكك لا بد ان يكون
وطعنا او طعنا راجحا او لا يمكن ان يكون ردا للسرط القليل او هو المعارضة ارجح منه او مساو له فلا
حكم له في الزمان الذي ظهر فيه المراجح ولا رفع لحكمة ولا نسخ وان ذلك لا يعني النسخ سواء كان حكمه عند
ظهور المعارض فلما لم يعني النسخ ان الحكم كان حقا ما ساق الى ان وقد ارفع واسفا بالنسخ وها
هنا لم ينف عند ظهور المعارض حتى يرفع وفيه نظر لانه لا معنى للرفع هاهنا سواء حصول العلم تقدم
فما ذلك الحكم ولذا يجوز وان نسخ النص الظني مع حريان هذا الدليل فيه نعم ثم ما ذكره لو علمنا عند
ظهور المعارض بطل حكم القياس المتقدم من اصله من اول الامر كما هم يقولون بذلك واما القياس الثاني
وهو المقطوع فانه نسخ بالنسخ او القياس القطعي في حياته وصوره ذلك ان نسخ حكم الاصل من غير
علمه بحقيقة في الفرع نسخ حكم الفرع ايضا القياس على الاصل صحيح فاس نسخ واحر منشوخ مثاله
ان يثبت حرمة الربا في الذرة بالقياس على البر منصوص القلة ثم نسخ حرمة الربا في البر مع النص اذ كان ذلك
على علمه بحقيقة في الذرة فبما نسخ عليه ويرفع حرمة الربا فبما يكون نسخ القياس ولو ورد نص نسخ
حرمة الربا في الذرة كان نسخ القياس بالنسخ واما بعد وانه من علم ولا اذ لا طريق للامه الى ذلك فليكن
بالمصاحح والمفاسد نعم ويطهر ان القياس بالنسخ كان مسوحا بان يظهر نسخ حكم اصله كما اذا فاس الذرة
على البرم اطلع على نص ما نسخ حكم البر فليكن ان حكم الذرة ايضا كان منشوخا وانت تعرف ان الاول الجبر
الكلام على ما يصحدها ان المتكلمين حتى يقع الفروع من انحاء النسخ في الكتاب والسنة وكان المؤلف
اعتنم سرد المسائل الاجماعية في نظام واخذ مسئلة **ومع ما في نسخ الكتاب السنة المتواترة**
والجواب على حواره **قلت** الجبر المتواتر **بوجوب العلم** كالكتاب في نسخ الكتاب بالكتاب وكذا
العكس وهو نسخ السنة بالكتاب كما سمي قبل ويحسد ذلك ان السنة اذا كانت خلاف ما في الكتاب والمحلولة
اما ان يعمل كما او بطرعا او بغير احد ههنا فليكن الاول لما ههنا من السامى والى الثاني لانه طرخ كلام الحكم
مع امكان استعماله ولا العمل بالكتاب مع تقدمه بعد وورد ما ساقه وليس ان يعمل على السنة المتواترة
لنا ايضا قوله **فليس بالنسخ ما في السنة** وقد قالوا استدلاله على ان السنة لا تنسخ
بما في القرآن لان نسخ الشيء نسخا ورفعه لا يكون سائلا واحدا بان العنى بالسان الطبع لانه اظهار ولو

سلم فالنسخ ايضا ما لا يسهل امد الحزم ولو سلم فان نسخ الشيء لانه قد يكون منسحا لما ينسخ من الاحكام
بما في القرآن من نسخها ولا يسهل امد الحزم ولو سلم فان نسخ الشيء لانه قد يكون منسحا لما ينسخ من الاحكام
انه او نسخها ما لا يسهل امد الحزم ولو سلم فان نسخ الشيء لانه قد يكون منسحا لما ينسخ من الاحكام
بالسنة لان القرآن والسنة جميعا من عند الله تعالى وما ينسخ عن الهوى ان هو الا وحى مشي
والجواب **في حوزة نسخ السنة** **والجواب** في احد قوليه **وعنه** **لنا** ما في نسخة فاطمة في كتاب الكليات
بالكتاب **والجواب** **في حوزة نسخ السنة** ولها قدمه معاد فصار نسخها به كسب الاحاد كما المتواتر ولنا ايضا
الوقوف منه التوجه الى بيت المقدس وحرمة الماشية بالليل ثمان كلامها بما ينسخ بالسنة وانه ليس في
الكتاب ما يدل عليه فان نسخ القرآن وهو قوله تعالى قول وجهك سطر المسجد الحرام والان ما شروهن
الى حتى يبين انما يجوز ان يكون نسخ ذلك بالسنة ووافق القرآن اذ لا سلم ان نحو التوجه وحرمة
الماشية بيت المقدس بالسنة فلو لم يسهل انما ليس في الكتاب ما يدل عليها فلنا يجوز ان يكون الاثبات الدلالة عليها من
الدلالة لانما يقول الاصل هو عدم التوجه ولو اعيد مثل هذه الاحكام لاحتل كثير من الاحكام والوادك سطر الناس
عنه فلما انه لا يلزم مبلغ لا غير لم يلزم العبرة **مسئلة** **في حوزة نسخ السنة** **والجواب** **في حوزة نسخ السنة** علم ان نسخ
لنا **في حوزة نسخ السنة** **والجواب** **في حوزة نسخ السنة** **والجواب** **في حوزة نسخ السنة** **والجواب** **في حوزة نسخ السنة**
انه من علم لم يعمل بها تنكي وانسخه لما دل على خلاف ما افصاه قوله تعالى سكتوهن من حيث ينسخن كيف
يترك كتاب رساوسنة نسخا لغيره لا يترك اصدفت ام كبرت وليرسكن عليه وورع الكيف بدعي الاجماع
والجبر مع راحة عند كبر من امد الربدية كالقسم وان سلم فاما رده لتزده في صدقها وكذا لا يكونه
حبر واحد ولذلك قال لا يترك اصدفت ام كبرت افعلى الردا بالتردد في صدقها وكذا لا يكونه حبر واحد
وان سلم فاما ذلك في حبر واحد فاما بمعنى التعميم وهو المدعى وان سلم فاعلم انما لم تنكره عليه لان المسئلة
اختصاصية وسعي في الكتاب ان السكوت حيلولة لا يفضي الى نصيب المحرمين ان سلم فذلك
بعضي ان لا يخص القطعي به لما الفته له واسم لا ينفون ذلك بل يدعون انعقاد الاجماع عليه ايضا هل ذلك
لامنا قضية بدية واحج ان الحاجب بان المتواتر فاطع والاحاد مطعون والفاطع لا يقابل المطعون وقد
نقال اذا احاد خصص الفاعل بالاحاد حاشية به واحاد مع كونها اخصص وكون اخذها في الاعيان لا
حري ازمان لا يتاح فارقا اذ لا اثر له قالوا نسخ المتواتر بالاحاد ودفع وهو ان التوجه الى بيت المقدس
كان متواترا ونسخ بالاحاد وهو ان اهل مسجد فاسموا منسحة بقول لا ان الفتنه ودخلت فاستدارا
ويخرجوا ولم يترك عليهم الرسول ولنا لقوله حصل لهم القطع بذلك الحبر لانهم القرآن فقد بعد حبر
الواحد العلم حشد لان ما مادي الرسول بحصرته على رعون الاستهاد في مثل هذه القطعة فربما
صادقة غادة وحج المضمر الى ما دلنا لئلا يلزم ترك الفاعل بالمطعون ووردنا انه لا يصح دفعه افاذه
الحبر الاخذى مع انضمام القران اليه للعلم بان المسئلة خلافه وان سلم فذلك احتمال لا ينفصل
معلم وقت تكلمهم فيه فهم ما كان من انكار على المنادى وعدمه فانه لا يحصل ما فكرهم الا بعد علم عدم
لما كانا وايضا وقد عرفت ان الاحتمال المعتمد لا يدفع الظهور وانه لو اعيد مثل هذا الاحتمال لا يصح
عنا كثير من الاحكام اذ مال للاختلال ولا سلم انه يلزم ترك الفاعل بالمطعون فان المنكر هو الاستمرار وليس
بمطعي فاعلم والله اعلم **مسئلة** **في حوزة نسخ السنة** **والجواب** **في حوزة نسخ السنة** **والجواب** **في حوزة نسخ السنة**
منه فليكن هو القياس المعصوم دون قياس الشدة وبعضهم بالمتنوخ من الكتاب لان نسخ الاجماع النسخ

ان يرد فيما به التاوي على كالمسائل الملهية او على ما لا يكون ودخول صلاوة او مخرج بيان او صوم
سهرمان فان ذلك ليس اسهل منها **قاعدة** لا يصح ونحوه لان الطن لا يهوى
لما فيه القاطع وهذا لما حذر في المروي في باب التقي ما اذا عطف هذا عليه بعد ذلك
الشروط بنات ومزيد محمول على ان يفي بذكر ان الحاح وعبره ان من الشروط الملوحة لان الضني
وان قارب الملوحة وان كانت الضني لا يثبت على ما به غير مكلف ولا يحرم عليه الكذب ولا انه عليه
فيه ولا مانع من اودامه عليه ولا يحصل ظن عدم الاقدام على الكذب والحصول ظن صدقة وهو الموجب
الغلبة كالفاتح ولعله علم الكذب القدره اذ لا يطلق على غير المكلف بل لا يجوز ان كان **مسألة**
اسهل الحرج والتعديل كلاهما لا يوجب في الرواية ولا يسان به في الشهادة بل يجب فيها التمسك
بما في الحديث لا يثبت ذلك بالواحد بل يجب اسان **قاعدة** جميعا **قاعدة** لا يثبت الواحد منهما جميعا
قاعدة لا يثبت في الرواية ولا يثبت في الشهادة فكل واحد كسائر الاحكام وعورصان ذلك
سهاذه يجب التمسك كسائر الشهادات والواحد اعبار العدد احوط لانه بعد احتمال العمل بالسند
فلا يثبت عدم اعبار العدد لخطا لانه بعد عدم العمل به وحديث واحد اسهل الحرج بان العمل به
والبريد على مشروطه ولا احتياط فيه لاحتياط في ضله وعد الكذب اصل الرواية بواحد في الشهادة
باسن يكون تعديل كل واحد كاضله **قاعدة** لا يثبت في مشروطه اما يثبت عدم اشراط العدد في
تعديل الراوي او حرجه ولا يثبت اشراطه في تعديل الشاهد او حرجه اذ لا يثبت في سبوت تمام المروي
من سبوت ان الشرط كما لا يثبت على مشروطه لا يثبت عنه **قاعدة** لا يثبت في سبوت تمام المروي
عن **قاعدة** لا يثبت في تعديلهم بل على ان عدم الزيادة الصالحات او كفي في عدة في شهادة هائل برهان واحد
ويستفيضة تعديلهم الى اسن **قاعدة** لا يثبت في تعديلهم بل على ان عدم الزيادة الصالحات او كفي في عدة في شهادة هائل برهان واحد
في شهادة الزيادة في شهادته **قاعدة** لا يثبت في تعديلهم بل على ان عدم الزيادة الصالحات او كفي في عدة في شهادة هائل برهان واحد
القضاءات **قاعدة** لا يثبت في تعديلهم بل على ان عدم الزيادة الصالحات او كفي في عدة في شهادة هائل برهان واحد
ذكر التمسك وقال **قاعدة** لا يثبت في تعديلهم بل على ان عدم الزيادة الصالحات او كفي في عدة في شهادة هائل برهان واحد
دون التعديل **قاعدة** لا يثبت في تعديلهم بل على ان عدم الزيادة الصالحات او كفي في عدة في شهادة هائل برهان واحد
الساداني بانه ان شهد من غير بصره له تخالفه لم يكن عدلا وهو خلاف المروى ورد بانه وراخلف
في سبب الحرج في ما حرج ثبت لانه حرجا حجة القول الثاني انه لو اكد بالاطلاق لا يثبت ما يثبت مع
السكينة في الناس في اسباب الحرج والتعديل وكبره الخلاف فيها وانه لا يصح ان يثبت ذلك مع الشك
واحسب بان قول العدل بوجوب الظن بانه لو لم يعرف لم يقل وليس يثبت له مع السكينة فالسكينة لا يثبت
ثبت الحرج لا خلاف في الناس عما حرج به خلاف القدره فان سببها واحدا لا خلاف فيه ورد بان احسب
اسباب الحرج اسباب القدره ولا خلاف فيها اختلاف في القدره العاكس القدره بليس على الناس
لكبره التمسك فيها خلاف الحرج **قاعدة** لا يثبت في تعديلهم بل على ان عدم الزيادة الصالحات او كفي في عدة في شهادة هائل برهان واحد
من ليس يعلم باسبابها لا يثبت مع الشك خلاف العالم **قاعدة** لا يثبت في تعديلهم بل على ان عدم الزيادة الصالحات او كفي في عدة في شهادة هائل برهان واحد
يسفر الى اجتماع احراز شرطه في بطلانها او بغيره الحرج يثبت عدم له بكن في فيه اسعاشي من الاجل
والشرط بعد ذكره وقد عرفت ما حذر الاقوال والمسئلة احتياطية بكن في فيها بالظن فعلى بالبرحمة واحسب
ما هو اعلب على الظن **قاعدة** لا يثبت في تعديلهم بل على ان عدم الزيادة الصالحات او كفي في عدة في شهادة هائل برهان واحد

وورد في

ج

التعديل
احتمال

التصريح

والله

والتعديل فان عانه قول المقلد انه لم يعلم فتاوى لم يظنه فظن عدالتة اذ العلم بالعدم لا يتصور والمخرج
يقول اما علمت فسند ولو حكنا بعدكم فسند كان الخارج كاذبا ولو حكنا فسند كان صادقا
فيما احرازه واجمع اولى ما يمكن لان كذب العدل خلاف الظاهر هذا اذا اطلقا واما اذا عني الحارج
الستب وبقائه العدل بطريق يفي بصل ان يقول الحارج هو قتل ولا يابى يوم كذا وقال المقلد هو حي وبارائه
بعد ذلك اليوم فبمع بينهما النفاض لعدم امكان الجمع المذكور **قاعدة** لا يثبت في تعديلهم بل على ان عدم الزيادة الصالحات او كفي في عدة في شهادة هائل برهان واحد
قاعدة لا يثبت في تعديلهم بل على ان عدم الزيادة الصالحات او كفي في عدة في شهادة هائل برهان واحد
في قبول الشهادة **قاعدة** لا يثبت في تعديلهم بل على ان عدم الزيادة الصالحات او كفي في عدة في شهادة هائل برهان واحد
فانه يكون بعد ذلك وان كان ابراهما سوطا ولا **قاعدة** لا يثبت في تعديلهم بل على ان عدم الزيادة الصالحات او كفي في عدة في شهادة هائل برهان واحد
فهو ايضا تعديل له **قاعدة** لا يثبت في تعديلهم بل على ان عدم الزيادة الصالحات او كفي في عدة في شهادة هائل برهان واحد
تعديل مطلقا اذ الظاهر انه لا يروي الا عن عدل وليس بعدل مطلقا اذ كبر ما يروي من يروي ولا يمكن
فمن يروي وليس من الحرج **قاعدة** لا يثبت في تعديلهم بل على ان عدم الزيادة الصالحات او كفي في عدة في شهادة هائل برهان واحد
لوجوده **قاعدة** لا يثبت في تعديلهم بل على ان عدم الزيادة الصالحات او كفي في عدة في شهادة هائل برهان واحد
قاعدة لا يثبت في تعديلهم بل على ان عدم الزيادة الصالحات او كفي في عدة في شهادة هائل برهان واحد
قاعدة لا يثبت في تعديلهم بل على ان عدم الزيادة الصالحات او كفي في عدة في شهادة هائل برهان واحد
ان يراى ان ارباب الحرجات الى في محل الاجتهاد ليس خرج **قاعدة** لا يثبت في تعديلهم بل على ان عدم الزيادة الصالحات او كفي في عدة في شهادة هائل برهان واحد
الى الحق فيها مع واحد ولا يعلم في المحل كغير السعانة للمفسر فان المخالف في المعقادات فيها
ليس خرج **قاعدة** لا يثبت في تعديلهم بل على ان عدم الزيادة الصالحات او كفي في عدة في شهادة هائل برهان واحد
وهو يعرف بانه لم ينفى في صريح القدره واما حاشي الشهادة كما بعدم **قاعدة** لا يثبت في تعديلهم بل على ان عدم الزيادة الصالحات او كفي في عدة في شهادة هائل برهان واحد
قاعدة لا يثبت في تعديلهم بل على ان عدم الزيادة الصالحات او كفي في عدة في شهادة هائل برهان واحد
يقول عدل ليس يصحاي قال رسول الله كذا **قاعدة** لا يثبت في تعديلهم بل على ان عدم الزيادة الصالحات او كفي في عدة في شهادة هائل برهان واحد
امام **قاعدة** لا يثبت في تعديلهم بل على ان عدم الزيادة الصالحات او كفي في عدة في شهادة هائل برهان واحد
لان بعضه ما ينفى عن احد امور نحو طاهره او حرجا **قاعدة** لا يثبت في تعديلهم بل على ان عدم الزيادة الصالحات او كفي في عدة في شهادة هائل برهان واحد
عنه او ارشال اخر **قاعدة** لا يثبت في تعديلهم بل على ان عدم الزيادة الصالحات او كفي في عدة في شهادة هائل برهان واحد
بمحصول الظن الخارج **قاعدة** لا يثبت في تعديلهم بل على ان عدم الزيادة الصالحات او كفي في عدة في شهادة هائل برهان واحد
اخر كذا **قاعدة** لا يثبت في تعديلهم بل على ان عدم الزيادة الصالحات او كفي في عدة في شهادة هائل برهان واحد
قاعدة لا يثبت في تعديلهم بل على ان عدم الزيادة الصالحات او كفي في عدة في شهادة هائل برهان واحد
المحيرة بالاحاديث التي يرويها فوجدت لا يثبت **قاعدة** لا يثبت في تعديلهم بل على ان عدم الزيادة الصالحات او كفي في عدة في شهادة هائل برهان واحد
او كبر وان حصر ان قول ابي عبد الله كذا **قاعدة** لا يثبت في تعديلهم بل على ان عدم الزيادة الصالحات او كفي في عدة في شهادة هائل برهان واحد
قاعدة لا يثبت في تعديلهم بل على ان عدم الزيادة الصالحات او كفي في عدة في شهادة هائل برهان واحد
ونحوه **قاعدة** لا يثبت في تعديلهم بل على ان عدم الزيادة الصالحات او كفي في عدة في شهادة هائل برهان واحد
عامل او مقصود **قاعدة** لا يثبت في تعديلهم بل على ان عدم الزيادة الصالحات او كفي في عدة في شهادة هائل برهان واحد
رسول الله كذا **قاعدة** لا يثبت في تعديلهم بل على ان عدم الزيادة الصالحات او كفي في عدة في شهادة هائل برهان واحد
لانه لما شال هل ينفى من رسول الله كذا **قاعدة** لا يثبت في تعديلهم بل على ان عدم الزيادة الصالحات او كفي في عدة في شهادة هائل برهان واحد

لم يثبت
تعديل

وورد في



حتى يتهيأ الى الرواية المقيدة لليقين **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **قلنا الرواية** **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد
بما لا يردحج **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد
العمل والعلوم على اعتبارها بركي العقل العقلية والكراتش على انهم عقلا واحد هم صطحا لما يردحج
مسئلة **ولا يعارض** المعارض للمعلوم واللايت مقصدا لها وهي نقصان **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد
القطع بالنقص سعي في الظن **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد
يعلم ان المعارض حسنة فيس كثر يعبر عن في باب العام فلا وجه للاسما وان امكن حملها على الانطباع **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد
حار **لا يردحج** **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد
والحفظ الاصطلاح الماروبية بان باحد الكمالات كما سعي على خلافه **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد
على رايه من هو دونه **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد
ذلك لان الظن بصحة اولى من اولى وليس للراد حمل اللفظ عدم مطابقة اللغة او دخول الخبر فيه ولا يحمل
المعنى مخالفة الاول بحسب لا يكر باولى للاسقف وان ما هذه صفة بطرح وبلغ في افعال فيه انه معارض
لذلك فيعدل الى البرحج وانما المراد ان يكون غير اللفظ احرام منه واصح **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد
والوجه انه قد افصح من بطن الضاد في كلامه على ما كان كذلك او قاربه **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد
عنا **بالحال** **للاجماع** على اصول الاول والخلاف في قولنا **مسئلة** **ولا يردحج** **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد
عندنا بل هو العبد والحر سوا وكذا الذكر والانثى **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد
صحت الشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد
الحرية والذكور لا يعبران في باب الخفاء ولا يوزان في قوة الطر وانما **المعبر** **العبد** **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد
فيها ولا يردحج صديقه وما ذكره من ان العبد ليس له صحت الشهادة لا يصح البرحج او يعبر في الشهادة ما
يعبر في الرواية كما قدم في غير موضع **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد
واسد محرمان الغطاء وله من رضائه الذهب والفضة **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد
شهادة رجل واحد في قوله ان صل احد لهما يد كرا حديهما الاخرى **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد
والصطح معبر في الرواية كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد
الحياة **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد
مع ساء الاخر **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد
الذكر ما لم يبلغ حد الاجماع **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد
اول من غيرهم في الاعلى ولا يعبر في الظن **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد
ومثبت **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد
العقل **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد
هو عتبة الخارج **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد
وعدم مع مشادة الحر الشهادة حتى يثبت فيه ما يثبت فيها **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد
كذلك لانه واصفا لافقه من اليسر وعلى الحر الذي ورع علم شوقي السارع اليه واصفا لافقه من اليسر الذي ورع علم شوقي السارع اليه
بالتشهاد قلنا **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد
ساعة وجزء الحدانما هو بعد ثبوته **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد

ولم يوفه لانه **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد
مشكلا او مشكلا **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد
عنه **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد
المعبر فيه **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد
اذا ابدى الراوي صحة وجوه اهل السنة فانه قد حمل السامع **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد
الرواية من الغلط لانه اذا انى بانها الرواية **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد
مع روايته له لصحة الرواية خلاف المرتل والرواية **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد
المشكك نعم **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد
مع لا يردحج بالطريق الى مع المعارضة **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد
لشيء لصحة الخطر على الخبر **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد
وهذا يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد
يسوف السارع الى السردي **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد
في اناخته **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد
بل **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد
الداخل **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد
لان السريعة **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد
دفعه **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد
يكن لما اوردته **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد
للعقل **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد
عنه **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد
انما في قول **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد
من حكمي **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد
الى صحة **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد
فالحرر **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد
الحسن **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد
لاخذ **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد
من **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد
فيه **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد
يوجهه **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد
فما **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد **وهذا** يردحج بذلك كالتشهاد

لم يرد الشرع بالمع من العرافة ولا عارضها ارجح منها واشتملها على خلاف في المماثلة لها وسرط الرد ان يقدم
بعد الكتب لا شوا وهذه على ما في علمه من عد الكتاب من المناولة هي المرسى هو وهي الاحارة ولها
مراتب منها ان يحبر العالم كتابا فحقا لرحل معين فقول احثت لكان يروى عن كتاب بلان ودون هذه ان
يحبر لرحل معين فمروا به من غير معين ودونها ان يحرج جمع مبرو عنه كجمع اليهود من المسلمين
ودونها ان يحبره كجميع المسلمين الموحدين والمعتدين وفي كل من هذه الصور خلاف في العالمون بكل صورة
الكثير من العالمين مادونها وحده من احاز الرد انه بها انه كان يرسل كنه مع الاتحاد وانتم تعلموا ما فيها
لعمل من فرائها عوجها وما دكل الا الاحارة واصحابي حبر على في احاز في الاتحاد المحل به حاز فيها من
هنا قال بعضهم لا يجوز لعبر معين والمعدوم لان الاحبار لا يكون الا لغير واحد من احاز ذلك في حق المحمدين
والمعدوم بانه يجوز ان يقول احبرنا الله في كتابه بكذا كما يقول امرنا بكذا وان كنا وقت الاحبار غير موجودين
ولا معينين وان حوار ذلك لم يوقف على احازة كذا الرواية عنه ولو كان ذلك مثله لكاننا ان يروى
عنه في غير واسطة وبانه لو حار مثل ذلك حار لنا ان يروى عن يساوية وروى عن غيره من احبار الموحدين
والمعدومين ولا يحصل المقصود بالاخارة ولو اصل الاستناد على ان على الاستناد انفقوا على الفهم في الاستناد
فكون الراوي لم يدرك من روى عنه قالوا اول اذ انا احدي فقد كذب لا نعلم بحديثه وانه لا يجوز فليكن
صحا قالوا انما طعن في شهادته عنه ولا يجوز الرواية عنه فاشاع على السج ان كلف امر الشهاده اكد
ولذلك زعم شيوخنا وكيفية الرواية بها ان قلنا حوارها ان يقول الجاني او احدي احارة او ادنا او
اساى وقد ذكره من هذه الطرق خمسة طريق ان احرا ان اعلام الشيخ وذلك ان يقول هذا الكتاب ستمائ
على وان لا يامر به رواه عنه ولا يفتل منه ولا ساوله ولا يحبره على انه قد دخل في المناولة على ما تقدم فيه
خلاف من طائفتين عظيمين من مباح على محور حلال في السماع فمن حوزة مع ومن احاز الرواية بخبر
الاعلام وحكي القاضي عياض عن بعض اصحاب الاصول انهم لا يحلفون في حوب الهمل بهذا الطريق وانما يحلفون
في الرواية ثم الوحداه وهو ما يوجد من العلم من صحفته من غير سماع ولا اخارة ولا ساوله وقد يكون
الوحداه خط نفسه او نسخة او من اذركه من الثقات فيأخذ خطا في الاصل وان كانت مقطعة في
للقيفة وانما يقال فيها وحده خط وان او خط طيبة خطا وان او قال في القفة انه خطا وان ولا يصح
حديثا واجبرها هذا حكم الرواية بها واما العلم بها حارة انه اهل اليك لمصداق الله وادعى اجماع الصحابة
عليه وحكي نحوه واخذوا من محمد بن المنصور وحكاة عن والده المنصور واحتج له الحاكم والولحسن
والقفة عند الله من ربه بما يفتي به اجماع الصحابة والباقيين واصنافا فانه يوجب الطر وهو العلم الموحدة
لفنول احبار البخاري ومن اوصح كتاب غير من حرم الذي امره ان يكتب فيه اربعة الركوات ومقادير
الزيات فان الصحابة رجعوا اليه وعولوا عليه وتركوا له اراهم وحكي عن شوار العرافة وطع بوجوب القالب
بعض محقق اجماله عند حصول القفة به قال وهو الذي ائتم به في الاعتقاد الماخرة قال النووي وهو الصحيح
واما عظم المحدثين والفقهاء من المالكية وغيرهم فيرون العلم بها **فرع** **سابع** **واذا ذكر**
او قل **احد** **انه** **اسمع** **جملة** **كتاب** **سعد** **كبار** **له** **رواية** **والاجابة** **انه** **ان** **م** **ب** **سما** **ق** **ف** **ل** **ح** **د** **ب** **ق** **ف** **ن**
قال في ذلك لا حيث الشيخ التي سمعها من نفسه له اما لو لم يكن من نفسه او كانت من غيره لكان
حرج من ربه مدرك لان علمها الترفيع والتخفيف صحتها فانه لا يجوز له الاحد بما فيها الا غلطا

الطريق

الطريق

الله

ولا روايه الاما على علم طيبة انه سلم من كل **فرع** **سابع** **واذا ذكر** **احد** **انه** **اسمع** **جملة** **كتاب** **سعد** **كبار** **له** **رواية** **والاجابة** **انه** **ان** **م** **ب** **سما** **ق** **ف** **ل** **ح** **د** **ب** **ق** **ف** **ن**
يوم الطن وهو الغلة الوحيدة للفقير كما في رواية **فرع** **سابع** **واذا ذكر** **احد** **انه** **اسمع** **جملة** **كتاب** **سعد** **كبار** **له** **رواية** **والاجابة** **انه** **ان** **م** **ب** **سما** **ق** **ف** **ل** **ح** **د** **ب** **ق** **ف** **ن**
فرع **سابع** **واذا ذكر** **احد** **انه** **اسمع** **جملة** **كتاب** **سعد** **كبار** **له** **رواية** **والاجابة** **انه** **ان** **م** **ب** **سما** **ق** **ف** **ل** **ح** **د** **ب** **ق** **ف** **ن**
وقد سمع محقق كتب موثوقة في وقت من ذلك وان سلم واسلم عدم بذكرها فاضيل ما فيها وان عدم
العلم بذلك لا يدل على عدمه وان سلم بعدم العلم لا يثبت ان لا يدل على عدم الاحكام ولو سلم فالمسئلة
احتمالها به وقد قيل لعل المراد اخذ القصة المبرومة على الاستلام من الكتب القديمة ولا حكي انه
لا يصح الاستدلال بذلك قال في رواية **فرع** **سابع** **واذا ذكر** **احد** **انه** **اسمع** **جملة** **كتاب** **سعد** **كبار** **له** **رواية** **والاجابة** **انه** **ان** **م** **ب** **سما** **ق** **ف** **ل** **ح** **د** **ب** **ق** **ف** **ن**
من ربه ولم يأت في الوقت فيها ويرفع محل النزاع او لو حمل كلامه على ظاهره لكان في غاية البعد في
باب **الافعال** **والمراد** **بها** **افعال** **التي** **حاصلة** **مستلزمة** **كثير** **من** **اهل** **العدل** **على** **انه**
سمع على الاسماء الكتاب من وقت التكليف ان في ذلك هجاء واحكاما فيسفر الطباع عن انما علمهم
في كل ما يحكم من بعثهم وذلك في عفا وقال ابو علي وابو العديل لا يسمع منهم في الرسالة واما بعد الرسالة
والاجماع على عصمتهم فيما كان طريقه الملاح من الاحبار غير منسوبة اليها او ما هو به لا فصد او هذا
ولا سيما في غلطا واما غير الكتب من الدروب فان كانت من الكتاب او من الصحابة او من ائمتهم فالاجماع
على عصمتهم منها وان كان من غيرها فالأمر على حوزة وعبد الامامة انهم معصومون من جميع الدروب
من وقت الولا ده ولقد يروى في علم الكلام ان كفت ذلك فاعلم انه **فرع** **سابع** **واذا ذكر** **احد** **انه** **اسمع** **جملة** **كتاب** **سعد** **كبار** **له** **رواية** **والاجابة** **انه** **ان** **م** **ب** **سما** **ق** **ف** **ل** **ح** **د** **ب** **ق** **ف** **ن**
اجماع **وان** **اختلف** **في** **القاصد** **افعال** **الكتاب** **السنة** **بذل** **ان** **على** **ذلك** **والطريق** **الوحيد** **سفي**
ولا اهتد العقل الى معرفة وجوبه **فرع** **سابع** **واذا ذكر** **احد** **انه** **اسمع** **جملة** **كتاب** **سعد** **كبار** **له** **رواية** **والاجابة** **انه** **ان** **م** **ب** **سما** **ق** **ف** **ل** **ح** **د** **ب** **ق** **ف** **ن**
فرع **سابع** **واذا ذكر** **احد** **انه** **اسمع** **جملة** **كتاب** **سعد** **كبار** **له** **رواية** **والاجابة** **انه** **ان** **م** **ب** **سما** **ق** **ف** **ل** **ح** **د** **ب** **ق** **ف** **ن**
وربما ان السرايع مصلح وان **فرع** **سابع** **واذا ذكر** **احد** **انه** **اسمع** **جملة** **كتاب** **سعد** **كبار** **له** **رواية** **والاجابة** **انه** **ان** **م** **ب** **سما** **ق** **ف** **ل** **ح** **د** **ب** **ق** **ف** **ن**
والمصلحة بخلاف الاعيان والاحوال والارمان ولا يسمع ان يكون مصلحة في قوله افعاله
ويروى في الفقه المصلحة ايضا فانه قد وجب عليه ما لم يحسبها كالمبرور والاهتد واذل له عالم
حل لما كان له زيادة على اربع وخطر عليه ما لم يحط على غيره كالمصدقات فلو ان العقل عرفه فاضد لك لما وقع
لان القضاة العقلية لا يصح ان يرد على الدلالة الشرعية **فرع** **سابع** **واذا ذكر** **احد** **انه** **اسمع** **جملة** **كتاب** **سعد** **كبار** **له** **رواية** **والاجابة** **انه** **ان** **م** **ب** **سما** **ق** **ف** **ل** **ح** **د** **ب** **ق** **ف** **ن**
وهم يرون المعتزلة وغيرهم الماشية **فرع** **سابع** **واذا ذكر** **احد** **انه** **اسمع** **جملة** **كتاب** **سعد** **كبار** **له** **رواية** **والاجابة** **انه** **ان** **م** **ب** **سما** **ق** **ف** **ل** **ح** **د** **ب** **ق** **ف** **ن**
الامام **سعد** **دليل** **خاضع** **احص** **ب** **احص** **اصلة** **له** **كوجوب** **الصحي** **والاصح** **والوبر** **والمشاور** **وحيث** **سأله**
فنه واما حدة الوصال في الصوم والربادة على اربع سنوة فانه لا يثبت فيه ولا خلاف في هذا وكذا ذكر
ان الحاجب ان المفعول الذي هو من صروب المشترك لتمام والفعود والاكل والشرب خارج عن محل
النزاع اذ لا خلاف في ان ذلك مباح له ولا يثبت فيه الا فيما دل الدليل الخاص في ذلك المفعول
الرك ان حكما حكما كصلوا كما راى في اصلي ما شئ في الصلوة لذلك لا يثبت فيه كذا لعدم الدليل وقد
فرع **سابع** **واذا ذكر** **احد** **انه** **اسمع** **جملة** **كتاب** **سعد** **كبار** **له** **رواية** **والاجابة** **انه** **ان** **م** **ب** **سما** **ق** **ف** **ل** **ح** **د** **ب** **ق** **ف** **ن**
القول الثاني هو رأي الكرمي وشبه هذا الى من حاز حدة وهو الطاهر **فرع** **سابع** **واذا ذكر** **احد** **انه** **اسمع** **جملة** **كتاب** **سعد** **كبار** **له** **رواية** **والاجابة** **انه** **ان** **م** **ب** **سما** **ق** **ف** **ل** **ح** **د** **ب** **ق** **ف** **ن**
ان الصحابة كانوا يرجعون الى فعله المعلوم صفته وذلك يقتضي علمهم بالسر في قاده ولما انما
فرع **سابع** **واذا ذكر** **احد** **انه** **اسمع** **جملة** **كتاب** **سعد** **كبار** **له** **رواية** **والاجابة** **انه** **ان** **م** **ب** **سما** **ق** **ف** **ل** **ح** **د** **ب** **ق** **ف** **ن**
قوله تعالى **فرع** **سابع** **واذا ذكر** **احد** **انه** **اسمع** **جملة** **كتاب** **سعد** **كبار** **له** **رواية** **والاجابة** **انه** **ان** **م** **ب** **سما** **ق** **ف** **ل** **ح** **د** **ب** **ق** **ف** **ن**
الاية او معناه ان كان نون بالله

بلغ



فعل

انما جعل الخارج لعدم الشعور بالمشيوع منها **لانه** انما يقع المعلن المتدققان في
 وقيل فمقطع ما خرجا جديهما **فقط** فممكن النسخ فيهما فكون معنيين بالفعل في وقت
 ونصده في اخر واعلم ان هذا الاستدلال ليس على ما سعي في التصور من اني شئنا انما افقه في عدم
 الساق على الكيفية المذكورة ولا يفرق في ذلك فان المتناقض الذي يخلو عن هذا السام المتناقض
 ووجدت الدليل في غير محله فالاول ان فعل الفعل لا يكرر ولا يكرر في غيره فاذ كان ما يكرر
 من ذلك الفعل في وقت اخر لم يعارض لاحتمال الوجوب في احدى او احوال في الآخر وذلك واضح على انه
 سعي ان يكرر خلاف اني شئنا على ما اذا يعارض العقلان وقد اقرت بكل منهما اما معنى التكرار فيخرج
 حملان مما كان منه واما الحملان على هذا الابهة فيكون من سلكه الحملان كما ذكرناه حسب عر الاول على معنى التكرار
فرع فان دل دليل على وجوب سكون الفعل الاول في اوله وادله على وجوب الثاني فان الثاني
 فكون سعي الحكم الدليل الدال على التكرار لا يحكم الفعل الاول اما بالنظر الى الاستعمال وان الفعل
 لا معنى التكرار والعلم حتى يرفع واما بالنظر الى ما مضى وان يرفع ما وجد محال فيكون
 الدلالة على الحكم الدليل على التكرار وقد يكون محض كذا اذا دل الدليل على عدم تكرار الصوم مثلام افطر
 فانه يكون محض كذا لا يستحق وقد يطلق على الفعل انه مسوح ويحصر في كون الشئ في الحقيقة
 لما اقرت به الابهة **مسألة** فان يعارض فعل وقول القول اولى عند الاكران
جعل الخارج والا كان الاخر باشي او محض **الف** لم ان شئنا الله وانا ك
 لدرج ساهم الصواب وسليما وانا كمن سلك مسلك الاضطراب ان كل الامام في هذا العام
 مخرج في سلك كراهيهم والابهام وفي تفت على مصيوبة الماحصل ونقص الامة في هذا القول في
 هذا الموضع وريده الكلام يحصر في توعية اطرافه في اربعة اصنام لانه اما لا يوجد دليل على
 التكرار في حقه ولا على وجوب الثاني في حقه او يوجد علميا او يوجد دليل على التكرار في حقه
 فقط وعلى الثاني فمقط وعلى كل بعدر فالقول الطاهر اني او بلامه او شاملا على اصراي عسرو على
 كل بعدر فاما ان يعلم تقدم الفعل او تاخر او اعلم سعيهما بصحة وتبين والاصنام الاول اربعة
 والاصنام الاول من كل قسم بانه في وجوب الاصنام المتوالي من كل صف فصفة القسم الاول والاول
 دليل على التكرار والاعيان في قد عرف ان اتفاق الاول بانه احدى ان يكون القول محض كذا فان
 باخر القول سلك ان العقل فعلا لم يقول لكون في سلك هذا العقل والعراض لان العرض عدم التكرار
 وان تقدم القول سلك ان يقول لكون في فعل كذا في وقت كذا لم يعقله فانه كان باشي الحكم القول لانه
 مني على حواء السعي قبل التكرار وانه مسمع عندنا ولا يجوز خابر عند الساع في وجوده فان جعل الخال
 احد بعضي القول حكما بقدر العقل لان الابع المعارض المستلزم لشيء احدى او قبل بعضي العقل
 وقبل ان يوقف باشي ان يكون القول محض كذا لانه ولا يعارض العقل تقدم القول واما جازا العرض
 عدم وجوب الثاني في العقل محض كذا والقول محض كذا ولم يواردا على محال واحد بالثبوت ان يكون
 القول عاملا له ولا امة في حقه ان باخر القول ولا يعارض وان تقدم فالقول باشي له وان جعل الخال
 فكما هو في حقه المعارض على التكرار فان هذا اذا كان القول يساوله على جهة التصويرة بان يقول
 لا يجب على ولا على حكم واما اذا ساوله بالظهور بان يقول لا يجب على احد فالقول محض كذا ان باخر

ولم

وكذا ان تقدم على باي كما مر وهذا مع عدم الدراج لاعتقاده ولا يحسنه القسم الثاني ان يدل دليل
 على كونه وعلى وجوب باشي الامة به وفيه الوجه البليغ احدى ان يكون القول حاصلا به
 ولا يعارضه في حقه الامة محال واما في حقه المناخر باشي فان جعل فعل يوجد بالقول وقبل الفعل
 وقبل الوقوف لاحتمال ولستامعدين ههنا العقل والمصير الى احدى بلا دليل على ما لم ياتيها ان يكون
 حاصلا بالامة ولا يعارضه في حقه محال وفي جهة المناخر من القول والفعل باشي لا احر وان جعل محله
 العمل بالفعل والوقوف والعمل بالقول ورجح ان دالة القول عامد لوله اقول لوصفه لذلك خلاف الفعل
 فانه لا محال ولها بهم منه في نفس الاحوال كد بغيره جارحه منع الخطا فيه كبرا واضاف دالة القول
 مسوق ليهما دالة العقل محض كذا والمفعول عليه اولى بالاعصار وعرض ان العقل اقرى ولذا شئنا
 القول كصلا واحد او طحا من ليس كحبر كلقاينه ورويان الثاني بالقول اكره يكون ارجح وان سلم
 التناوب رجح القول بالوجه الآخر فان الدليلين حسن واحد اذا يعارض فمقام دليل اخر على وفق
 اخذها بوجه باليهما ان يكون القول عاملا له ولا امة والمناخر باشي في حقه وحصل ان شئنا العقل القول
 حسب تناوله القول بالتصويرة فله وهو سعي على حوار الشئ قبل التكرار واما اذا ما اوله بطريق الظهور
 والقول محض علميا فان ليس الحال والمذهب الثلاثة القسم الثالث ان يدل الدليل على التكرار
 في حقه دون وجوب الثاني في القول الاحتمالات الثلاثة وان كان خاصا بالامة ولا يعارضه ولا وان كان
 خاصا به او عاملا له ولا امة ولا يعارض في الامة لعدم موت حكم العقل في حقه وفي جهة المناخر باشي فعلا
 كان اقوالا وعند المحلل والمذهب الثلاثة القسم الرابع ان يدل الدليل على الثاني دون التكرار في حقه وان كان
 القول خاصا به ولا يعارض في حقه وفي حقه ان باخر القول لا يعارض وان تقدم والقول باشي في حقه
 فان جعل احد بعضي القول حكما بتقديم العقل كما في نظير من القسم الاول وقبل القول وقيل بالوقوف وان
 كان خاصا بالامة ولا يعارض في حقه وفي جهة المناخر باشي فان جعل الخارج والاقوال الثلاثة وان كان عاملا
 له ولا امة في حقه ان تقدم الفعل ولا يعارض في حقه وان تقدم القول فالقول باشي له وفي حقه الامة المناخر
 باشي بناء على حواء الشئ قبل التكرار فان جعل الثلاثة والمناخر بالاقوال في حقه وحققنا الا ان كون المناخر باشي
 للمقدم عند العلم بالخارج والمذهب الثلاثة عند المحلل في حقه الامة انما يكون اذا كان المناخر سقما
 على الثاني الانسان سلك فعل البرج وان لم يقدم بل كان ورد القول بعد الثاني ولا يصور هذا في العقل ولا يعارض
 في حقه ان العرض لانه لا دليل على التكرار ولا يستلزم العقل الفرض واحد **مسألة** قوله **ولان الفصل**
فلان واما **الحكم** او المعبر على سحر على جهة الكمال **وحكمه** على المدعي عليه ما ادعاه المدعي **فقط** **القول** **الباقي**
 وحقق القول في هذه الاطراف وما اسلم عليه كل طرف من الخلاف ان صدور مثل ذلك عند سعي محال انهم عن نفس
 سعي على القطع صحة ما اخبر به من الافضلية وان ذلك المحقق قارن هو **الحكم** والبرز هو سعي ليلد العقوبة
 وان الحق لم يفتي عليه باطنا وان علم عن طرف لا يعلم ذلك وهذا هو الخارج وحده المحالف في الطرف الاول
 انه لو لم يقطع بذلك لكان قد اقدم على حيلة لاس كونه كذا والاقام على ما لا يومن في حقه فتج وهو
 معصوم عن ذلك فانما مع صرحه بغيره بغيره كون ذلك مطابقا للواقع اذ لو لم يقطع بغيره لكان مدعوا عن اعتقاد
 الجهل ونسب النبوة والعصمة جعل عن ذلك قلنا لا يمنع ان يعلم من حال الموصوف بالافضلية سعيه الى الاغفال
 الركبة وبلاستة لها اكثر من غيره فيكم يطاهر خاله وبها اعطى بذلك وطفا فعدايتنا من جهة انفسنا
 ووجهه في الطرف الثاني انه لو لم يكن الباطن كذلك لكان سعي مدعوا في انفس الموصوف واعرابهم ولعنهم

وتم

وذلك صريح أصدر منه لمحل العتمة فلما انه قد كان متقدما بذلك كعبر عن حصول الشهادة والمواد
المعبر عن لم يسر له ان يسير في القطع والقطع ولا يلحق ولا يدم بالسر وطا لكونه كذلك عند الله تعالى
وسمي باب الاحتياط ما اذا عطف في هذا الموضع بفعل وهو محل الطرف البالي فليكن بذلك **فان**
دعوة الجسد بالبرهان او باذنه حاله للجنة او نحو ذلك **فان** كان يقول اللهم ارض عني
منها ما ترضى على طاعتك **فان** **دعوة** الله ليعلم طهاره الباطن كان قد سال الله ما عسى ان يقع
واعدا من بلغة ذلك باعقاد الجمل من الاله والحرمة بطهاره باطيه وقد يقال لا يمنع ان يكون
مسر وطا وان لم يطق بالسر طحا في دعا احدنا لغيره لان دلاله العقل ربطه لذلك معهما اعتدائهما
فقد اسما من جهة انفسنا وذكر بعضهم ان دعاه تعالى ذلك و قوله وان اصل ان صدر على جهة الحث
على ما يفتنه واغفاد ذلك قد وجب القطع والا كان اسناد الى اظهار الحث على العبر ولا قطع فان قيل ان
هذين وقصاه من باب القول وكلامنا فيما نرى عليه اقول انه في غير محلها ولما انما اسطرقت افعالا
بالحوارج وبالفلسفة من غير شعبة فكلامنا من جهة لانه النابع على فعلها فاسب ذلك ذكرها
مسألة وبركة التكبر فيما فعل بحصرته او عصبه وعلم به وكان قادر على الامكان فان
كان ما علم انه مكبر له كمن كان في كسبه وبرك انما في في الحال لعله بانة علم منه ذلك وما به لا يمنع
في الحال ولا اثر للشرع ولا لاله له على الحوز انما فاقا وان لم يكن كذلك فانه يدل على انكوا **وسمي الخطر**
من فاعله مطلق ومن غيره اذا ثبت ان حكمه على الواحد حكمه على الجماعة لانه لو لم يكن جاز الزم
ارتكابه في الحرم وهو يفر من الفاعل على الحرم ويهربه على الحرم محرم عليه قد فسده ومن منة لانه
خلاف الغالب من خاله وان كان مفسد في حرمه فهذا هو الحرم وقيل لا بد من عيسى من الحوز والنزول وقيل
يخص بالفاعل وحده وهذا اذا لم يكون لم يسرف ان اسسوا فبالله على انكوا او صرح وسلك
في الفساده واعمارها في اسباب الشك ما كان منة من الاستسار وعدم الامكان في فضه ريدوا شانه
وذلك ان اسامه كان سديد السواد وابوه زير سديد الباض فطقن الساقون في ذلك وهو عن
اسه فدخل عليها المذبحي ومعها من المرض ففعلها قطيعة وقد ريت افعالها فقال ان هذه الاقدام
بعضها من بعض والبغاسنة فدخل على رسول الله مشررا يرف اسار بر وجهه فالرسول قد ذكره على ان
يخص بها من العاقل بوجد صواب العلم اذ لو كان كاد الفاني محجورا لا كرهه واحسانا يدعون ذلك بان سورسبه
من اسه معلوم من قوله الولد للراس الاستسار لكي ان يكون له فيه عرض على الحمله وذلك هيا اسكان
حظا العبد
رأىها وراى الام
تسمى
تدلى سفي يوت حكم **الامر** برفع حكمه **مسألة** وفي قوله ما هو كالمحل كوصام شهابه
الامر اني اذ حملت الاضداد عليها ومصامه سهاده اخرى وقد منع الاحمال فان مصامه شهابه اخو
احمال بعد فاندفع الظهور فالاول العمل بالعلم من الرتبة التليد من غير شهد فانه يحمل الحوز
والشهود فيه ما هو كالمحسوس كان يقول الوصال حرام على كل مسلم ويواصل بفعله حصص العام وفيه ما
هو كالمعاني للمحل فانه لا امر بالاضواء فالصلوا كما راسموني اقبل وفيه ما هو كالمعوم **فان** اما روي
كان يقتصر في الشق واعلم ان الفعل هيا لا يدل على عموم في الزمان واما ثوبهم ذلك من قول الربيب
كان يفعل فانه يذهب منه الذكر كما اذا قيل كان خام كافر لخصه لم يذهب من الفعل وهو الفصحى لو قال
فصره واللوهم والعضم المراء يكون الفعل كالعام ان يعلموا وطقن ان جميع الارضه والاحوال والامكنه

التي في
معهم الامار
والاسنان
يخص بها من
من اسه معلوم
حظا العبد
رأىها وراى الام
تسمى

فانه على سواها ان يراه صلى او صدق او سلو والتعلم والاطن لوقت وامكان ولا حاله خصوصه
فان هذا كالعالم جميع المكلفين وجميع الارضه والاحوال والامكنه وانت تعلم انه لا وجه لزيادة الخاف
في المحل والخصم والسان وما اعتربه عن قوله في الجوهره بطهاره ما يشهد بذلك من ان معاني هذه الافاظ
من خصائص القول وبواقفه غير محض فليسا بل **مسألة** من افعالهم **فان** **دعوة** الله ليعلم طهاره الباطن كان قد سال الله ما عسى ان يقع
صه وذلك واضح على ما مر **مسألة** احلف في يده قبل البعثة هل كان متقدما سرع ام لا والذي
ذهب اليه **ع م عبد** انه لم يقد ولم يملك **فان** **دعوة** الله ليعلم طهاره الباطن كان قد سال الله ما عسى ان يقع
كلف بها من بعد يده احدهم احلفوا وقبل سرقة نوح وقبل ابراهيم وقبل موسى وقبل عيسى
وقيل ما ثبت انه شرع **فان** كالعراق وبعض السافقيه وهو راي الامام **فان** **دعوة** الله ليعلم طهاره الباطن كان قد سال الله ما عسى ان يقع
المادة معارضة وهذه المتلة عليه لا يوافقها من العلم سا تكلف **فان** لو كلف بذلك لم يكن له يد من طريق
الى العلم **فان** **دعوة** الله ليعلم طهاره الباطن كان قد سال الله ما عسى ان يقع **فان** **دعوة** الله ليعلم طهاره الباطن كان قد سال الله ما عسى ان يقع
وانما فانه لم يعرف بالاحد عن احد من اهل الكتب وقد يقال ان الخريف لم يكن في جميع النورانية وغيرهم من
الكتب بل في مواضع منها سهاده فلما اتوا بالنورانية فابوها وقوله تعالى وتبينكم وعندهم النورانية
فمما حكم الله واستشهدا به لاس صورا هل في النورانية الرحمة تحت ريم اليهودانية ليس فيها ولو سلم فانه
لم يعلم الخريف لم بعد البعثة ولوشم ولا يمنع حصول العلم الضروري بحولهم فانه يحصل بحرا الكفار
والفساق كما بعدهم وجميع الضاعين المأخذ منهم فان حبرا لو يسارا كما باصقان الشوف بكمه وبعثات
النورانية والاحمال وكان رسول الله **فان** اذ امرهم لا وقف عليها شمع ما يقران حتى قال من انما علمه بشئ
سلما مما جعل احمر مما عرف والواورد في الاحاديث انه كان سويد كان بحيث اى يورل للمعاده كان
سلي كان لطوف وكل واحد وان كان احدا فان المجموع مطا فله على ايات القدر المشترك وتلك افعال
سريعة تعلم بالضرورة من عارستها قصد الطائفة وهو موافقة امر الشارع ولا يصور من غير يقيد
فان العقل المحمده لا حسبه واحسانا يدعون ذلك بانة لم يست علم من ما ذكر كما شكي **مسألة**
فان **دعوة** الله ليعلم طهاره الباطن كان قد سال الله ما عسى ان يقع **فان** **دعوة** الله ليعلم طهاره الباطن كان قد سال الله ما عسى ان يقع
واما ما لم يسح والحياد انه لم يقد بل يفر **فان** **دعوة** الله ليعلم طهاره الباطن كان قد سال الله ما عسى ان يقع **فان** **دعوة** الله ليعلم طهاره الباطن كان قد سال الله ما عسى ان يقع
وهذا قول طائفة منهم م بانة وانوطا لوص يابيه وغيرهم من انه اهل الدين وقبل سرع نوح **فان** **دعوة** الله ليعلم طهاره الباطن كان قد سال الله ما عسى ان يقع
س م عبد **فان** **دعوة** الله ليعلم طهاره الباطن كان قد سال الله ما عسى ان يقع **فان** **دعوة** الله ليعلم طهاره الباطن كان قد سال الله ما عسى ان يقع
مما ذكر لهم الاحدية في حقا لوجوب الباتر ده والافلا **فان** **دعوة** الله ليعلم طهاره الباطن كان قد سال الله ما عسى ان يقع **فان** **دعوة** الله ليعلم طهاره الباطن كان قد سال الله ما عسى ان يقع
الاتفاق كل سرعه اليه **فان** **دعوة** الله ليعلم طهاره الباطن كان قد سال الله ما عسى ان يقع **فان** **دعوة** الله ليعلم طهاره الباطن كان قد سال الله ما عسى ان يقع
ذلك جرى الاسلوب واصالو كان متقدما بذلك **فان** **دعوة** الله ليعلم طهاره الباطن كان قد سال الله ما عسى ان يقع **فان** **دعوة** الله ليعلم طهاره الباطن كان قد سال الله ما عسى ان يقع
المعاش فلما لم يرحقوا اليها بل اتوا المصالح فليها دل على عدم بعدة من مما فيها وقد دفع الاول بانه
اما لزم ذلك لو احده عن السارغ الاول اما سماعا منة او سفل احد من السر واما اذ الخد عن الله ولا يلزم
اصا منه الى من كان شرعاه والمالي بان المعبر في سوب سرع من قبلنا انما هو البوار لان الاتحاد
لا يند لعدم العلم بعدالة الاوستا والبوار لا يحتاج الى الحب والعلم والوان العلى انما هو على الامتد مال
بقوله تعالى وكسا عليهم قممها ان الدفئ بالفسح على وجوه الفصل في سها ولو انما متقد شرع من قبله
لما في الاستدلال لكون الفصاض واختبا في دن نى اسائل على كونه واختبا في دينه وانصافا به قد قال من يان

city

على ترك المبدوف ادليس خطأ وذلك واضح الا انه لا يخرج بذلك عن كونه مبدوفا فافهم
مسألة واذا اجمع اهل الجواز والعقد على حكم فانه لا بد لهم من **مسألة** او اماره لان
 افعال الكل لا بد من اجماع على اكل طعام واحد واصنافا من الميسر يسلم للخطا
 لان القول في المسألة بلا دليل او اماره خطأ فلو اجمع لا عن مسند الحق الا انه على الخطا ولا بد من اجماع
 ان يوقفهم الله لا يحسن الصواب وقيل يسلم حرار الخطا فان القول بلا دليل ولا يكون حقا واللام
 باطل لا يقدح في عصية اهل الاجماع عن الخطا على ما ينقذ بالادلة السقيمة واعرض عنه انما يلزم جواز
 الخطا لو لم يقع الاجماع واما اذا وقع فانه سبحانه يوقعهم احسن الصواب وطفا بحسب مسند الخطا
 على ما دل عليه الادلة السقيمة وايضا الوجه هذا لزم الاصح للاجماع عن مسند طاعة اسلم اجماع حوز الخطا
ان حوز الجواز وقوعه عن اماره ولا بد من اجماع ولكن لا بد من اجماع في الجواز ولا بد من اجماع
فما انه قد وقع عن اماره وانه دليل الجواز وذلك كما مر في **مسألة** في الجواز في حال الميزان
 اداسر سكره اذا سكره واذ اهدى اهدى فاراعله حد المفرد وقال عبد الرحمن هذا حد واحد واول
 اجمعانون فاساه بالقياس من اجماع مسند الى ذلك **فرع** وليس لهم ان يجمعوا خطا
 وحرار لا عن دليل ولا عن اماره لما ذكرناه وقيل بل **مسألة** في الجواز في حال الميزان
 من دون مسند لان الله سبحانه يوقعهم احسن الصواب **مسألة** في الجواز في حال الميزان
 عليها فلا يفسد اليها فالو لو كان عن مسند لا يفسد به عن الاجماع ولم يكل للاجماع فانه ولنا فادنه
 سقوط الحب وحرمة مخالفة واصفا فانه يفسد ان يجمع لا عن مسند وذلك على ما قلناه احده
 واب حيزان استسفا القول في اماره وبفصل الخلاف ودر من تنوعها مستحكي لا يجمع الاطوار وان ائود
 الاسب وهو الى مراقاة حسن الرب اوب الابر كودك اذا بدت اعادته الا في مكان الفرع وان يحفل
 ما يصنعه الفرع مكان ذلك فان هذا الرب لم يجمع حودنه على المتأمل الارب **مسألة** واشتد اهل
 الاجماع واجماعهم في **مسألة** في نفس الامر ومضاهه وطعنا بل حوز عدم صحة باق اجماع
على اجماع لا على صحة المسند واول بدل على صحة لان الاستاذ اليه ضمن الاجماع على صحة
 وورفان انه ان لم يحكم بصحته والاصل عدم مسند غيره احملا بطلان المسند يسلم للخطا وحوار
 بينهم وقد صرح على اجماع ذلك **مسألة** ومن حرم بان الاجماع ويكون قطعاً حرم بانه لا يجوز معارضة
 حسنة **مسألة** في الجواز في حال الميزان لا بد من اجماع لان ائود من ياديه ذلك الى ان يقطع صوت
 به واسفاه في حاله واحدة وذلك محال فما ادى الله فهو محال اما من ذهب الى ان الاجماع واعده
 طسه فحكمه عند معارضة القامع من كل وجه البطلان اذ الظن يحل في مقابلته الطعنه وذلك واضح **فان**
عارضة من كل وجه **مسألة** في الجواز في حال الميزان لا بد من اجماع لان ائود من ياديه ذلك الى ان يقطع صوت
 على احد معارضات وجهه **مسألة** في الجواز في حال الميزان لا بد من اجماع لان ائود من ياديه ذلك الى ان يقطع صوت
 انه اما بعد عن ذلك وقد اصرح في معارضة مسند الاجماع وسعي ان اعلمه الاكر
 على الاخر ولا سائل احدها فاما لو امكن على عليه لان ذلك هو الواجب حسنة **مسألة** في الجواز في حال الميزان
 الطم ليس بكم ولا من قطعاً اما القطع في اكار حكمه **مسألة** في الجواز في حال الميزان لا بد من اجماع لان ائود من ياديه ذلك الى ان يقطع صوت
 سراطه مع **مسألة** في الجواز في حال الميزان لا بد من اجماع لان ائود من ياديه ذلك الى ان يقطع صوت
 الملوكان دلائلها على صحة الاجماع وطعنه وكان الوعد دليلاً على كبر المعصية وورفان ما ينقذ بان

فهم

لا

عانه ما يفسد ذلك الاله الطر تحتية وحالف دلائله الوعد على كبر المعصية كبر الحفص واذا قد
 لسي الفتن واسفي الكبر بالطرف الاو ان كان وحكي عن بعض العلما الكبر لكلم مخالفة **مسألة** في الجواز في حال الميزان
ولا يصح **مسألة** في الجواز في حال الميزان لا بد من اجماع لان ائود من ياديه ذلك الى ان يقطع صوت
 وحوزه من الاحبار السابقة والرد ضلالة واي ضلالة **مسألة** في الجواز في حال الميزان لا بد من اجماع لان ائود من ياديه ذلك الى ان يقطع صوت
 الرده حرجهم عن ان يصادقهم ذلك لانهم اذا اتوا لم يكونوا عنه **مسألة** في الجواز في حال الميزان لا بد من اجماع لان ائود من ياديه ذلك الى ان يقطع صوت
 حسنة **مسألة** في الجواز في حال الميزان لا بد من اجماع لان ائود من ياديه ذلك الى ان يقطع صوت
 الناس ان حوز من ديه اليهودي هو اللب يصح المص في الاجماع لان الامة لا يخرج عن الكل والاصف العالم
 وبالمثل فالكل والمثل بالمثل وهو ليس يصح لان قوله مستل على وجوب التلث وفي الرايد والاجماع لم يدل
 على ان الرايد مل على وجوب التلث فقط وهو بعض الذي ولد في بعض الزيادة من دليل اخر فان ائود حوز ما يع
 او يفي سراط او عدم الادلة فيسجد الاصل او غير ذلك فليس من الاجماع في شيء فلم يكل اساه بالاجماع وهو
 الذي **باب القياس القياس** قبل هو في اللغة التعبد وهو شذ في امر يصا واحدها
 الى الاخر بالمساواة فهو مسند واصفا من شئ يقال لان القياس بطلان اي لا ساه به وفي كلام بعضهم
 ما سعه بانه قد يكون للتعبد في حال القياس اليه في قوله والمساواة وهو كالمثال السابق
 ولما اجمعوا على ان القياس القياس في قوله قسوا **مسألة** في الجواز في حال الميزان لا بد من اجماع لان ائود من ياديه ذلك الى ان يقطع صوت
مسألة في الجواز في حال الميزان لا بد من اجماع لان ائود من ياديه ذلك الى ان يقطع صوت
 فكل من ائودين فاصد فلو قيل ان الس على الس باحرا حكمه عليه جامع لسلم من احلال الطرد لانه حبيد
 جامع ما يع اذا ائود بعض من يحمل غير احرا حكمه على الس والباقي يحمل الاجماع لا في نفس الامر ولا في نظر
 المجتهد فانه يصدق كل منهما على ذلك وليس يصح ان لا يجمع حقيقته لا يصح ولا فاستد اجماع كل منهما
 الى التكميل وان يلحق به ما يصنعه الاخر وانه على جهة المدسل وانما ائود الى ذلك لان القياس من اوله
 للاحكام فلا بد من حكم مطلوب به وله حمل والمقصود اساه فيه لنبوته في محل اخر بانه من هدايه ولذلك
 كان هذا فرعاً وذلك اصلاً لاحتاجه اليه واقتنايه عليه ولا يكل ذلك في شئ بل اذا كان ساه الامر
 مشترك ولا كل مشترك بل مشترك بوجوب الاشتراك بان يسلم الحكم وهو المسمى على الحكم فلا بد ان يعلم
 على الحكم ويعلم بوجوب مصلح في الفرع لان ثبوت صحتها لا يضر لان المعنى الصحيح يقوم لقضية محلل
 وبذلك حصل طم مثل الحكم في الفرع وهو المطلوب مثاله ان يكون المطلوب حرمة السند فيسلك على
 اكر لمساواة الحزم فيما هو عليه بحرمه ائود من الاسكان فان ذلك دليل على حرمة السند وحرمة هو
 لتكون من القياس بل لا يوجب التسوية في الحكم عند قصد اتمام الحكم في الفرع الحكم المعنى بالقياس في
 لا يقال ان الحمل قد جعل لمثاله وانه عرصاد وعلية لانه يشر القياس والاس من شئ القياس قياس
 لا يقول لئول المراد بالحمل بوجوب الحكم في الفرع لئكون فرع القياس بل وجوب التسوية في الحكم عند
 قصد اتمام الحكم في الفرع بذلك الحمل لان استسفال الحمل ذلك محاذ وقولنا ساه في ساه بالاجماع
 بالحكم فيه القياس من موهود ومقدوم وبه يمكن ومحمول والمتمم وان لم يكن ساه بالاجماع
 فهو شذ اخذ وقولنا باحرا حكمه عليه بقاء القياس في الحكم الوحدوي والحكم القدي والجامع
 قد يكون حكماً سريعاً وقد يكون وصفاً عقلياً اساه او دعماً لقولنا الحكم عس لا يصح سعة كالحزير

اداسر سكره اذا سكره واذ اهدى اهدى فاراعله حد المفرد وقال عبد الرحمن هذا حد واحد واول اجمعانون فاساه بالقياس من اجماع مسند الى ذلك

[illegible]

الطن 2 جمع ذلك في غيره كالحق الواجب وظاهر الكتاب وإذا اقصى ذلك الشرع دل على ان العقل فاضل وان
اد المرع ما لا يدخل في فسيه العقل المطلقة وان قدر مخالفة الحكم في هذه ايضا يكون العقل الى مع بها
من حوان القياس الطيب بانه لا يفسد بغيره وان كان لا يفسد بالادلة عليها والدلالة مسعده واعلم ان الاسد لا يعل
حوان المعبد بالقياس فيكون المعبد بالطن فوقه ليس على ما سبق اذ هو نصب للدليل لا على محل البراء وانما هو
مثل ذلك حوانا على من منع ذلك لكون القياس طريقا لا يورث فيه الخط لانه انما يقره الطن **مسألة** القائلون
بحوان المعبد بالقياس كلهم وان يكون وقوع المعبدية لا العقل منهم والاكثر من اهل القول الاول وهم القائلون
بانه **ورد في التقدير** وهو الى ان ذلك يست **عقلا وسبقا** والدليل عليه من جهة العقل والسمع
جميعا **وقل انما يفسد عقلا فقط** فلا دلاله عليه من جهة الشرع عندها **وقل سمع فقط** ولا دليل عليه
من جهة العقل بل حصل من يشته بالسبع وان دل على السبع قطع او طمى فالأكثر على انه قطع على الا ان الخس
فانه عنده طمى **وقل بل ورد في السبع** **كقول** اما اذا قطعنا بحرم الحمر مثلا لم طسا ان ذلك اما كان
للمسرة المطربة وهي بفساد حاصله في السبع وان الطمى حديد فام بان عدم الحرام على الحمر عليه باجتنابه وعلوه
الضرر في العمل بالقياس لان مخالفة بعد طمى الضرر اذ قد علمنا ان مخالفة حكم الله سبب المضرة والعقول
مسرة الى خوف دفع المضرة فحرم لذلك الاقدام على سرف السبع اذ الاقدام عليه حديد كما يحلوس بحسب حاجته
ومد فامت فيه اما في التقطوط وتطرق الخطا والاصابة الى الامانة لا يصير وهذا صرف العقلاء في الامور كسائر
وعوها مع وجود العطب لما كان الغالب هو السلامة فوكلا الطمى لا يعارض ما علمناه من فصا العقل باحدة سرب
السبع فيحصل مفعلة ولا يجب له حكم فلنا انه لم يقص باحدة سوبه مطلقا بل سوطا عدم اما في المضرة وورد
ولا يعارضه سبها فمست وقوع المعبدية عقلا ولما من جهة الشرع **اجماع الفقهاء** فان علمهم بالقياس كبر شعاع
وداع ولم يسكر عليهم احد **فكانوا** **ما سوا من اسكوت** **نحو** وهذا الاحكام وان كان سكونا وهو طمى
فانه بها لان **المسألة** **قطع** يكون وطمى لا طمى لفضا العادة قطعان السكوت على مساهدا هو الأصل
الكل الذي لا يكون الاخرى واقف **والان** **الحاج** ولانه يست بالحوار عن جميع كبر منهم انهم على ان القياس عند
بعد البصر العادة بصر بان اجماع مسلم في مثله لا يكون الاخرى فاطع وهو حد فاطع على حخته وطمى وما كان
لذلك فهو محجة وطمى والمفاصل وان كانت اخادا فالقدر المشترك وهو ان الصيانة كانا يعلمون بالقياس قد يوارى
ولا يصير عدم نواير كل واحد في سماعه على وهذا يست بدليل فاطع يدل على سوبه الاجماع الفاطع والاول
مست في نفس الاجماع ولا يشتمل احدها راحد الاخر ما توجه عنه في شرحه من لحداه فان قيل الوجهان اما
يعبدان القطع بوقوع العمل بالقياس والمطلوب القطع بوجوب القرائة لما سبق من ان مع المعبد بالقياس
الحاج السارح العمل بوجبه ولما لما يست القطع بان القياس جهة يست المطلوب لان العمل حاصل القطع بختة
واجب وطمى وكذا كبر بفساد العمل وفيها لما في الدليلين افعال عدة صور ما عمل الصيانة فيه بالقيا لقياس فمن
ذلك انهم **حصلوا في مسئلة** **الحج** **واحرام** **والزبلا** **والمتبركة** **على احوال** **الاسيوها** **وسوها على القياس** **غير ما**
على ما سمره ولقطه من غير ما كبر حسو لعدم ما ينع عنه ولو قيل بدلا ما كبر لكان اقرب الى الاقار والاعتد
عن المعادة فان اخوهر كذا ان المسألة **الفتح** **هل** **ما** **احد** **معد** **ان** **تكر** **وان** **عسان** **ان** **معد** **ط** **الاحوه** **فما**
على ان **الان** **كلما** **ان** **الان** **عزله** **الان** 2 جمع الاحوال عند عدم الازم كذلك الحذر يكون عزله **الان** 2 ذلك عند
عدم **الان** **وعند** **امر** **الموسوية** **بما** **سهم** **مالم** **سعة** **المفاسدة** **عن** **المد** **لان** **له** **واو** **لكن** **نواطة** **فاش** **الحج**

ثَابِتٌ مُّوَاهِدٌ

也

والله اعلم

وقف

110

الخفايا

1

[illegible]

ان بعد العزم وهو لا يثبت الا بعد سبب العللة واحتمال هذه القول وارضاء هذا واحتمال
 الاول وصرف عن هذا وعدل في موضعين كان قلب الاول انكم كسيرا ما يصححون القول بالاصل
 وانكم رجعتم ما ينقص الخطر والذب على ما ينقص الحاجة والمقتضى دفع المقتضى فعلم ان مقتضى
 العللة لا بعد سبب ما يقتضيه من خطر وخوف وهو لا يثبت الا بعد ان يصح ما يكون حواره
 ثم فهو حواره هذا وهذا معارضة وباسا باكل وهو كونهما عليه اي موقف على كونهما احدهما
 على ذلك اذ لو لا هو لما كان عليه لا على كونه الفروع الموقف على كونهما عليه ولا دور محدود
 المعارض انما شئ منه المتكبر الطرفين فرفعه اذ يبرح لا انه سطر دلالة الدليل عليها ولا
 تبقى موقوفة عليه ولا يصح الماصح اخر ولدك بصوا على انه لا يخرج المرحوح عن ان يكون محكما
 في نفس الامر وان قد غلبت في موضع لظهور رجحان غيره عليه وبنت ان الشهادة اذا عورض
 لم يطل حتى اذا انتزحت لم يمتح الى اعاده الدعوى والشهادة ومن ادعى ان المعارض يطل عليه
 الدليل والواو باسا لا يخرج بذلك كما انه اذا عارض حيران عام وحاصل **البرجحة في العلم**
 على الخاص ولو ابيض الغوم رجع العللة لا فصار رجع الخبر ولما لم يقتضيه دل على اليقين
 من وجوه الرجحان فلان في وجه الفارق وهو كونه محض لعام حتى في الاعام الا محض الاول
 والله بكل شيء عليم ويكون دلالة الخاص فطقة والطبي لا يعاوم القطعي ويكون في احوال الخاص
 عمل عليه جمع بين الدليلين وهو الواجب اذا امكن ان يثبت احد كونه فاقربا وكان موضع
 هذه المسئلة حسب ذكر معارض العلل **مسئلة** اذا ثبت حكم الاصل المقتضى عليه بالضرورة
 لشرطي النقض عدم مخالفة قياس الاصول في اختلاف ذلك فقال **ومصر في بعض الخصم**
وهو قول الجمهور انه لا شرط بل هو من القياس على ما حكمه مقتضى عن **خلاص القياس**
 يجوز مع انه العيب عرجه زينة الحاجة واما على مسئلة العرايا فلان العيب معي الرطب
 وتزد البقرة المصودة مع فتمه ليسها فاشا على الساء المضرة وقال الله بل بشرط وجه القياس
 لا يكون حكم الاصل باسا محذور بخلاف القياس واصله ان الوقف يظهر سائر الافواه كمن العلم الخبر
 الوارد فيها مع انه بخلاف القياس ليس على جهة الخاف بل لان غلبة ان النص على العللة او التنبيه
 عليها يجب ان يحرك الحكم فيما وجدت فيها بطريق النص فما هو رأيكم والمطام وما كان الخبر
 احاديا لم يخالف القياس ومعنى هذه حواره حسكان قطعاً وقيل يجوز ان كانا قطعاً لا احاديا الا
 اذا كانت عليه باسدة مصر واسية نص وقال **عدي لا يجوز** القياس على ما ثبت حكمه في مورد خلاف
 القياس الا اذا حصل مقفه احد امور ثلثه اما ان يرد ذلك الحكم **معللا لخبر المقتضى**
 وذلك انه قد امسح من حضرة صافته قوم يحصرون طعنا بهم كلب وحصر مع قوم معهم هر حصر
 واضع للمهر الا انما استبوت منه وكان فيه ليس فعل بل رسول الله استبعت من يحصرون على طعام بني
 فلان وحصر هذا فعال في بيان المهر انما ثبت بعض انما من الطوافين على حكم والطوافات
 وسعي وجه رجوع الوثب الى المذكور فعلا عدم بقا الحاسات الى الاموال سعيها او سئل فيها

بكره المتعدد بقية الحفظ وما ذلك ان القياس عليه صحيح حسب القياس ان ثبت
حكم الاصل من مخالف القياس لان القياس لا يبرهن صحة الحكم فيها بالبرهان والاصل
منه من ماسوره القادورات القياس ان المحال المستحيل انما يظهر بالاعتلال وقد قيل ان
حيز المهره مخالف للاصول القياسية **او على تعليله** فان الاجتماع على هذا
الحكم معطل كالصحيح على القلة وقد عرفت ان مرجع التعليل انما هو القياس من ان ذلك الاسيا
المرتفع الرسونه فانه قد اجمع على تعليل حيزه القائل فيها وان اختلف في بعض العله والى
دكان القياس عدم الحرمان لعله يعلى في اصل الله السبع لا يكون بخاره عن براض منكم **او هو قيس**
افضل اصول وان خالف بعضه ومثله عتد بحر البراد والخالف عتد وقوع الخالف فانه وان خالف
القياس من حيث ان الذي السبع وعلى المصكر ليس قد وافق قيسا اخر وهو ان القول قول المالك
فاذا كان مع ذلك الحيز الخالف للقياس في احد تلك الامور صحيح القياس فليس ملازم الذي هم المهره والذين
بالرد السلقة الخالف بالقائه والاحتضار اخذها **ولا قيس** فلهذا اجمعنا ان القياس على ما سبقت
ببطلان القياس كقولهم ورد اختلاف القياس ولم يفرق بينهما من تلك الامور **لما لم يعقل**
التعدد بين ان يكون الخفض الذي ثبت به الاصل موافقا للقياس او مخالفا ومن ان يكون قطعا او
احاديا ومن ان يفرق بين احد تلك الامور والاعتبار به احدها واذا ثبت انه غير محض ولا وجه
ذكره وصح القياس مطلقا وايضا فانه قد قيل حيز الواحد الخالف للقياس على ضعفه في قول
القياس عليه لصحة ما سجد اليه وعدم المانع والوان عموم القياس في ما وله لاعداد المتسايل
كالقياس المتعدد في حكم واحد لان ما يدل على قدر من اوجهها دل على كل من لا احادها فكل ان القياس
على حكم الاختلاف المتعدد او من القياس على حكم حيز واحد فيها كذلك يكون القياس على الحكم الواحد
للقياس اولى منه على ما خالف القياس فليس اسلم ذلك والاما قيل الحيز الاحاد الخالف للقياس
لعارضه احاد متعدده وقد قيل قدل على عدم الجامع وظل ما عزم وقال اهل الفضيل اسكان الخروج
الى انفسه يقوم القياس اولى لاطراد حكمه الا انه اذا افرق بين مخالفة كونه معطلا او خرج منه
قطعا او كونه كذلك انعكسا الاوليه لكونه من عموم القياس طنا او حكمه غير معطل ولذا لا سلم
ما ذكرتم في محال النزاع فان القياس حديد مع ذلك العموم كعام وخاص وقد عرفت وخو من عمل العام
على الخاص على ما مر **فليس** اختلف في مثل صلوه الوتر والقيام وحوا الادان والاقامه هل
يصح اثباته من ذلك بالقياس كاثبات الاحكام اولا لانه من اصول السرايع على ما لو ثبت
ذلك فانه لا يوجب **كثيرا** الخار الى **كثيرا** **حيز** مثل صلوه الوتر **بالقياس** وقد
قال بوجوب ذلك لبعض اصحابنا وقال **ع** **حيز** ذلك **لما ان** **الروا** **سرعته** **انما** **ثبت** **بالقياس**
وتعليل **نه** **صحة** **هل** **الوجوب** **او** **الرد** **وهذه** **الصفة** **لمست** **في** **بعض** **ان** **بعد** **اصلا** **بعد** **سرعته**
سرعته **وانما** **في** **مرج** **على** **ذلك** **تجار** **انما** **بالقياس** **فالوا** **احوز** **ذلك** **كما** **احوز** **انما** **صلوه** **سارته**
بالقياس جامع كون كل منهما اصلا من اصول السرايع فلنا ايمانهم فاستقيم بولم يكن عدست سرعته

والقياس

محال النزاع في القياس هو عليه كقوله قد ثبت فافروا فاضطل القياس لوجود الفارق فثبت ما استدل
اليه **مسألة** القياس هل يحرك الكيفيات والحدود وما عدل فيه فقال اهل **مسألة** وهو
المخاراة **حيز** **القياس** **والحدود** **بالقياس** **ودعت** **في** **الوانه** **لا** **يحرك** **في** **القياس**
لنا ان الدليل الدال على صحة القياس ليس بمصانير الكيفيات والحدود بل هو مساو لها جميعا القوية
فوجب العقلية فيها ومن حوز انما هي الصيانة على العوار القياس انهم حدوا في اجزى القياس حسب ما ورد في
فقال على عتد اذا سرود سكرت واداسكر هدي واذا هدي افرى فافرى عليه هذا الفارق فام مطنة التي مقايمة
كمحرم معدمات الربا حسب كانت مطنة له فقام دليل في السرايع فيه خصوصه كما دل على صحة القياس
غيره فانه ومثاله في الكفارة ما لو فلنا تحت لظروف اليوم كفارة كما يحل كصاها عامع كون كل منها عتد
فالوا او الوصح اسات مثل ذلك القياس لصح ان ثبت بالقياس اصول السرايع وهو ما لو سرع على حكم من الذي
صروه كوجوب الصلوة والصيام والحج والجهاد وحريم الربا والربو وان ذلك معلوم على سبيل العمل ضرورة
من منه قد لكنه لا يصح اما على ما القياس لانه قد اخذ على السطور الهيا لادله المتعولة ولا يصح اسات
من الكيفيات والحدود والقياس لكونها من اصول السرايع **فليس** ان الذي يسمع اسات بالقياس هو ما يعلى
حكمه صريح لو ثبت ولا يصح انما من ذلك العسل ولو سلم فليست كذلك التفصيل الذي يثبت به القياس
هو ما كان من القياس اذ لم يقل بذلك في جميع احكامه والذى يثبت به **القياس** **حيز** **القياس** **فليس**
نار **الحكام** **فالوا** **انما** **في** **سرع** **الحدود** **والكيفيات** **بعدم** **لا** **يعقل** **معناه** **كما** **اعداد** **الركعات** **واعداد**
احله **وبعض** **من** **مكسما** **لما** **لا** **يسل** **الى** **ادراك** **معناه** **فلنا** **ان** **هذا** **انما** **يسمع** **لوعبر** **جميع** **احكام** **الحدود** **والكيفيات**
وليس **كذلك** **فان** **مهما** **بعدم** **معناه** **ثم** **من** **الوجوب** **القياس** **في** **كل** **حد** **وكبار** **بل** **الوجوب** **القياس** **في** **مهما** **غير**
الانما **علم** **معناه** **ويقول** **انه** **علم** **المعنى** **فيه** **فوجب** **القياس** **كما** **فسر** **العقل** **المفقل** **الحدود** **وقطع** **القياس** **على** **القياس**
الصارف **فان** **العلة** **ولحكمه** **في** **مما** **معلوماتنا** **واما** **ما** **لا** **نعلم** **فيه** **المعنى** **فلا** **خلاف** **فيه** **كما** **في** **عدم** **الحدود** **والكيفيات**
ولا **مدخل** **لخصوص** **في** **اماع** **القياس** **مسألة** **هل** **يحرك** **القياس** **في** **الاشياء** **ان** **يجعل** **الصارف** **وصفا**
سما **الحكم** **قياس** **عليه** **وصفا** **فمن** **يحكم** **بكونه** **سما** **وم** **مقادير** **النصب** **ان** **يجعل** **الصارف** **قد** **انصبا** **للكو** **في** **قياس**
عليه **ركو** **اخر** **في** **يحكم** **بكونه** **ذلك** **المقدور** **بما** **له** **القياس** **فلا** **خلاف** **في** **ذلك** **المخاراة** **انه** **كل** **حيز** **في** **الحدود** **كذلك**
حيز **في** **الاشياء** **الطبيعية** **وقال** **طاجي** **دا** **الخطيب** **انه** **لا** **يحرك** **في** **مهما** **وبه** **قال** **الاصحاب** **وابر** **الحاج** **الاشياء**
فال **سعد** **البر** **حاصل** **القياس** **في** **الاشياء** **انه** **يجعل** **وصفا** **للكو** **طبيعة** **مما** **تسا** **الحكم** **الذي** **هو** **وجوب** **الحيلة** **لحصول**
الحكم **التي** **هي** **الوجوه** **عن** **يصنع** **المما** **للكو** **طبيعة** **كما** **يجعل** **الربا** **لنا** **انه** **ثبت** **القياس** **في** **مهما** **فكس** **سرعته** **وذلك**
انهم **فاسوا** **للمعقل** **على** **المحدد** **في** **كونه** **سما** **للقصاص** **وكذا** **اللو** **طبيعة** **الربا** **في** **كونه** **سما** **للمحدد** **وصح**
لخص **وان** **القياس** **على** **بصا** **اموال** **التخا** **في** **انه** **مقدور** **على** **مساوي** **ما** **يه** **درهم** **جامع** **كون** **كل** **مهما** **لا** **وجه** **فيه**
الصدق **فلا** **وجه** **للمع** **لانا** **انما** **احد** **في** **القول** **بالقياس** **في** **المعقل** **ولانا** **المحدد** **في** **اللو** **طبيعة** **لا** **يرد** **اعراضا** **على** **القياس**
واما **رد** **على** **من** **يقول** **بذلك** **من** **اصحابنا** **وما** **كذلك** **وقد** **احا** **انما** **بانه** **ليس** **من** **محال** **النزاع** **لان** **النزاع** **في** **مما** **يعتد**
الثبت **والعلة** **وهي** **الحكمة** **في** **الامور** **الفرع** **او** **المفروض** **ان** **هناك** **حكم** **السبب** **والجملد** **ومن** **الربا** **واللو** **طبيعة**
وبعد **ذلك** **وهنا** **هذا** **الثبت** **واحد** **من** **الحكم** **وهي** **الاضل** **والفرع** **بقوله** **واحدة** **في** **مثال** **المعقل** **والمحدد** **الثبت**
الصل **العمد** **والعدوان** **والعلة** **الوجوه** **حفظ** **القياس** **والحكم** **القصاص** **في** **سما** **الربا** **واللو** **طبيعة** **الثبت** **الراج** **مرج** **في** **مرج**
حرم **شرعا** **سبهي** **طبيعة** **والعلة** **الوجوه** **حفظ** **الثبت** **والحكم** **وجو** **الحيل** **والحي** **لانه** **لا** **يراع** **حقيق** **ان** **رفع** **بذلك** **ممكن** **كل** **صورة** **فان** **القياس**

وذلك اعم من ان يكون هو النسخ حكم الاصل او غيره ومن ان ينسخ اسات حاسية القياس او غيره
فالعضد الذي غيره لانه اذا نسخ حكم الاصل لم يجعل احدهما اضلا واحدا فربما داني من العكس
وتكان القياس صاعدا بطول لا طولا بل سالا في الدرر مطعوم ولا حور من حشيشه متعاملا فاشا
نسخ حكم القياس في البرمق والحق لا سيعوا الطعام بالطعام الا انما سوا سوا وان الطعام سوا
الدرر كما سوا والدرر ودرر على الوجه الاول ان يكون ذلك في النسخ على احدهما اولى ويكون
بالاصالة اولى على الثاني بعاصد لا دله مما يعرف الطرح وقد ذكر في كتب الفقه اسات الحكم الواحد
باوابع من الادله وكذا يكون القياس صاعدا اذا نسخ حكم الفرع بنسخ حكم الاصل ذكره العضد
اصا وقد صرح بان بعاصد الادله كما ذكرناه فابده على ان النسخ الدال عليه ربما يكون مخالفا فاصد كلف
المحصول ويسعى ان لا يحل العدم على طاهر بعد تقدم اسرط عدم نص مخالف له لا يكون هذا
الاستراط تكرار الاول ما في مقامه على طاهر من عدم الاحلال والاعمال في الحال الواسطة عهد شرط
الفرع المفصل ودرر باجها المكمل كما تقدمت الاسات في ذلك **مسئله وسررط الاصل**
كونه حكما سرعا لا عقلا ولا عقلا لان المطلوب اسات حكم سرعي للساد اولى في
واستصور الادله ولو قال في سدر سدر سدر هو حكم احد كاسي حور او كما نوجب الاسات كان طولا
من القول جارحا عن الاصل وانما اختيار المطلوب القياس اسات حكم سرعي في عدم كون الاصل حكما
سرعا شكي على ان القياس لا يحرك في اللغة ودرر وانه وان حرك في العقليات فان ذكر جارح عن
ما يحضره وفابده هذا السررط مطهر وما اذا اواسر النسخ فاذا لم يكن المقصود اسات في الاصل كان نقيا
اشكيا والشي الاصل لا يعاين عليه النسخ الطارك وهو حكم سرعي في الاصل السوي دون القياس بالاجماع
ولذلك نقول الماظر لا يدرر من سائر المقاصد ولا اضلا وما ذلك لان كون النسخ حكما شرعا ودرر ان
هذا اسرط واحد ليس الا فان قوله لا عقلا ولا عقلا للبا كد لا للبا سعي في انه لا فرق بين ان يكون
الاصول سرعا او غير مشروح او محذور كما في من شرط الاصل ان كل ما فيها سررط الاصل التي هي
في الحقيقة سررط الحكم كما في هذا سررط الحكم ودال من شرط الاصل من حرج من عور حرج وهو حكم
باطل **مسئله وسررط الغلة** ويعني ما ما يعجز به الحكم في الاصل **النسخ**
النسخ والجماع فيكون ما سببه في الفرع حكما عاكفا فاما كان فعلى حكم بالسهولة ويعاين عليه
ان المكمل ليس في المكمل لسهولة عليه بل سعي عليه الصوم فان هذا حكم محال في الكليات والسياسة
والاجماع ودرر في المستطه حاصه ان النسخ حكما في الاصل عرما سببه العرر ان المستطه
اما يعلم من الحكم الذي اسبب الاصل ولو انت بها حكم في الاصل كان دورا علاف المصوطة فاما يعلم
من الحكم الذي اسبب الاصل بالبر صاله لا سعيوا الطعام بالطعام الا سوا سوا فاعل حرمه سعي
الطعام بالطعام معاصلا لكونه ربويا في الذهب والفضة فوجب استراط القياس
في المحل في سعي الطعام بالطعام كما في القدر واسرط القياس رايه على النسخ وهو فصح ولا
يجوز بالقياس والاشياء دحا في ما اذا كانت الغلة مصوطة فانها بالنسخ وبعضهم لم يجعل محذور

مقارن

مرح

الريادة نسيانها كانت سابقه حكم الاصل معها وحور غير المناهضة له **في كونها**
صايقا حيث وليا حوران في نقد الوصف **ما بالاسرط في الحكم** العمل بحسب اذا اورد عدم ذلك القيد
الاصل لم يعدم الحكم فيه وذلك لانه لا سبب في المناهضة وهو وصف طردي ولا يعرف انما في مثاله
ان يقول بحقيقة في مثله المورث في الاصل او اموال المسلمين من كون الميعاد الموالي في دار الحرب ولا حرج عليهم
كتابا للمسلمين فقال اذا حارب انكوله عند حور اسرط الاطلاق في دار الحرب ودار الاسلام في عدم اعط
التيان عديم وليس المراد سائر الغلة ان يكون باعده لا محذور اما ان اعط ما يعرف الحكم ولا يكون باعده اما اعط
ذلك فلو كان اصلي ان يكون محذور اما ان لا سبب لافاقده لها سوا يعرف الحكم وانما يعرف بها الحكم اذ لم يكن مشروطا
او محجورا عليها لان المقصود عليها او الاجزاء صريح بالحكم ولا يصح في ان الحكم انما عرف بها او اذا كانت مستطه
في سرعته على حكم الاصل لا مستطها منه ولا يعرف الا في سرعته ولو عرف في سرعته في سرعته في سرعته في سرعته
الوصف يعرف الحكم لشي معناه انه لا سبب للحكم الا به وكيف وهو حكم سرعي لا بدله من دليل سرعي في اجزاء
بل مع ان الحكم سبب بدليله وتكون الوصف اماره بها يعرف الحكم لانت حاصل في هذه المادة مثلا اذا سب
بالنسخ حرمه المحذور على ان يكون ما باعده المحذور في ذلك اماره على سبب الحور في كل ما يوجد فيه
ذلك الوصف من افراد المحذور وهذا سبب في الدور والحاصل ان العلم بوقوف على العلم سرعته الحكم بدليله والوقوف
على ان العلم هو معرفة بوقوف الحكم في المواد الحرمه واما ما يقال من انها يكون لتعرف حكم الفرع فليس كذلك
القدر انما على الحكم الاصل في اماره عليه **في كونها** ان نوافي الحكم **في كونها** ان نوافي الحكم
سبب لان السبب انما يقصر بعططا والحق في حرجه فربما يرفع طر عليه احدهما في الاصل في الاصل لا يشترط ان
طهر من سببه بعطلا احدهما بالآخر في حرجه فربما يرفع طر عليه احدهما في الاصل في الاصل لا يشترط ان
لكونه متى لان التكرار بعططا والمسيح بحسب وكون التكرار في الفصل ليس بشيكون كونه عسلا لان الفصل
بعططا وانما لا في التكرار **في كونها** ان نوافي الحكم **في كونها** ان نوافي الحكم
المد من التكرار لاقوال المسبقة فيه والتكرار لا تسعمل بالاعادة والتكرار **في كونها** ان نوافي الحكم
كلما عدم الوصف عدم الحكم **في كونها** ان نوافي الحكم **في كونها** ان نوافي الحكم
او منها جعله باعصا الحكم من حور لم يدرطه ومن بعده ان شرطه لانه اذا حار ذلك صرح ان سبب الوصف
والمسعي الحكم لوجود الوصف الاخر ومما فيه معاصه واما اذا لم يحضر صوب الحكم دون الوصف بدل على انه
ليس عليه له واما رايه عليه والاسعي الحكم باسفايه لوجود اسفا الحكم عدا سفا دليله اما عا راي المضرد
لان سباط الحكم عديم العلم او الظن فاذا اسفا اسفا الحكم واما على راي الخطية فلهذا يلزم التكليف
بالحال لان الامتناع والامتناع بالاعمال دون العلم او الظن بالتكليف وتعلق الخطية بحال في الباع
لازم للحكم اما طريق الوجوب كما هو راي القدره او طريق التفضل كما هو راي الساعه فينقي الحكم
قد اسفايه ولا يلزم اسفا المدلول باسفا الدليل على الاطلاق والالزم من اسفا الدليل على الصانع اسفا
الصانع وانه لعل في سبب يلزم اسفا العلم او الظن بالصانع فاما يعلم وطفا ان الصانع لو لم يحل العالم او حلو
فيه الدلالة لما لم اسفا وطفا **في كونها** ان نوافي الحكم **في كونها** ان نوافي الحكم
ذلك مستطه ولسي علم فيه وفيه عدا هب احدها حور باسفا الحور في البصوطة دون المستطه
باعتبار عكسه في احكام اهل المذهب الاول في الوقوع والمحذور في الوقوع وقال القوي لم يقع لما لم يحرم
لعمد من وعد وبع فان الامس المسر والبول الذي والعابض امور مختلفة والحقيقة وهي العمل بمقتضى الحدس

المد

۳۵

1/1/1900

2

21

[illegible]

فما لفت طاهر العزم ولو شئت انما قولنا لا بد للحكم من غلبة والتحليل هو الغالب على الاحكام السريعة وذلك لان العقل المعنى ومعرفته انه مقصود الى مصلحة ارب الى الانصاف من بعد المحض فكيف اصبحت الى عرض الحكم وذلك بعض من الحكم الذي يريد ان يات عليه ما ساعد له على كونه معطلا لغيره بغير ما عاين على سرعة ان الحاق الفرد بالاجماع الاغلب واحكام الحكم الاخرى الى مقصود وهو الغالب على الظن انما اذا ثبت ظهوره عليه وصف شي من المسالك وحصل طر عليه في اعتبارها والحكم بها للاجماع على وجوب العمل بالظن في عمل الاحكام الا ان ذلك في المناسبة لا سوف على كون الحكم الذي يحل فيه معطلا بل مجرد المناسبة كما في من العلم كذا في مثل السرور يخرج للثناط لما على اعتبار السار على هذا الطريق وله سفل حصر الاوصاف وحده بعض الاوصاف فليست كذلك فمما لا شك فيه وهو الاول فبعد عنان احدها انه يكفي في بيان الحصر اذا امتنع ان يقول بحت ولم احد سو ك هذه الاوصاف فوكلم لعله لم يثبت امكن ووجوده لم يذكره تزويج الكلامه وان لم يعد ولا يزل على عدمه فلما عد اليه وبدره بعض ان تصدق فيما قاله وذلك مما يعلل من عدم غيره لان الاوصاف العقلية والسرعة مما لو كانت لا حصر على الناحية على او يقول ان الاصل عدم غيرها فان بذلك حصل الظن المقصود وبانها ان العبر من اذ سر وصف اخر حصل كون الذوق فاما بعد ان اطلت بعد سلم حصره وكان له ان يقول هذا ما على في باو الزاى انه لا يصلح فيها اذ حله في حمري واصفا لم يدع الحصر وطفا بل قال ما وجدت او ظن عدم وهو صفة صادرة في المصلحة لم انقطاع كما ان المحمود اظهره وصف اخر فان ظهر بطلانه وذلك لا يرجع عما حكى وقال انه سقط عنه ادعى حصر اظهر بطلانه واما السوف الاخر فهو حذوف بعض الاوصاف ابطال كونه على والبركة مما طريق وهو ما بعد من عدم العلية والمحد في طرف احدها الا لعل وهو سفل الحكم في الصورة الفاتنة ناس بالمستغنى فوط فحل الظن لا تدخل الوصف المحدوف في العلية وان الوصف المستغنى مستغنى بها لسوف الحكم عند موزنة شوي وجد المحدوف ولم يوحدها ان يكون الوصف طرفا من حصر ما علم من الشارح الفاه واما مطلقا كالاختلاف في الطراز القصر اذ لم يغير في القصاص والكفارة ولا القوت في غيرها وانما نقل به حكم املا بالان لا يظهر له وجه مناسبة او يصدق فيه لانه قد عذر بحصر في الطرف الى معرفته الا حصره فان قال القصر محض فلم احد المتفقين ما شئت فحسب ان اسفل المستدل بيان مناسبة المستغنى بعد جرح عن طريقه الى طريق اخر فهو غير العلة فاما الياسر وهذا انقطاع عما كان فيه من الطريق وان حكما بوليه المستغنى عدم عليه المحدوف كان حكما بالاطلاق في القول بالعارض ولم المستدل تخرج الوصف الخاص من من العبر من سحي وجوه البرجح في بابه وما سجد به وصف المستدل كونه مواجها لعل به الحكم او كون وصف المعبر من عاها لعدم البعده لان البعده او في العزم حكما وكين فابدها وكذا كونه الذي بعد بالامر **مسألة** الطريق كحصر الفضل المناسبة وحاصله بغير العلية في الاصل مجرد العلم المناسبة سببها ومن الحكم من ان الوصف لا يصح في البين كالاظهار للمعبر فان النظر في المعبر وحكمه ووصفه يعلم منه كونها سببا لسرعة المعبر وكما لعل العداوات فانه بالنظر الى ايد ما سفل سرعة القصاص واعلم ان **المسألة** بعض ما ذكرنا هو الوصف الذي بعد علمه مجرد املا المناسبة لا يخرج البين وبما في الاصل كذا في علمها هو ان ذلك **وهو الوصف الذي لا يخلو بالان** سرعة **الحكم** ووديعا الى كونه باعنا على الحكم على ان يحصل من يثبت الحكم عليه ما يكون مقصودا من سرعة الحكم وذلك انما يعرف كونه مناسباً ولو عرف كونه مناسباً

خير

هذا هو المقصود من قوله تعالى ولا تعجل بالامر الا بالبين

يكف كان دورا وانما فانه لم يصرح فيه بالظهور والامساك وذلك يحتاج الى اسعفه وقال ابن ابي هو وصف طاهر مستطع حصل عفلا من يثبت الحكم عليه ما يصلح ان يكون مقصودا الى العقل لا السار والامر الدور المذكور في الف والمقصود انما حصول مصلحة وهي اللذة وتبليها او دفع مفقده وهو الملم ووسيلة وكلاهما نفس وبدي جنوبي واخرى وانما كانت هذه الامور مقصوده للعقل لان العاقل اذا اجتبر احراز المصلحة ودفع المفقده وما كان كذلك فانه يصلح ضو به مقصودا قطعاً واحراز بقوله تعالى عن السعد وبما طاهر والمستطع عن الحكم والمضطرب لان العلة لا بد ان يكون معرفه للحكم واذا كان الوقت حفا او غير مضطرب لم يعرف فليس يعرف به الحكم فاما يصلح معرفه لا بد ان يكون طاهر مستطعاً والوصف الذي حصل المقصود من يثبت الحكم عليه ان كان طاهرا مستطعاً غير علة والاعتراف وصف طاهر مستطع بالامر ذلك الوصف الذي حصل المقصود من يثبت الحكم عليه ملازمه عقلية او عرفية او عادية بغير ان ذلك الوصف يوجد بوجود ملازمه الطاهر المستطع في محل الامام معروفا الحكم وبغير علة بالمطية مثالة المسفة فانها ما شئت ليرس البرجح عليها حصل المقصود **الحكم** ولا يمكن اعتبارها سفلها اذ هي غير مضطربة لانها ذات مراتب مختلف بالاسخا والارباب والاساط البرجح في كل والاعمار البعض سفلها وفيها البرجح في الملازمه وهو الشرف في الاصل العداوات ما سفل لسرعة القصاص لكن وصف العدة حتى ان القصد وعدمه امر يقع لا يدرك سره في القصاص على ايام العدة من افعال مخصوصة بعض في الفرق عليها كونهما غدا كما سفل الخارج في الفصل **فرع** وبسبب هذه الطرق **حكم الملازم** لا بد ايا ساط الحكم وبسبب اماله لانه بالنظر اليه يحال علة اي بطر وتارة في صدق الفرعية على بعض الاشياء او عليها وعلى النقص اما ان لا يمساح في ماله كذا وعلم ان المناسبة تقسم با اعتبار اختصاصه الى حصول المقصود وباعتبار نفس المقصود وباعتبار اعتبار السار وهما التقيع بعون الله التامها وسوي عسفة اقسامها لسعة الاحصاء البدي في هذا الباب وان جردا ذلك الى طريق الترتيب وادنا طي كسب الاطناف والامساك على شرا من هذه الكتب وسلي حجاب تحفه ودر في الاهاب على ان المن لا يخلو من الفاه البدي معول في العالم على ما عول عليه ان الحاج من رعايه البقي وحسن الترتيب والتهدب في خاص عن كين كبر في عماره سارح محض المحقق في انما عن اجمال ماسه عليه محس سرجه المدقوقها بذكره بخلاف عن الابتداع وتغير من اجلس الاختراع ولا حرم كل من اوار المالك في نفس ومن سار معرفه ومقتضى ولما دبت للافكار ذات بركتها اذ احسنت لم يسوق ما حشدا هاهنا سبب افراد المقاني والفت حواطر كالمطاف بعد شرا هاهنا او احس حاولنا اختراع بعد حصولها على شرا هاهنا اما الاول منها **مقصود** المقصود من سرع الحكم خمسة احكام اولها ان يحصل بها كاسع للحل باسمها ان يحصل طساك لقصاص للاسرار وان الميسر الكثير السعد من هاهنا مما لا سكرها احدا اليهم ان يكون حقيقوله وعدم حصوله متساويين كحد الحجر للخرق فان عدد المعبر والميسر متساويان رابعها ان يكون الحصول موهبا كالحاج للمصلحة ليجعل من الفاسق فان عدد من لا يسلم من احقر من عدد من شلل هاهنا اعني مستول الحصول موهوبة فذلك والمجار الحوازل ان السبع مطنة الحاحدة الى السعاض ودا عير وان اسفل الطرف بعض القصور بل سفلها اوطن عدم الحاجة فان سيع السبي مع عدم طن الحاجة الى عوزة لا يوجب بطلانها اجماعا وكذلك السر مطنة المسفة وهذا عير وان طن عدم المسفة كحاني الملك المرفوعة الذي ساربه على المحفة في اليوم نصف فرسخ لا يصبه طما والصب ولا يحصه فالحصول نفسه في المثال الاول مساويان وفي الثاني في الحصول ارجح ومع ذلك وهذا عير المطنة وعلم انه لا عير بالحصول في كل حركي وانما المعبر للحصول في حسن الوصف حاشها ان يكون المقصود فاسا اكلية ماله جعل الكاخ مطنة حصول المطنة في الرحم ورس عليها الحاق الولد بالام فاما

نطاق مقصود الحال وان كانت له **امثلة** كسورة طه الى الاستعاضة بها والامتنان اذ قلنا
ههنا الاستعاضة واستعاض بها من ذلك مثله البرص وقد سلف بحوثنا كالحق اذا انكسرت
وكيان ما دون مستويان متخالفين في نفس الماتن في الخرج بل هي باللسان اذ في معلقة لا
دات تعل ولا معلقة ولولم يكن ذلك لا يصنع حصوها واستعاضتها فكيف وجهات العالم واسعد
والسرور والعقل سطران على وجه المضار ففتش الحاجم ذلك الكاح وعرجها لذلك من حصر الصبر الى
حصر السعة والبراج **والمحيط الكاح** عند بعضهم **على حرف** من فقه **الحجر عن الوط** وعدم القدر
عليه وهو **عيسى عليه السلام** مع حجر عن **الحجر** وانها حديد نور السالك في مهاديه والعتوار
ادى ذلك بعرضها الفصح السفايح لا خرابها واسطة مباح الكاح والسرع ملحق الى البيع من عرج
العرج ليعمل الفصح الاقراء منع الحلو بعرج الحريم فلهذا حكم بغيره كذا لعين من المسالك **والمحيط الكاح**
معهم **المحيط الكاح** وهو من سكر القول بحدوث العالم ونقول بقرينة **اداء طه** **والمحيط الكاح** فان نوبة عند
بعضهم **المحيط الكاح** لا يصير عندك محقق الدم بل سكر بغيره **والمحيط الكاح** وحسن البظهر
بغيره ما احسن الطوبى فلا عيب وبنا نوبة **والمحيط الكاح** **على حرف** **الحجر عن الوط** والسرع ملحق الى
الحجر عن المعاض على سبل المحلة وليس كذلك حال سائر حرف الكفر فاقهم المبرسون بالكذب والظهار
ما بعد دون خلافه سمي الغرث فلهذا كان المؤلف من عالم المحوج عن الاستسلام والادخل
بخته بالظهر وانكار الدين بالكذب وكانوا يرون بدل المحج في الظهار ما ينظرون خلافة قتلها
اسم حله رسول الله صلى الله عليه وسلم من اهل الجحيم قالوا انما سكر الى اهلها قال اجمعوا
ما كان عندكم من طعام واخرجوا به اليه وامر بيلعيه بعد ذلك وبما وجب وهو في رواية لسأ وباتيه
في فقول اسلم استلمت فمشي وصد وقال يا محمد ان هذا رجل فادم وان نرد القرار فاسأل ما شئت
فقلت ما منه في الاسر ما شئت الله ثم اطلقته ثم قال اطلقته خرج الى البيع وظهر واحسن ظهوره
ثم اصل ما بيع النبي صلى الله عليه وسلم على الاسلام فلهذا كانت طه في ذلك فلهذا صلتنا فيهم الظهار والاسلام والادخل
لا يسل الا نوبة بعدهما ولا لهذا المنهاج لا لطريق غيره تكون السيرة كالمعراج ومن العلم من يسل
نوبة وحمل ما في طه الى من يعلم سريرة لحوهل سمعت عن سؤد اقلية وهذا هو الاظهر وهو ايضا
قول المالك والمال انما مراد الله لهم لا للمحسوس كما اذا احس على اموال المسلمين من البعاه وحكم فيجوز
لن له الدولة على المسلمين ساططهم في اموالهم ليدفع به من يريد اذ الكل وحود ذلك **فروع** وقد
احتمل في الحكم اذ استلزم بعض الى حصول مصلحة على وجه ملزم منه وجود مقصده مساوي لمصلحة
اوراحه عليها هل يحرم المباشرة ام لا **والمحيط الكاح** **الحجر عن الوط** **الحجر عن الوط** **الحجر عن الوط**
كما **او مسأودة** وقال **الحجر عن الوط** يحرم بذلك فان قد كلف ومع الاتفاق على الاعسار عند رجحان
المصلحة ولم يقع على الاعسار عند رجحان المصلحة فلهذا سيرة اهتمام الفسارح برعاية المصالح
واسماء الاحكام عليها **ان العمل فاصلا** **المصلحة** **مع مقصده** **مصلحة** اوراده عليها ومن قال
لعاولع هذا في سبل ما يحتمل واقل منه لم يسل منه وغلبا به لا ربح حسنة ولو فعل العدا خارج
لصقات العقل فلو الصلوة في الدار المعصومة لبيع صحيحها اصل فيها وعرجها مقصده فيها

معهم في الظهار

والمصلحة لم يرد على المقصود والملاحقة للقطع والاحتجاج على ان ما سئل على مصلحة واحده لا يحرم
بل ما يحتمل كما في كبر من الصور يجب كون المقصود متساويا او يرد عليها ولو احرمت المباشرة بغير
لما في الصلوة وقد صرح في تعارض بان المقصود لا يرد على المصلحة والملاحقة لان الحكم برعاية مباحها
المصلحة الدارحة للمصلحة فلهذا الكمال في مصلحة ومقصده لشي واحد ومقصده الغط لم يسأل الفسارح
فانه لو سئل المكان من عرجان يسل اليه وكذا مصلحة الصلوة لم يشأ من العصب فانه لو ادعى في عرج العصب
الصبر واخر قد عرج ان لا يرد من رجحان المصلحة على المقصود عند تعارضها والملاحقة طرف فصح
بتفصيله يختلف باختلاف المسائل فيشتا من خصوصياتها فتميزا طريق احوالي كما ملل جمع المسائل هو انه
لولم يرد رجحان المصلحة على المقصود في محل البراج لزم ان يكون الحكم بدسنة المصلحة وهو البعد
بالحكم وهذا بطلناه **فروع** **في اسرار** **طه** **الحجر عن الوط** **الحجر عن الوط** **الحجر عن الوط**
احدها شرط بانها لا يربط باليهاد وهو **الحجر عن الوط** **الحجر عن الوط** **الحجر عن الوط** كما في مثال لا يقع الغرض
وهو عسان **السرقة** لان عدم المباشرة في المباشرة فيه شرط فيه مباحة لوجود المباشرة في
على ان وجود المبروط متلزم وجود الشرط وعرجها على العرج **الحجر عن الوط** **الحجر عن الوط** كما في مثال
السيرة **ولا** يبروطه المباشرة لان التعليق لهم من عرجها وقد وجد ولا عرج صعب جدا فان وجد
بهم منه العلة لا يفتقر عدم استراط امرا لبقية العلية واعسارها في باب العباس **مسئلة**
والطريق **الحجر عن الوط** **الحجر عن الوط** **الحجر عن الوط** **الحجر عن الوط** **الحجر عن الوط**
كما قيل **الحجر عن الوط** **الحجر عن الوط** **الحجر عن الوط** **الحجر عن الوط** **الحجر عن الوط**
ما عرجا كانه من نف بر السيرة بالمعنى الاخص وعرج من الباير ما نسب نص اجماع وبقي المباشرة
ما نسب بالاحالة واعرجا بانه ليس مانع لدخول الوصف الطردى وهو ما علم من السارخ العادة وطفا وتمامه
الخاص الطرد المحجور لانه حجر التعليق به وماله ان يقال الحل لا يسل عليه المقتضى او لا يضا فبعض التكر فلا
يريد المحجور كالمحجور وذلك ان الطردى لا يعلق به حكم اصلا ولودار معة وجودا وعرجا فلو يرد وتعلق الطرد
بغير الحكم كحرج وقد اختلف افاض السيرة للعلية ودلالة غلبها على مذهب اخدها وهو قول الاكثر
بغير مطلق بانها لا يبعد مطلق بانها يبعد شرط ان تقوم دلاله خاصة على الدوم العباس على ذلك الاقل
رايها وهو المحجور **اما يكون طريقا** **مقطوعا** **افادته** **ذلك** **حج** **حج** **حج** **حج** **حج**
على ما مر في السيرة **والموضع** **الحجر عن الوط** **الحجر عن الوط** **الحجر عن الوط** **الحجر عن الوط** **الحجر عن الوط**
كلام ما عرجه الايجاب هذه المسئلة لان كل عرج السيرة على هذا طريقا مستغلا بالا فادة وشرطوا
فيه ما عرجه الى عرجه طريقا رايها وهو السيرة حيث شرط به يوم العلم بتعليق هذا الحكم المحصور حمله لا يسل
ايم اما ارادوا انه اذا عرجت بتعليق ذلك المحجور حمله ثم وجدنا وصفا بوجه بوجده وبقي ان ينفذ كان ذلك
محجور مقصودا طر عليه من عرجها الى حصره بغيره وابطال وليس كذلك السيرة فترقا والذي ذكره ام
الحجب وعرجه في الدوران انه احيل في عرجها بغيره طرنا بانها يبعد قطعها بالتمسك
وهو المحجور عنده لا ينفذ قطعها **والطفا** **الحجر عن الوط** **الحجر عن الوط** **الحجر عن الوط** **الحجر عن الوط** **الحجر عن الوط**
العلية ومعه طه مباحة ما ووجع على الطرد في عرجها حالها عن المباشرة فصار هذا منشأ
للانقلاب في افادته العلية اذ لا حفا في ان الوصف اذ كان صالحا للعلية وقد رتب الحكم عليه وجودا
وعرجا حصل طن العلية علا في صالوا لم يظهر له مناسبة كالمحجور السيرة وماله ما يرس عليه وجودا وعرجا

ت
يعلق

ب
اذن الله تعالى

ما اذ ادعى الانسان باسمه فعضب فعضب لم يترك ولم يعضب ويترك ذلك منه بعد اخرى وهذا يعنى
ما ذكره سعد الدين اذ قيل بالضرورة ان الاسم شيب العصب حتى ان من لا ساي فيه المطر كالاطفال
يعلمون ذلك ويسعون في الدروب فيصعدون اعصابه فمدعوته وتكون له ضرورة في المعلومه واعلم
كلهم العلم بالسر في السبه في عابه الاضطراب حتى قال الخويسي لا يخرى في السبه عباره في
الاضاعه الخويسي وذلك لا خلاف عباره في بيت من فانه يفسره بانه الوصف للجامع لاجل انهما
الفرع من اصلين فالاسبه منها هو السبه كالنفسه والمالكه في العبد للمعلوم فانه يرد بهما من الخبر
والفرع وهو العبد السبه اذ مصادره له في الاوصاف والاحكام الكبر وحاصله معارضه ما ليس يرد لهما
قال سعد الدين ومعه من فسر ما ترقى فيه المناط وطفا لانه يفسره في اتحاد الصلح في حقيقته كما في طلب
الصلح في حرا الصلح بعد العلم بوجوب الصلح منهم من فسر ما اجمع فيه سلطان الخلق على سائر الكمال لكن
احدهما اعلب فالصحيح في العلم بالاشبهه كالخبر في اللعان بانه من اشهاد وان وجد انفسه وعلوه
المخ من الاصل والفرع فالاماسه الحكم لكن تسليم الماسه وهو ما قلنا لانه اسى وعلوه في
ان الوصف اما ان يعلم ما سببه بالظن انه اول او الاول الماسه والماضي اما ان يكون مما اعبره المنابع
في بعض الاحكام والفتاويه اوله اول السبه والماضي الطرد في حقيقه السبه ما حصل به هذا التقيد
قال سعد الدين في حقيقه كونه من المتأكد ان الوصف كما انه قد يكون ماسه في ذلك كونه علمه كذلك قد
يكون شبيها في حقيقه ما بالعلمه وقد سارع في اعادة الظن فحاج الى ايمانه به من ماسه العلمه لانه
لا يثبت لمجرد الماسه ولا يخرج عن كونهما سببهما الى كونه ماسه مع ماسه من النفاذ السببه واما ما
ما عاده منها كالنصر والاجماع والسير والاولا ومراد ان لا يثبت لمجرد الماسه بل لا بد في ماسه الحكم من
دليل يرد عليه ملك يعرف السبه بان هو الذي لا يثبت سببه الا بدليل وهو الذي يوجب
الماسه وليس عباره هو سبه الطرد من حيث انه غير ماسه سبه الماسه من حيث العبادات
السارح اليه ويبرهن الطرد بان الطرد في وجوده كعدمه كما قدم على المذكور والابويه فانه اعبري
بعض الاحكام ويبرهن الماسه الذي بان الماسه سببه علمه وان لم يرد السبع كالاسكار للتحريم
فان كونه مريلا للعقل الضروري للانسان وكونه ماسه للمخ فيه ما لا يحتاج فيه العلم به الى وجود
سبع سال السبه ما اذا حاولنا الحاق ازاله الحث بانه الحث جامع كونهما طهاره براد للمعلومه بان
الجامع وصف سببهما اذ لا يظهر ماسه الحكم المذكور لكنه نوع الماسه من جهة انه وجامع فيها
اعج ازاله الحث كونه طهاره للصلوه وكونه من الحث والسارح يدا عباد الاول حسب علمه حكم
بعض الماسي الملوه والطواف ومس المصطف ولم يعبر اليه في سبي من الصور فظهر لنا ان العباد ما لم يعبر
اصلا الحكم علوه عن المصطف اقرب واشتب من العباد ما اعبر في واجبه علوه عن المصطف فظهر بان
ذلك ان الوصف الذي اعبره كالطهاره للصلوه مناسب الحكم الذي هو بعض الماسه فيه مصلح
وان السارح حسب اعبره تلك الصفة اما اعبرها للاسماء على تلك المصطلح وهذا معنى سببه
الوصف **مسئله** يعارض العلم هو سببهها في اذكي الذي مع سببهها في بعض بعض
خلاف ما يفسره معارضه اما في جميع الافراد او في بعضها وحسب يحتاج الى الترحيح والماء في
اسماء الفلاس على العلم بعلها يدور لوليه في سبها بطالع كونه فليس كذلك معناه يقول **ان المعارض**
العلم رجح الى الترحيح لبعضها بان يوجب معارضه في سببه على المعارض **كالاخبار** المعارضه

فان يعارض العلم السببه لانه امارات كعارض الاخبار الطسه و قد مر في بعض الاخبار ما اذ اردت
الى هاتين **مسئله** اذ قد عرفت الا حيل الى الترحيح والرجح به العلم وجوه عدة ذكر بعضها ههنا
اذ استمعنا موضوع آخر يرحج احد المعارض **ابا نفقه طريق خودها في المعارض**
بان يكون وجودها فيه مقطوعا به او مضمونا بالظن الا على وطرف وجوده فيكون دون ذلك ماله
في الوصف طهاره جامع ولا يفسر الى السبه كفضل النجاسة مع قول الآخر طهاره حكمه مفسر كالمس في السبه
ابا نفقه طريق خودها علمه بان يكون دليل عليها النص والاجماع خلاف الآخر ودليل عليها السبب لا الاستدلال
ابا نفقه طريق خودها دون الآخر في سببه في افاده ذلك للوه كان يعلم وجوب السببه في الوصف
انما بانه غايه كالحج والصوم او يكون حكما **حظرا او جوبا دون علمه في رخصتها** وسببه في نافي الترحيح
وجه التخصيص ذلك الترحيح وذكره للاول في علمه في عدم ماله في مسائل ذلك والمسال اما مراد للفرع
لا للتخصيص بعلها حرمه المتعاضد لاكمال الطهر حتى يحرم في النور والتعليل بان الوصف عبادته فيجب
السبه لا طهاره جامع فلا يحسب كون مضمونا اذ لم يرد من سببه في العلم بوجوبها مع رخصتها
بذلك كما من النفسه عليه **ابا نفقه طريق خودها** وذلك بان سببه احد من غيره اصول دون الآخر
على خلاف اعادة ذلك للترحيح كالتعليل الوصف بانه عبادته كالصلوه والصوم والحج خلاف بعلها بانه
طهاره جامع اذ لا اصل له الا ازاله النجاسة **ابا نفقه طريق خودها** فسوى الى العباد سببه في السبه
الآخر ههنا في شرحه وقد قدم لهذا الوجه وحده مسله ورحج عنه انه لا يفسر الترحيح
وسببه في باب الترحيح اعادة هذا ايضا على نحو ما ذكره هنا وسببه كرسا من احكام المعارض ايضا في باب
المحتمل واما محتمل بانه امارات الى السارح بذكر ذلك العادل والمعارض بانه كان المالم على ذكر التكرار
و مراعاة التجار والماحتصار **ابا نفقه طريق خودها** سببه من اصول **عشره** ولا يظهر في انه قد اعبر بذكر لقوله
سببه في اصول **ابا نفقه طريق خودها** او **ابا نفقه طريق خودها** او **ابا نفقه طريق خودها** كالعلم في السببه
مسئله هذه عدة امور قد سرت في العلم والحق انما لا يسطرط ويذكر في اساد كاحكام طهاره
اخر في سبها كون علم الحكم الوجودي وصفا بوسا والمخارانه **سببه كون العلم اسما ووصفا**
سواء كان الحكم بوسا او بغيره فالمعنى بالمعنى كالحرم بالاسكار والعدم بالعدم كعدم بقاء التفرغ
عدم العقل والعدم بالوجود كعدم بقاء الحرف بالاسراف في عكسه وهو محل الحادوك الصمد بعدم
المسال التي معرفة كون المعبر معبر امر وجودي وهو معبر بالبحر في المعبر مع اسما المعارض في هذه علم
خروجها عدم واما وجوده عدم فهو عدم وجود علمه وجودي فينبط لتسلط الحكم الكلي وكذلك الدوران علمه
لمعرفة كون المدار علمه وهي وجوديه والدوران عدمي لانه عباره عن الوجود مع الوجود والعدم مع
العدم واما وجوده عدم فهو عدم فوكلم العدم في الصور من سبها لآخر فلهذا لا حقا ان في التفرغ كعدم
الا مجموع العدم وعدم المعارضه ولا ينعى كون العدم جواله سوا هذا والحريه في الدوران اما طهر
والوالم سببه احد يقول العلم كذا وعدم كذا مع كبره السببه والسببه ولو كان صاحب التبع ولو قليلا
فلهذا قد سببه فانه لا يوجب بان يقال علمه الاجبار عدم الاضانه او المخاره وعلمه بصرف الوكي
في ماله من سببه عليه المحسوس وعدم العقل والعدم عن العلم بالعدمه بعبارة وجوده وافتح
وعدمه بالمعارض العدميه مجرد دعوى **وسبها** ان يكون ذات وصف واحد كالاسكار في جوده الخبر
والمخارانه محوران يكون اما **مسئله** او **مسئله** من وجوه متعدده وقد مر في **الفصل** **عشره** فانه علمه في

لا تفرقه

21

على وجه الاتفاق بأن **المرجع** قد ذكرناه من تفصيل أركان العياش وحررياه وما يصل بذلك من الشرائط
والمسالك فهو الأصل والاساس والدارس العراس فهو **المقدمة** اذا لم يسطر لماسه وبقطن لمعاصيله
ومردوه ومعانيه فان المرجع بعد الاعراضات الى المباشرة على احوال شي ما ورد فيه من حيث قد
جمع بين فصلي الاتحاد غير المحل وطى كنه المطبات الذي هو ملك محاسن التعريف والمعارف وبوشطنا
وحرر الامور الاوسطا فهدا عذرنا بين الضاحك والعباس فيما نعتق من هاهنا وقال بعض جهلاء البطار
ومن طال ان يعرف من بحر السار ان الكلام على العياش ما حصل بذلك قد ابطى عليها وما لم يتخرج تحتها
فهو بطر حدى يسمع سريرة الخدال التي وضعتها الخديرات باصطلاحهم فان لم يتعلق بها فابده ذنبه
فدعي ان سمح على الاوقات ان تصعبها وتبسطها وان يتعلق بها فابده من حم سر التكام ورد كلام المياطين
الى محرم الخصام كذا لا يذهب كل واحد غرضا وطولا في كلامه حتى تراعى مقصد نظره فهي قابله ليست
حسب اصول الدرس الفقه بل هي من علم الدين فمعي ان نفرد بالنظر والتمرح بالاصول الى مقصودها تليل
طريق الاحكام المحتمل من كلامنا هنا سمر منه هذه الراية وبلوح عليه من كلامه لائحته والحق وهو
المضاف ان محرم المقداد العار وبعده وان ذكره هو الاول اقل لم يكن المعاني في نفسه وبوطيه وان الحكم
على ذلك نقله المحرم لا يلقى فانه يدور على فهمها وطب المحقق وتعليق اذكرها وسلمها كاهل المدفق
وسين بها كالحال من المدقق وتصح بها ما الدين الطرف واذا عرفت ذلك ونسلك انصار تلك المسالك
وعدم تنويع ارجاها من الحكماء والاولى سرف السلسل من كوس المحقق والخاص عن سلوك سائر الطرق
واذا كان غرضه الدرس واسطه هذه المحقق قد طبع في خصوص مباحث الاعراضات كل مبلغ وانما ذكر
عالم سبق اليه فلم يسو لساوى افعاله اثاره والاسضاء بانواره بل الى احسان ثماره والمعارف من تثاره
فيعول **الاعراضات** الواردة على العياش في باب اسبابها ما يرد على غيره وانما اولها عواذره في تلك كونه
فليكن بالتمسك اليها كلها راجعة الى مبع او معارضة والا لم يسمع وذلك لان عرض المستدل لا لزام باس
ما ادعاه بدليله وعرض المعترض عدم الالزام بجمع المستدل عن اسانف مدعاه بدليله والامان بدليله
لكون نصته معدومة لصالح الشهاده وبطلانها عن المعارض لسد مساهدته ويرت عليه الحكم
والدفع يكون بعدم شهاده الدليل او نفاذها بعدم شهادته الدليل بالدفع في صحته مع معدومة
من معدومة بطل الدليل عليها وهم يعد مساهدته بالمعارضة ما لها ومها ومع سوف حكما في الا
لكون من الفسليين والاعلاق له مقصود الاعراض ولا يسمع ولا يعزل عليه ولا يسعول بالحوادثه واعلم
ان اللهمه قد جمع تفصيلا وذلك واضح وقد جمع اجبالا وطريقه ان يقال لو صححت معدومات دلالة
وهي جازية في الصور القائيه لوجب ان تثبت الحكم فيها وانه عبرات وهذا هو البيع احوالها هو البعض
وقد نفى بالاحمال منه البعض المذكور في علمه العياش وايضا فان المقدمة اذا مبعث البعض
للمدعي لا فامة الدليل والمعتزم مع معدومات دليله عليها ومعارضه دليله عليها والمراد بالبيع
ما مع المنع تفصيلا واحمالا على مقدمات دليل المدعي او دليل المقدمة وبالمعارضة المعارضه لدليل
المدعي اول دليل المقدمة هذا ومن رام في مثل عدد الاعراضات حصرا علقنا وقد تركت شططا
شما وهو امر للاصطلاح والمواضع فيه مدخل لكن لا بأس بالاضح للمعرب فنقول ولا احاسنا
وتقن في مبع كل حسن هذه النواحة التي تدرج تحتها وبعد بعض الاحاسن وبعض انواع كل حسن
يظهر ان الاعراضات خمسة وعشرون وان احاسنها سبعة وذلك ان المستدل يلزمه في العياش

المدينه
الليق
المعروف
بما
مع نظام
لعموم
وشلا منه

وعى غيره نهم ما يقوله سما في بعض مدقاه واذا اندرج الى العباس ولا بد ان يكون من كمال
العباس لعدم ما ينفرد عن ذلك بعبارة واحدة وهي حكم الاصل وعلمه وسوء العلم في الفرع ولا بد
من ان يكون ذلك على وجه يتقدم ثبوت حكم الفرع وان يكون ذلك الحكم هو المطلوب الذي ادعاه اولا
وتناق الدليل المدعى مع مقدمات سوجه على كل مقام حسن من الاعراضات سوجه فيها على
مقام التهم الحسن الاول وهو نوع واحد وعلى مقام التمكن الحسن الثاني وهو نوعان وعلى مقام اسباب
حكم الاصل الحسن الثالث وهو نوعان وعلى مقام اسباب علمه الحسن الرابع وهو نوعان وعلى مقام
نوعها في الفرع الحسن الخامس وهو نوعان وحسنه وعلى مقام اسبابه مدعى حكم الفرع الحسن السادس
وهو نوعان وعلى مقام كون ما ثبت هو المدعى اولا الحسن السابع وهو نوع واحد بمعنى ان الحسن
الوحيد محصور في نوع واحد وقد حصرنا على الاصطلاح المنطقي من سبعة الممدوح نوعا والممدوح فيه حسنا
احسار الله لكثرة ما ينفرد على اصطلاح الاصول وهو العكس ولا يصاحبه في الاصطلاحات الحسن
الاول وهو ما سئل بالانضمام لمدعاه او غيره وعدم لان الحكم الاول في وهو واحد ليس
الاوثنى **الاستفسار** والاستفسار طلب التفسير وهو طلب ما في معنى اللفظ وما علم انه يرد
على بقدر المدعى وعلى جميع المقدمات وعلى جميع الادلة ولا سوال اعم منه وانما يسبح اذا كان في ذلك اللفظ
اجمال او غرابه والافهم يعرف لفايده المداورة ما في حكم لفظ نفسه لفظا وسلسلا ولك
فصل ما يمكن فيه الاستنباط حسن فيه الاستنباط وما في كونه على علم المعارض اذا اصرعه فان
وضع الالفاظ للبيان والاحمال فيه دليل جدا وانما البنية على مدعى خلاف الاصل وسأله ما يفسر
اطلاق اللفظ على معنيين ام اكره لا تكلف ان المساوي وان كان الاحمال لا يحصل الا به وهو قد ادعا
الاحمال فكانت بطلان الوفاية لكنه اعترضه ذلك لعرض ولو كلفه ذلك لفظ الاستفسار وبقي
الكلام غير مفهوم ولم يحصل مقصود المداورة وسأله اذا قال في المكره يختار فيقتصر منه على كونه
معنا ما يعني بالمختار فانه يقال للفاعل القادر والفاعل الراغب فمدعى عن الاحمال واما المداورة
فما لها ان يقول في الكتاب المعلم باكل من صديقه ايد لم يرض فلا تحل فدرسته كالسيد فقال ما يعني
المدعى ما معنى لم يرض وما العريضة وما السيد وما علم ان المعارض مع انه لا يكلف سائر المتساوي
ولو التزمه بمرعاها فما كان من المناقاة فمدعى عن الاحمال واما المداورة فمدعى عن الاحمال وكان
جيدا وقاما التزمه اولا والخوارق **الاستفسار** سائر ان ظهور اللفظ في مقصوده ولا احمال ولا
غرابه وذلك اما باللفظ على اللفظ واما بالعرف العام او الخاص وبالعبار المحصورة معه **فما**
ذلك في الاحمال ان يستدل بقوله تعالى حتى تكثر روحا غير معلوم له ما الكماح فانه يقال للوطا
واللعد سريعا فيقول هو طاهر في الوط لا يتقاه الحقيقة السريعة او في العهد طهر الحقيقة اللغوية
او في سبب الاسناد الى المراه يعني العهد فان لفظ الكماح يعني الوط لا سيد الى المراه فدرسته
لما سبب يعني كونه للعهد على هذه البعاد بمرور مع الاحمال وكذا تكفي في مع الاحمال لو قال وفترته
الاسناد الى المراه يعني احدها وان لم يكن كما في مقصود المستدل وقيل بغيره انه مقدمه اخرى
وهو انه لما لم يظهر في احدها وليس بظاهر فمدعى مقصود المستدل انما وان يظهر في
فان غير المستدل عن ذلك كله كما في حال المختار فالتدبير فيقول المراه الفاعل القادر **فما**
في الغرابه اذا قال في قوله القيام سدا مجرد عن العابة فيفسر كما في الحقيقة فمال المداورة ما الغابة

فانه ليس من موضوعات اللغة ولا اصطلاح الفقهاء وانما هو من اصطلاح الفلاسفة فانه
من التنب سدا والمقصود غايته والعبارة ادعى انه لا يعرفه صدق فيه **واحواف**
دعوى ظهوره ما ذكر من الطرق بان مدعى انه يتبع لذلك في اللغة او في القرون او غيره فان كان
في ذلك الكمال المقام قال في هذا الاصل الكمال ونقول لم يرض لم يقم والعريضة الضمير والسيد السيد
وان لم اذ اسره وان يفسره ما يجوز ان يقال فيه حقيقة او صارا او نفلا او الاخران
من حسن اللفظ يخرج ما وصفت له المداورة في الظاهر **الحسن الثاني** وهو ما سئل عن
الاستدلال بالعباس في تلك المسئلة فان مدعى العريضة يمكن الاستدلال بالعباس المحصور فهو سدا
المختار ليس في ذلك لان اعتبار الفليس في مقابلة النص لا يكون وان كان وصفا ويركبه صحيحا لكونه على
المجته الصاحبة لغيره في سبب الحكم عليه وان مدعى المستدلك من العباس المحصور فهو سدا الوضوح
كان المقصود مدعى ان المستدلك وصح في المسئلة فاشا لا يصح وهو في هذا نوعان **الاول**
سدا الاعراض وهو صالحة العباس للنص وجواب هذا الاعراض باحد وجوه الطعن سدا النص
ان لم يكن متواترا بانه مدعى ان موقوف او منقطع او اولا في ذلك وليس بعد **الباقي** مع ظهوره فمدعى
كبح عدم او بغيره او كدعوى حال **المالك** ان سئل ظهوره وندى انه شوا المراد عن طاهر المحصر
ادعوا او اخبار بدليل مدعى على الطاهر الدافع القول بالمركب بان دعاه على طاهر وادعوا ان مدلوله
لا يحكم العباس الحاضر المقارضة **فما** اخر مثله حتى ساد النص فمدعى ان
مدعى ان فاشد مما يحل مدعى على النص انه احسن النص ويقدم لما في خصص النص بالعباس
واما انه مما يتبع حكم اصله نص اقوى مع القطع بوجود العلم في الفقه ومثله يقدم على النص واعلم
انما يرد ان كل نص يمكن فيه هذه الوجوه بل قد يمكن بعضها فمدعى ما سأل عنها وقد لا يمكن شي منها فمدعى
الدائرة على المستدلك **فما** ذلك ان نقول في مدعى ان كونه لغيره في قوله تعالى ولا يا خلوام لم يذكر اسم الله
باشي التسمية وقول المعارض هذا فاسد الاعراض لانه خلاف قوله تعالى ولا يا خلوام لم يذكر اسم الله
عليه وقول المستدلك هذا ممول مدعى عدة الاوقات بدليل قوله اسم الله على قلب المؤمن سيما اول التسمي
او يقول هذا العباس راجح على ما ذكر من النص انه فاش على الباشي المحصر عن هذا النص لا يحتاج
لما ذكرنا من العلم وهي موجود في الفرع وطعا فان قال المستدلك ذلك فما للمعارض ان يدعى
بن العباد والعباس فمدعى الكون العباس مما يقدم وقول القامد قصد المكر مقصرا خلاف
الباشي فانه معدور فليس كالباشي له ذلك لانه من المعارض لا سعي من قسما لا اعتبار وهو سوال اخر
فمدعى فتاد الانتقال والاعراض صحة اعتبار ان المعارض بعد ذلك **النوع الثاني** سدا الوضوح
فما حمله ابطال وضع العباس المحصور في اسان الحكم المحصور وذلك لان الجامع الذي سببه الحكم
قد سبب اعتبار من وصف واحد لا سببه التقيض واللام يمكن
مدعى في احدها تسبوت كل من البصير مع الوصف بدلا من الآخر فلو فرض معهما للزم انهما في ان
يؤب كل بغير الآخر مثاله ان نقول في التسمي في قوله التكرار كالا سببا فيقول المعارض المستد
لا سببه التكرار لانه سبب اعتبار في كراهه التكرار في المستد على الحق وجواب هذا الاعراض بان
وجود المانع في اصل المعارض فيقول في المسال التكرار في الحق انه يعرض نحو التكرار وانما هو التكرار

الاول

١٠ اعدوان بمعارضته بالحارج لا يمكن ان يكون هو جرح العلة لانه لا يصلح للاستقبال وقد
 اختلف في قول هذه المعارضة والمختار هو انها لا تصلح لبيان لزوم
 من عدم القول بالانفصال لانه لا يصلح في الصورة الاولى او الحرة في الصورة
 الثانية من تركه من وصف المستند والمعارض والافعال المحض للطعم بذكر دون القوة وما المحض
 لوصف المستند في الصورة الثانية وكل من فوده كالمقد والعدوان بالحرة دون الجرح فكان الحكم
 باستقلال وصف المستند او حرة دون استقلال وصف المعارض او حرة عنك الساكنة في العلة
 من غير مرجح في الوجود والواحد في كل واحد مما يدعيه المستند والمعارض بالعلية والذكر
 المعارض في الصورة الثانية هو المجموع المركب من وصف المستند والوصف الذي اداه المعارض وعلمه
 لا ياتي عليه الجرح الاول الذي يدعيه المستند باستقلال وحده يكون وصف المستند على مستقلة
 وعلمه غير معرضا بغيره بل على حدة ولا يكون المعارض فادخله ولا يصلح انما في الصورة
 الاولى فانه اذا احتمل ان يكون العلة هي الطعم وان يكون القوة وان يكون المجموع كان الحكم بالعلية الطعم كاشرة
 المستند حكما ما طلا وانما في الصورة الثانية فانه كما يحتمل ان يكون العلة هي الجرح الاول كما في المثال القدر
 يحتمل ان يكون المجموع المركب منه ومن كونه بالحارج حتى لا يكون العلة الواحدة والاولى باستقلال الاول
 ويعدو الخلة حكم واحد وعرفت ان المعارض مقبولة والحجج بعضها من وجودها مع وجود الوصف
 مثل ان يعارض القوة بالكلية فيقول انما كذا في العلة بعد رضى الرسول وكان مرجح موزونا
 ومبنيها المطالبة يكون وصف المعارض من غير فعال ولم قلت ان الكمال معبر وهذا انما يشرح من المستند ان كان
 مبني للعلية بالمناشئة حتى يحاج المعارض مع معارضة الى بيان ماسية محلا واما اذا استدل
 كون الوصف على الاستر معارضة المعارض بوصف اخر فانه لا يصلح المطالبة بالناشئة لان السركا في
 الدلالة على العلة بدون الناشر ومنه بان حقاؤه ومبنيها عدم انضباطه ومبنيها مع ظهورها
 مع انضباطه لما على ان الظهور والاضباط شرط في الوصف المتعالية فالرد في دعوى صلاح الوصف
 عليه من سائرهم وللصادق فيها ان من عدمها وليست في وان رطاب بيان وجودها لو مبنيها
 ان من كون وصف المعارض على الاستر معارضة المعارض التي سطنتها المطمعة مثاله ان يقول الرد
 على الاستر فيقول المعارض بل مع الرجولة لا يماطنة الاقدام على حال الحمل او نعتا وذكر من الرجال
 دون النساء فيجب المستند بان الرجولة ولو بها مطننة الاقدام لا تعبر والاليم بقول مطوع الذين
 لصنف احتمال الاقدام فيه بل هو اضعف من احتمال في الساو هذا لا يقتل فيه حيث سئل ان الرجولة
 مطننة اعبرها السارح وذلك كبره المكرة السقر لا يمنع من الرجوع في حقه لعله المسفة او
 المعبر المطننة وقد وجد في مقدار الخلة لعدم انضباطها ومبنيها ان سئل استقلال الباقي بالعلية
 في تصور ما يطاهر من اجماع مثاله ان يقول في رد رضى اساءة او العكس بل يدعيه فيقتل
 كما لم يدع معارض بالكلية بعد الايمان فيثبت التبدل معبر في صورة ما لقوله من بدله فانه
 لهذا ان المعبر للمعبر فلو علم فعال فيثبت عسائر كل سبيل للحدب لم يسمع ان ذلك انما في الفرع بالبر
 دون الفاسد في المعبر بالاعمال والمقصود ذلك وانما المستند لانه عاما اذا لم يعرض للقيم ولم

في الاستدلال

في الاستدلال

في الاستدلال

استدلال

لان بيان المجازفة اما بدليل المستند وهو العلة او بعين وباسم له محصورة فالعلية عرفة
 واما هذا فيقال ان يفسر الجرح على السمع او السمع على الجرح في عدم الصحة بجامع في صورته والمنسحب
 حين حاول الحاق الجرح بالسمع او العكس فعدايت في الفرع حكما ما لا يلحق الاصل والمعرض بعد
 تسليم علة الاصل في الفرع يقول ان الحكم مختلف فان معناه عدم الصحة في السمع حرمه الاسماع بالسمع
 وفي الجرح حرمه الماسرة وهي الحذفان حقيقة وان اشارت باليد فلا يكون والمطلوب
 متساوية حقيقة مما هو مطلوبك غير ما افاده ذلك والدليل ان اصب في غير محل النزاع
 كان فاعيد لان المقصود منه ايات محل النزاع والحجج ان البطلان في سبب واحد وهو عدم
 برت المقصود من العلة عليه وانما احذف الحمل لانه سعاد مكافا واحدا في الحمل لا يوجد اختلاف
 الحال فيه بل اختلاف الحمل شرط في العلة ضرورة وكيف جعل شرطها معا عنه فلم يمسأته
 ابدال الباقي العلة وحاشا له دعوى المعارض ان وجود الجامع في الفرع يستلزم حكما ما لا يلحق الحكم الذي
 يسهل المستند ويعبره وذلك انما يشرح المعارض مذهب فلم يمسأته بل ان يذهب المستند لباقيها
 او ابطاله لمذهب المستند اسدا اما يحاج او بالبرهان الصريح الاول فليست صحيحة مذهب مسالها ان
 يقول الحق في الاعتكاف بشرط فانه الصوم لا بد له وان يكون بحده فربه كالوقوف بعرفة فيقول السامع
 والاسرط فانه الصوم كالوقوف بعرفة الصرب الباقي فليست ابطال مذهب الحكم حكما ما لا يلحق
 الحق في مثله ان يمسأه الراش بعد بالربع عصوم من اعضا الوصف ولا يكتفي اقله كما ان الاعضاء فيقول السامع
 ولا يعبر بالربع كما ان الاعضاء ومذهب السامع انه يكتفي بالاول ولم يسهل العلة الصرب الباقي فليست
 لا يبطال مذهب الحكم البراهمة مثاله ان يقول الحق في سبب غير المرى سبب معا ومنه ولا يسهل في حصار الردية
 كالنكاح ووجهه في قول السامع هذا ان من قال يصح مع المجهول والحصان الردية فكان حصار الردية ازم
 للصحة عند فاذا السفي الملائم وهو حصار الردية اسفي الملائم وهو الصحة والمستند حين حاول الصرب
 الاول الحاق الاعتكاف بوقوف عرفة في عدم كونهما فزده بجامع كونهما لسا وعدايت حكما ما لا يلحق الاصل
 لكن المعارض من محالهما بان كون الاعتكاف لست فزده معا انه بشرط فانه الصوم فليست فان
 وكذا في مثله في الراش في المستند عايد التحكيم اذ حقيقة عدم الاكتفاء بالاول والمعرض من محالهما بان
 معناه في الفرع البعد بالربع وفي الاصل عدم البعدية وكذا في مثله مع العايد فصد مما لا يلحق الحكم
 حقيقة الصحة مع الحمل باحد القوسين وقصد المعارض بان محالهما في الباقي في الفرع مفردة بحصار
 الردية لا في الاصل والجامع في مآش المستند المعارض في جميع الصور الثلث واحد فيكون مقبولا والحق
 ان العلة باعسامة وانما سؤالا لبيان راجح الى المعارضة لان المعارضة دليل ريب خلاف حكم
 المستند والعلة قد لا لانه نوع من المعارضة محصور وان الاصل والجامع معه سرك من مآش المستند
 والمعارض وقايد ذلك انه في الخلاف في قتوله ويكون المختار قوله لانه اولي القولين في المعارضة
 المحضة لانه انما من الاستدلال فان قصد عدم دليل المستند لانه انما في الباقي فزده فانه مانع
 للمستند من الرجوع لان الرجوع انما يصور من مآش وهذا الدليل واحد الخمس السامع هو الوارد
 على قولهم بعد ايات الحكم في الفرع وذلك هو المطلوب فمذهب المعارض فيقول انما في النزاع وقد
 باق وذلك لاجتماع الاعراض وهو اعراض واحد يسمى القول الموجب والحجج بالبيان بل في سبب واحد

في الاستدلال
 في الاستدلال
 في الاستدلال

ff. 11. v.

^{٢٧}
و هو ما ورد في نسخة اخرى من المخطوطات

[illegible]

كان حسنا الحامس المسامحة عكسا كالاساس والحلل فاما المبرهان ولا توجد ما للنسب له
اساس ولا يحل وقد يحتمل في كل ذي اساس يحل بوجه آخر وهذا ان يحرك فيها الرابع وهو ان
الشيء والنسب طرد او عكسا فمصدق كلما لم يكن له اساس فهو محال وكلما لم يكن محتملا فله اساس
والجواب فيها الثالث ولا تصدق كلما كان له اساس فليس محال وكلما كان محتملا فليس له اساس واذ
قد عرفت انقسام الملازم بحسب موادها فليصير مثله من الاحكام المستغرقة كالاول وهو ان
السويين كما يقال من صح طلاقه صح طهاره والملازم هو انما يستلزم بالطرده وهو انما يستلزم
بصح صح طلاقه صح طهاره وبمركب بالعكس هو انما يستلزم فوجدنا كل محتمل صح طلاقه لا
صح طهاره حاصله المستلزم بالرد وان ولكن على ان العدم ليس جازما لعدم المادي وهو انما يستلزم
المعي المادي لم يستلزم المسه في الوصله بسطر في السهم وهذا ايضا مستلزم بالطرده وهو انما يستلزم
كما هو المالك وهو الملازم السوي والشيء ما يكون مباحا لا يكون حراما الرابع وهو انما يستلزم
والسوي ما لا يكون حراما لا يكون حراما وهذا ان يقر ان سوف الثاني يسمى او من لوازمها ان ياتي
اللوام بدل على سائر المله مات **مسئله** وجميع انقسام الملازم تتبع محقق اللزوم من نفي
وايات ومحقق الملازم ويرد من الاستدلال الخمسة والفتوى الواردة على القياس جميعها ما عدا
المسئله المتعلقه بنفس الوصف الجامع لانه لم يكره فيه وصف جامع **باب**
الاجتهاد والاسس والمسلطه وسبع اشكال في تعريف كل منها وما سطرع عليها من
مفهوم المجتهد والمجتهد فيه وصفه المصنف والمسلطه في المشتق في واحد بالانا واحد
للمسلطه والاجتهاد لغيره بالهم وذلك بصفه الاتحاد وعدم الاتحاد لكل منهما عن الآخر والافراد
مسئله الاجتهاد في اللغة عمل المجتهد وهو المسئله في امره الاجتهاد في عمل جرح
البراه ولا يقال اجتهاد في عمل السادكه وله في الاصطلاح معان **اعلم** وانحصار **اعلم** هو **مسئله**
مسئله الاجتهاد في اللغة عمل المجتهد في امره الاجتهاد في عمل جرح
البراه ولا يقال اجتهاد في عمل السادكه وله في الاصطلاح معان **اعلم** وانحصار **اعلم** هو **مسئله**
منه **مسئله الاجتهاد** في اللغة عمل المجتهد في امره الاجتهاد في عمل جرح
البراه ولا يقال اجتهاد في عمل السادكه وله في الاصطلاح معان **اعلم** وانحصار **اعلم** هو **مسئله**

مسئله الاجتهاد في اللغة عمل المجتهد في امره الاجتهاد في عمل جرح البراه ولا يقال اجتهاد في عمل السادكه وله في الاصطلاح معان اعلم وانحصار اعلم هو مسئله

في ص

city

وقال الفقهاء اجتهاد عن استخراج غير الفقهاء وسعده والفقهاء من انصف بالفقهاء وقد عرفت ان
الاجتهاد هو العلم بالحق لا وحده لهذا الاجتهاد فانه لا يصير فقهاء الا بعد الاجتهاد والحق
الا ان مواد بالفقهاء العرفية الاحكام على ما شئتم طاهر كلام القوم انه لا يصير فقهاء عن مجتهد ولا
مجتهد عن فقهاء على الاطلاق نعم لو استلزم في الفقهاء الجهل لكل وجوب الاجتهاد في مساله دون
محقق مجتهد في نفسه هذا هو سلب الخلاق الفقهاء على ان يعلم الحق وان لم يكن مجتهدا استغنى وقد علم
من ذلك انه المجتهد في نفسه حكم على من عجز عنه طريق هو ايضا المستغنى اذ لا استغناء في المسائل العقلية على
القول الصحيح لوجوب العمل بها بالنظر والامسار لا كما ينبغي وان المجتهد والمنصف انصف الاجتهاد
والمستغنى خلافه وان لم يعلم بحرك الاجتهاد فكل من ليس مجتهدا في الكل فهو مستغنى في الكل وان قلنا بغيره
فهو مستغنى في كل من ليس مجتهدا فيه جفت فاما هو مجتهد فيه وان بعضهم المجتهد من انصف الاجتهاد وله
سلطان الادب معرفة الناري وصفاته وصدقها التي بغيره وسائر ما سوف عليه علم الايمان كل ذلك
بالله الاجماليه وان لم يغير على العصور والمفصل على ما هو في العلم في علم الكلام السابق وان يكون
عالم الادراك الاحكام واساسها وطرفا سائرها ووجوه دلائلها وبفاضل سائر ابطالها وامراتها ووجوه
برحمتها عند تعارضها والنقضي على الاعمال الواردة عليها فيحتاج الى معرفه حال الرواه وطرف
المرج والعدل وانقسام النصوص المتعلقة بالاحكام وانواع العلوم الادبيه من اللغة والصرف والحج
وعند ذلك هذا في حق المجتهد مطلقا واما المجتهد في مسئله فكله ما يتعلق بها ولا يصير الجهل بالاسس
بها وقال الكوفي سطر المجتهد ان يكون محيطا بدارك السمع متمكنا من اسرار الطر فيها وان يكون
عدا وهذا سطر يقول فتواه لا سطر اجتهاده في نفسه ولا بد من معرفة الكتاب وما يتعلق بالاحكام
ان يكون عالما بخواصها وبمكر عند الحاجة من الرجوع اليها ولا بد من معرفة الاحكام المتعلقة بالاحكام
ان يكون عدله اصل مصحح في حقها ويعرف موقع كل باب حسب يمكن من الرجوع اليها وان كان على حفظه
فهو احسن واكمل ولا بد ان يميز عند موافق الاجماع بحسب يعرف ان ما ادعى اليه اجتهاده ليس مخالفا
للاجماع فان يعلم انه موافق لمذهب او واقعه في حده لا حوض فيها لا لاهل الاجماع ولا بد ان يكون متمكنا
من الرجوع الى السلي الاصل والبراه الاصلية وان يعلم انه لا يقهر الاصل في ما ليس به لا بد من معرفة
انقسام الادله واشتقاقها وسرايطها ومعرفة ما سوف عليه معرفة السارع من حدود العالم
وامعاره الى ضائع موضوعات مما يجب متنازه عما يقع ما عدا الاسس ما عدا انما هم بالمعجزات وهذا في الحقيقة
من لوازم منصب الاجتهاد وواجبه لا مقدما وسرايطه وما بد من معرفة اللغة لولا ما قد
ما سئلوا بساط الاحكام من الكتاب والسنة ومن معرفة الناسخ والمستوح منها وينبغي في
السنة خاصته الى معرفة حال الرواه وبمكر الصحيح عن القاسم والمفصل عن المردود والمحقق في
ذلك ان يكفي بتعديل الاسام العدل الذي عرف صحة مذهبه في التعديل والتجمل لا بد من علم الحديث
وعلم اللغة وعلم اصول الفقهاء واما الكلام وفروع الفقهاء ولا حاجة اليها كيف والفروع
تدبرها المجتهدون ويحكمون فيها بعد تياره منصب الاجتهاد نعم انما يحصل منصب الاجتهاد
في زمانا ما رتبته فهو طريق تحصيل الدين في هذا الزمان ثم هاهنا قد عرفت ان المجتهد في الاجتهاد
وهو انما اجتهاد كما انما في حق المجتهد المطلق الذي يقع في جميع السمع وليس الاجتهاد نصبا
لا يحرك بل قد يكون العالم مجتهدا في مسئله فيقف الى ما سئل في ذلك المسئلة لا عدا الاجتهاد بالخير

ومو

المبرك ان اقران الاجماع بالاحتشاد يخرج من ان يحوز بها الفتنة فذكر كذا احتشاد الرسول
فدا من به قوله وهو فاطح محرم لذلك بها الفتنة فلا يكون حوار المحالفين من لوازم احكام
الاحتشاد مطلقا بل حسب لم يقرن به فاطح ولا سلم حوار بها الفتنة **فروع** الخلاف في وقوع
على ما ذهب اولها وهو قول اهل **الشيعة** انه وقوع في المار او الحروب وان موافق الدعا
ولا يطع لوقوعه **والاشعاع** في الاحكام الشرعية التي لا تتعلق بذكرها باسمها وبه قال
عم عدل يطع انه **ليزك** منه قلة ذلك بالفتنة وهو قول **سائون** **وغير** مطلق
والله ذهب الى الخلف وعبره من المحققين **فصل** **الاول** في الوقوع **في الارواح** وامور الدنيا
من ذلك ادنه للمحققين بالخلف ولولا انه عن احكامها لما غلب عليه قوله تعالى عفا الله عنهم اذنهم
اذ فعل ذلك لا يكون عفا على بالوحي وامام اعدا ذلك ولا دليل على وقوع الاحتشاد فيه والاصل عند
فالوفا على الله تعالى عفا الله عنهم اذنهم وقالوا لو استقبلت من امرك ما استبدت لما شغب
المهدي وسوق المهدي حكم سرعي اي كبر على ولا ما على احوالها فعلت ومسل ذلك لا يستقيم الا بما على الذي
ولما استسلم ان سوق المهدي كان احتشاد بل كان محسرا من القواب والافراد فهو كحصول الكفارة
وليس احسار من ذلك بظاهر عليه الاحتشاد هو كذا ومسل ذلك لا يستقيم الا بما على الذي
بل فيه وفي مسل ما ذكرناه والمذكرون للوقوع قالوا قال تعالى في حقه وما سطق عن الهوى ان هو الاذني
نوحى وهو طاهر من العجز وان كانوا يطعن فيه فهو عن وحي فهو سفي الاحتشاد فلما ان الطاهر
رعا كما نوا في قوله في القرآن انه افراحي من طاعة ويتشى العزم وان سلطانا سوب العزم ساعلي
ان خصوص السب لا يوجب خصوص الحكم فانه ليس بها هنا ما يقضي الخصم بالاحتشاد ولا استسلم
ان عموم قوله تعالى في ما سطق عن الهوى ساعلي حوز احتشاده فان بعده بالاحتشاد او كان بالوحي
كان بطقته بالحكم المحمدي فطفة نطقا عن الوحي الا الهى لا عن الهوى نعم ما كان احسن نعم هاتين
المسلمات او ايجاب الاحتشاد لوعا به حسن التوسل والسود عن سلطان بعاده اهل الاسرار وان
مسئلة ما خلف في المسائل هل هو من او لا ذلك الاحتشاد وذهب **ع** وهو في كبر
كبر هو المحار الى انه **من القياس والاحتشاد** **والله** وذهب **ل** الى انه **لا** يقال على
ايها ولا بد ولا من محرم على البراع لسواد المعنى الاما على محل واحد ففعل البراع في انه يقال
على كل منهما اذا اريد بذلك انه ليس بدمية وانما البراع اذا اريد به غير ذلك وفي كبره **ان**
انما هي بالدين من القياس ما كان واجبا و**ص** نعم فسمى ما كان من القياس فسمى عن
وذلك حسب مضمون استمراج حكم الحادثة منه ولا يمكن من ذلك غير واحد وكفا به حسب يمكن
منه اكثر من واحد وسدونا حسب بقدر ما عشا ان يحاج اليه وكل منهما يتابع على اصله تحقيقه
الدين هل هو فعل الواحبات او الطاعات على ما ذكره في علم الكلام وانما قال بذلك المقالة
ساعلي انه لا يوصف **بذلك** **الا** **الباب** **الثاني** **في** **القياس** **الشرعي** **والله** **لا** يطلق عليه
ذلك الاسم **فصل** **الدين** **فصل** **الطاعات** **وترك** **الفتنات** **فهو** **جيد** **والله** **لا** يطلق عليه
استمراج لم يستقر ايضا ان الاجماع هم معبود على ان المبدء **والله** **لا** يطلق عليه
فانما اصل **الدين** **فصل** **الدين** **فصل** **الطاعات** **وترك** **الفتنات** **فهو** **جيد** **والله** **لا** يطلق عليه
الاستدلال بانه لا يحتاج محمل البراع فان كون الدين فعل الطاعات هو المسارع فيه اللهم الا ان يقول

17-02-1910

انا نكون على وجهي
ويفسر على مواله ووجهي
الحال جهل الغائب المستر
اصار الى

[illegible]

التفسير
خاتمی

١٥٤

الحمد لله

عبدالله

65

6

[illegible]

کتاب

فولك انه بعد ما فيه من اطلاق لفظ المرشد على معية الحق والمجاري معا فلنا وكذا
بلام من الوجه الاول طلاقه على معية المعقود معا اعني بالنسب والذكر والحق انه يجوز
استعمال اللفظ في طلاق واحد من كل واحد من مدلوله الحق والمجاري مجازا كما يجوز في المعقود
المعقود حقيقة او مجازا على اختلاف الدلائل فلا استبعاد هذا مع الدلائل **واما**
مفاد هو ما يمكن التوصل اليه من طريق **المرشد** الى المطلوب خبري ولفظ ما يمكن دون ما
يؤصل منها على ان الدليل من حيث هو دليل لا يعبر فيه التوصل الى فعل بل يكفي امكانه ولا يخرج عن
كونه دليلا ما لم يطرأ فيه اضلال ولو اعبر بحدوده لم يخرج عن التعريف ما لم يطرأ فيه احد او ارضا
من الطرفين ما يسهول الطرفين وفي صفاته واحواله فمسل المصداق التي هي حيث ادرست
اوت الى المطلوب الخبري والمير الذي من سانه انه اذا طرق احواله او صل اليه كالعالم بحقيقة
الطريق لا يتأمله على سراطه ما هو ان يكون في وجه الدلالة اعبر ما به يسفل الدهن كما يكون للعالم
وصوره بالاخر عن بالذات لا يتأمله ان يذكرها اهل الطريق المعبره هكذا ذكر الاساعده ومساو
خلافة ولو لم بعد الطر فان ارضا العوم حرج الدلائل باسرها اذا لم يكن التوصل بكل طريقها وان
انصهر على الاطلاق لم يكن هناك شبهة على اوراق الصحيح والفاستد في ذلك ففهم منه ان الدليل
بحب ان يمكن التوصل الى المطلوب الخبري مطلقا ولا حقا في ان العالم دليل الصانع والممكن التوصل
الى المطلوب بالطريق الفاستد اما صوره وطاهر واما ما هو كما في قولنا العالم سبطا وكل سبطه
صانع فلان وجه الدلالة ان لست الساطة مما يسفل الدهن منه الى ثبوت الصانع وانما يسفل الى
النبوت من الخرد وفت وان كان قد يعبر الى المطلوب وذلك ايضا انما في لسن من حيث انه وسيله له وقدما
المطلوب ما يحرك الحرج الحد ولو قدما بالصوري احصى ما يجد ولو حرد عمنى ان لا يتحرك سميما انفي
التوصل الى المحمول وقدما اول القطعي والظني فصح على المراهب وان اردنا تحديد الدليل على ما هو في الاصل
فلنا الى العلم **بالعلم** وذلك لان **ما افاد الظن** فاطم عندهم **ول** سميونة **دلالة** لان الدليل عندهم هو ما
افاد العلم الظن واستحسانه هذا التوصل الى المحمول فيكون المشترك من التصوري كما هو في التوصل اليه
والصدق في التوصل اليه الدليل وقد دخل في المحذور وما لست منه ولو قيل ان العلم مطلوب خبري يخرج
التصوري وان ادرجت خبره الاماره على افعالها طلب الى الظن مطلوب خبري واذا قد ذكر في النظر فليست
عن ماهية مفقود الفكر الذي يطلب علم او ظن والعقل هو اسفل النفس شرح المعقولات والقصد ان
اسفلها في المحسوسات الشاملة للمعقولات سمي محسلا ويعد قصد كما في المنام لاسي وكذا في ذلك الاسفل
الفكري قد يكون طلب علم او ظن فشي بطرا وقد لا يكون كذلك كما في خبر حديث النفس في سمي بطرا والفكر
خبري وما بعده فليست **مسئلة** **واما** قد قد عمنى من تحديد الدلائل والا ماره ومنه لفظ العلم
والظن فليست بذلك ففهمنا انها من قولنا اذا قلت ريد قام اولش مقام وقد ذكر في
لفظ سميلا على افاده السعة وسمي الخبر والذكر الحكمي لدلالة على الحكم واهذا اللفظ سمي على امر
في مشتركين سمي سمي او سمي سوا يتعلق بها الاسات او التي على العبر او لا يدخل الشك
والوهم وسمي هذه السمي المتصور من الاسات والتي الصالحة في نفسها لورودها ما عمنى
الذكر الحكمي ان سمي ان تصدق فيها الذكر الحكمي بل صوره بواسطتها فان من قال ريد قام واحد
انه امعنه اذ ان تصور الطرفين والنسبة ولا حرج ذلك ان يكون في نفسه اذ كان النسبة

او بالصحيح

وذكر

واوعدا فليست بواقعة والادعان والقبول لذلك على ما هو حقيقة التصديق الحكم بل قد يكون
ساكنا فيها ويذكر ما يدل على احدها او حارفا باحدها ويذكر ما يدل على الاخر لحوان خلفه لولات
الافاظ فيها وسمي ما عمنى الذكر الحكمي بالذكر البقعي المسمى عند الاساعده بالكلام البقعي وذلك
النسبة من حيث هي هي صورة لا يقص لها من هذه النسبة لكن يتعلق بها الاسات او التي وكل
واحد منها بعض الاخر في من حيث يتعلق بها الاسات ما عمنى نفسها من حيث يتعلق بها التي فلما عمنى
الذكر الحكمي بهذا الاساعده بعض الاسات التي والتي الاسات ولما عمنى الذكر الحكمي يتعلق هو طرفاه
فان النسبة المتصور بينهما القائمة بالنسبة عمنى بها اذ ان هذا طنا **كل** **صدر** **عنه** **الامر**
سوا صدر عنه الخبر على الدال بعين احواله اما الاسات او التي **اما** **الامر** **سقط** وهو
طرفاه **البصر** **بوجه** من الوجه **اولا** مع انه اذا اعبر ما عمنى الذكر الحكمي من حيث لا يحاط به
الاسات او التي بدلا او بعينه ولا يحلو اما ان يحيل طرفاه ما هو يتصلع من هذه النسبة وان كان
في الحقيقة بعضا لما لو حط فقه بوجه من الوجه **اولا** **والثاني** وهو ما لا يتصلع بعينه
بوجه **العلم** **والاول** **اما** ان **يحمل** **البصر** **عنه** **الامر** **لوقد** **اولا** **والثاني** **الاعتقاد** **في** **الظن**
الواقع **مع** كنهه **البصر** **والثاني** **بطا** **فقه** **فما** **سقط** وهو سفل بقدر المحط وهو ما شق
سقطه وكلاهما يحمل مركب **والاول** **اما** ان **يحمل** **البصر** **عنه** **الامر** **لوقد** **اولا** **والثاني** **الاعتقاد** **في** **الظن**
والمرجوح **الوهم** **والمسار** **الظن** واعلم ان المسهر في هذا المقام ان يحل المقسم بالاعتقاد المراد بالتصديق
او الحكم ويقتضي الوهم والشك انهما ليسا بصدق اذ الاعتقاد ولا حكم فيهما اما في الشك فلا طريق الا
والتي مساويان فيه فان كان حكم واعتقاد فاما الحكم فصاده طاهر واما باحدها فلم الحكم والحكم
في القضي العام بالنسبة سوا خبرية بالالفاظ **اولا** ولا سويته ان الساك قد سلف ما يدل على احد
الطرفين واما في الوهم فلان المرجوح ادى من المساوي والاصافي الرابع حكم فليد اعتقاد البعض معا
وما حكمه ما يدي الحكم والاعتقاد من رجحان والرجحان ففهما فليد كذلك انما صاحب الى ما سلفه وافقنا
ايده ولما كان في عمنى العوم ان الظن هو الحكم باحد الطرفين مع خبر الاخر وساد منه انه مركب
اعتقادين اسير فوهم لو ورده الى انه سبط وان حصر البعض الاخر لا ان يكون بالفعل ولعل مرادهم
هو ذلك لكن الصريح به **اولا** وسقط ان الظن ليس من حسن الاعتقاد خلافا ما فعله هنا فان قلت
قد علم الاعتقاد مما يحمل البعض في محله وهو لا يتصل عند الذكر المعقود كانه حارم ولكونه سمي لما
عمنى عنه ولا في نفس الامر لان ما في نفس الامر لا يكون الا الثبوت على القطع او الاساعده على القطع فها
معها احتماله فليست معي احتماله للبصر هو ان طريق حكم المعتقد مما يجوز في نفس الامر الحكم ان الحكم سميما
سيميما اعتقاده لا في الحال لوجود احرم الما بعمنى وهو الذي يقسمه من سفل الى الما لحوار والاك فيه
اما ان اعتقاده باطل والواقع في نفس الامر هو حكم كما في الجهل الموكب فيطلع عليه فيما بعد واما
لان اعتقاده صحيح والواقع في نفس الامر هو حكمه لكنه لا يستد الى موجب من حسن كما في الحساب
او صوره كما في اليد سيات او قاده كما في العايات او دليل كما في القطعيات من الكسبيات واذ لم
يستد الى موجب بل انفق سبب فليد مصيب او سيميما لم يسع ان يسمي ذلك لحرم ولا اعتقاد وكحل
وخص الاعتقاد فيقتضيه فليد اخرا والواقع على الواقع اقتصاد السعيه كما سبق من سفل الاعتقاد
وهو علم **بذلك** **النفس** **كل** **واحد** **من** **العلم** **والظن** **وسميما** **او** **يعرف** **بحد** **دها** **بان** **يقال** **العلم**

واق

وحود الاركان والشرائط وما ورد فيه فهي مستقيمة وعدم سرور عنه فان
 كان ذلك باعتبار الاصل فما ظل اما في العبادات فكما لقوله من دون بعض الاركان
 والشرائط واما في المعاملات فكسيع الملاقح والمصالح لا لعدم ركن البيع او البيع
 وان كان باعتبار الوصف فما سدر كنعوم الاباء المبهمة في العبادات وكما لروا في العبادات
 فانه يستعمل على فصل حال عن العوض والبراد فرع على المبد عليه فكان بمثابة وصف وانما
 ويجوز ان يبادل الما ليا لالا لوصفها الذي هو المبادل العامة ولهذا كان **خدا القاسد**
القاسد عندهم **المسروع** **خدا القاسد** **المسروع** ولهذا انما في الحقيقة اذا طرح البراد في
 ولم يخرج الى الحد عقد وقال **ما كان بل القاسد** **المسروع** **المسروع** كما علمت **هو ما**
دفع المشرع كما مل اركانه وشرائطه ولهذا كان **القاسد** عندهم **خدا القاسد** **المسروع**
 مراد فان **مسألة** **والرحضة** **هو المسروع** **المسروع** **المسروع** **المسروع** **المسروع**
القدر وذلك اعتراف من الترك **كالمطرق** **السفر** **والقدر** **المسروع** **المسروع** **المسروع**
كل المسد **المسد** **المسد** **المسد** **المسد** **المسد** **المسد** **المسد** **المسد** **المسد**
 المحرم هو دليل الحرمة ومعنى قضاة بها معنوية ومعنى القدر ما يطرا على المكلف
 ومعنى حرمة الفعل او الترك الذي دل الدليل على حرمة ومعنى لولا القدر ان المحرم
 كان محرما او مثبتا للحرمة في حقة انما لولا القدر فهو قد لوصف المحرم **المسد**
 للقيام وخرج من الرخصة الحكم انما لانه لا محرم وخرج ما استحق حرمة لانه لا قيام
 للمحرم حسب مقتضى معمولاته وخرج ما حصل من دليل محرم لان التخلل ليس لما ج
 في حقه بل المحصر بان ان الدليل على مساو له وخرج انما وجوب الاطعام في
 كفارة الطهارة عند تعدد الذنوب لانه الواجب انما على فاقد الرقعة كما ان
 الماعاق هو الواجب انما على واحدها وكذا خرج السمع على واحد الما لانه
 الواجب في حقة انما على السمع للخرج وكهوه والعروض ما شرع من الاحكام
 لا لعدم قيام المحرم لولا القدر هكذا مثل وطاهن ان الحكم محصر في الرخصة
 والعرضه والحق ان الفعل لا يصف الغرامة ما لم يقع في مقامه الرخصة
مسألة **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة**
 من يذكرها مع اعادته من عام للتبديل وان اخرج في سائر الاعادة والتبديل
 الكبير وذلك ان **اللفظ** **الحسن** **لانه** **فقد** **يدل** **على** **طريقه** **ومع** **معرفة** **المسروق**

وهو ما

في

ما دل عليه اللفظ في محل النطق والمفهوم خلافه كما سبق في المتن والمطوق **المسروق**
وهو ما وضع اللفظ له والمراد دلالة اللفظ على ما وضع له بالاسفقال ومشاركه
 العبد في سبل المطابقة والتحصين **وهو ما** **المسروق** **المسروق** **المسروق** **المسروق**
 يدل عليه بالاولام والمعنى انه دلالة اللفظ على ما لم يوضع له وغير الصريح ينقسم الى
 دلالة اوصفي واما واسار لانه اما ان يكون مقصود المدخل او لا **فان** **فان** **فان** **فان**
 فاما ان اخذها ان يوقف الصدق او الصحة العقلية او السرعة عليه **و** **المسروق** **المسروق**
 يوقف كد عليه فان يوقف **الصدق** **والصحة** **العقلية** **او** **السرعة** **عليه** **و** **المسروق** **المسروق**
 الصدق فهو **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة**
 لا يملكه برفعا واما الصحة العقلية في قوله تعالى **فان** **فان** **فان** **فان** **فان** **فان**
 عقلا واما الصحة السرعة في قول البايل **عن** **عنه** **عنه** **عنه** **عنه** **عنه** **عنه** **عنه** **عنه** **عنه**
وتفقد **تفقد** **تفقد** **تفقد** **تفقد** **تفقد** **تفقد** **تفقد** **تفقد** **تفقد**
 لا يصح شرعا وان لم يوقف ذلك على المقصود **وامر** **المسروق** **المسروق** **المسروق** **المسروق**
 الذي عبر عنه ان الحادث عنه **تفقد** **تفقد** **تفقد** **تفقد** **تفقد** **تفقد** **تفقد** **تفقد** **تفقد** **تفقد**
فتبينه **تفقد** **تفقد** **تفقد** **تفقد** **تفقد** **تفقد** **تفقد** **تفقد** **تفقد**
 لوجوب الاعاق كما ان بعدا وعبرها **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة**
وان **لم** **يقصد** **فد** **الاشارة** **وذلك** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة**
نقصان **دسهر** **فان** **تلك** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة**
 عليه من ان **المسروق** **المسروق** **المسروق** **المسروق** **المسروق** **المسروق** **المسروق** **المسروق** **المسروق** **المسروق**
المسروق **المسروق** **المسروق** **المسروق** **المسروق** **المسروق** **المسروق** **المسروق** **المسروق** **المسروق**
 وهو رمان المحصر **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة**
 من هذا الفصل قوله تعالى **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة**
 منها ان اول من الحكم **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة**
 الوالد وما تنقاسية من النفع **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة**
 منه ذلك كما ترى **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة**
 ويفهم من **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة**
 في اخر حرمها وبلزم الاضاح **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة**
مسألة **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة**

ان سال العروة لا يخرج

الى قوله حتى يبين لكم المحيط الاسمر من الخط الاسود من البحر ان حل المناسبه الى البحر
ذلك فبده اقسام للطرف **مسئله** واما المهور فهو **نوعان** مفهوم
مواقع ومفهوم **مسئله** لان حكم المهور اما موافق لحكم المذكور ايضا واسا اولا **والاول**
مفهوم الموافقة وهو يكون **المسكوت عنه** موافقا لحكم المذكور وهذا هو الذي يسمى **مخبر**
الخط **مسئله** اي معناه قال الله تعالى ولتقرنهم بحسن القرل والحنع وقد يكون الخط في نفسه
وعلى الخروج من الصواب **مسئله** **الحرم** المفهوم من قوله تعالى **والقفل** **مسئله** لان
حال الناقص المنطوق به حال الحب المفهوم من قوله تعالى **والقفل** **مسئله** لان
وحول **الحرم** **مسئله** المفهوم من قوله تعالى **والقفل** **مسئله** لان
سواءه المذكور من **مسئله** **الحرم** **مسئله** لان
كنايه عنه **مسئله** **الحرم** **مسئله** لان
مسئله **الحرم** **مسئله** لان
واعلم ان مفهوم الموافقة بده بالاول مناسبه لرب الحكم عليه على انكر مناسبه لرب
ذلك الحكم عليه والتاقيف مناسبه بالخير من الصواب والدر اقل مناسبه بالحرمانا وفيها
والخطار اقل مناسبه لناديه مما دونه والدر اقل مناسبه لعدم الناده مما فوقه ذلك
المسكوت عنه انكر مناسبه كان الحكم به اول منه في المذكور **مسئله** **الحرم** **مسئله** لان
مسئله **الحرم** **مسئله** لان
شاه في الحر او الامانه في ادا الخطار وعدمها في عدم ادا الدر **مسئله** **الحرم** **مسئله** لان
عنه منه في المذكور ومنى هذا الكلام على انه لا غيره في مفهوم الموافقة بالمساواه وهذا خلاف
ما تقدم من المص وقد علم ان التعدي اما يكون بامر مناسبت **مسئله** **الحرم** **مسئله** لان
مسئله **الحرم** **مسئله** لان
كان المعطل بالمعنى وكونه استد مناسبه للفرع فطبقين كالامله المذكوره وقد يكون طسا كما
اذا كان احدهما ظنيا كقول من اذ كان السمل الخطا بوج الكفار والعهد اولى واذا كان اليمن غير
العمد بوج الكفار والعهد اولى وانما قلنا انه طم كوا ان لا يكون المعنى به الحر الذي هو
استد مناسبه للعدو والعهد اولى بالدارك والدارك للمضرة وربما لا يفسلها الغير والقوس لفظها
مسئله **الحرم** **مسئله** لان
المنطوق به **مسئله** **الحرم** **مسئله** لان
في العم السامه ركون بهم منه ان ليس المعطوفه ركونه **مسئله** **الحرم** **مسئله** لان

في قوله

مع

وايقوا عليهم بهم منه ان لم يكن اولئك حول ولا ينفق على من **مسئله** **الحرم** **مسئله** لان
بحول الحلال **مسئله** **الحرم** **مسئله** لان
الحكم بحول الحلال **مسئله** **الحرم** **مسئله** لان
المسكوت عنه **مسئله** **الحرم** **مسئله** لان
اما المذوق **مسئله** **الحرم** **مسئله** لان
في ما والا ومفهوم المصرد هو بده الوصف على الموصوف الحاضر وجعله مبتدا والموصوف حيز حوال العالم
رديا واما مفهوم اللقب فهو مراده اضعف المفاهيم ولم يثبت له اسد ودواعي ان مفهوم الحالك
باقسامه **مسئله** **الحرم** **مسئله** لان
في الجهور ومن ساهن ذلك فبديه لذلك لان حكم اللاتي لشئ في الجهور **مسئله** **الحرم** **مسئله** لان
مسئله **الحرم** **مسئله** لان
حرف عدم القسط والقدر في السامى لعدم بوج حقوقهن والقيام بها ولا ينفق منه ان
عند عدم الحرف لا يجوز ان ينكح ما طاب مبهر منى وبلا في رابع **مسئله** **الحرم** **مسئله** لان
بشها بعد اذن ولها فبقا حيا طالا **مسئله** **الحرم** **مسئله** لان
بالمذكور **مسئله** **الحرم** **مسئله** لان
ذلك لعم السامه دون المعطوفه **مسئله** **الحرم** **مسئله** لان
برك التعرض لعدم العلم بحاله **مسئله** **الحرم** **مسئله** لان
مسئله **الحرم** **مسئله** لان
غيره مسف وبدل الصفه على الاحتصاص المذكور به فاذا ظهرت فابده اخرى بطا وجه كاله الصفه
على الاحتصاص **مسئله** **الحرم** **مسئله** لان
وهو الصوت الذي يعتد على معاطع الحروف **مسئله** **الحرم** **مسئله** لان
مسئله **الحرم** **مسئله** لان
وضع اسم المعنى مع بده السامه مع المعنى وجود او عدم المخرج الاعلام المحصونه اذ لم يوضع
بارا مع انما هي علامات لهم لتمييز المشبهات بغيرها من بعض على ما سمي واما علم الحش كاسامه
وبعاله فانه من افراد المجرود وقلنا بديه لان المقصود من الوقع غالبا البقاهم وبغير بعض
من بعض يخرج بحوشي اذ لا ينفق معنى معسا بديه عن غيره وولنا سابع في بدهد بحقق او
بدهد بغيره لا لشمى المفيد لانه قد يكون محقق الشبوع **مسئله** **الحرم** **مسئله** لان
السبوع كالشمس والشمس **مسئله** **الحرم** **مسئله** لان

في قوله

مع

في قوله

هذا هو المصنف في علم المنطق
والفلسفة والعلوم الشرعية
والنحو والصرف والبيان
والفقه والحديث والسير
والشعر والادب والعلوم
الاجتماعية والسياسة
والاقتصاد والعلوم
الطبية والهندسة
والفنون والعلوم
الرياضية والعلوم
الطبيعية والعلوم
الاجتماعية والسياسة
والاقتصاد والعلوم
الطبية والهندسة
والفنون والعلوم
الرياضية والعلوم
الطبيعية والعلوم

على هذا اما اولاً فان المجاز من افراد المفيد واسمه الحد لعدم الوضع فيه على ان الاكبر وهو
جواز المصنف ولا يكون جازاً واما ثانياً فلم يخرج علم الماهية انما عدم الشيوع فيه علمياً
ذكر في كتب النحو واسبابه وباعاله والاولان وجمع اساميه من ادب صفة لا بالظن الى محض معنى وذلك
الشيوع لا يسمع ان يوجد منه امثال يوضع على السماع في حلقها كغيره واسدحى يكون سماعاً بالظن
الى ماهية الاسد المعنوية من حيث هو مع وطع النظر عن افرادها ولا يمكن ان يوجد خارج الزهن
ولا ان تتعدد ولهذا كان علم الماهية ممسكاً عن الصرف دون اسم الجنس وانما هو لكل فرد مثلاً اساميه
لوجود المعنى المفرد الكلي في الاستعمال لان الوضع بالظن الى الاماكن فانه لم يوضع باراً امر على جهة
السبوع كما سمى الجنس وكذا يظهر للمثاميل واما ثالثاً فان العلم المحصور يخرج من قبيل الشيوع ولو قيل
ما وضع لسماع الى اخره لاسلم من الحس المقيد او غير مفيد لكنه **حار محرك المفيد وهو ما وضع**
باراً امر لا يحرك دون اخره قال علمه في ايراد اب انصاف قد يعارض بالادب حتى يكون شئ
لا يخص برباد دون ادب بل ما يسهل الجوهر والمغاني كما يقال في علم الكلام بذلك فعقل عن معناه
اللفظي وانما تصدق بفتح وانا لهما البرادف لم انه احق من المحدود وان ساء احاطت ان هذا
المعنى لان دون امات المغاني حتى يكون دوا كما يقال في علم الكلام خربا الفناد على ان السبيل يطلق
على الصفة لما سمي به في حقيقة او اردت ما يقابل المغاني والصفات والمعلوم انما من افراد
السبيل انما في اللغة لان التي فيها ما يصح العلم به والخبر عنه فاحسنه مع المعاني والصفات واسما
البرادف اللهم لان يكون الداف في اللغة كالتي يطلق على ما يصح العلم به واخبار عنه كما ساء ما كان
فالواو انما كان هذا غير مفيد لانه لا يبره به عن غيره لسموله جميع المسبيات في كان حاراً بامحراه
لا به يبره ماهية مفيدة في الدهر في هو كونه معلوماً ولهذا عده بعضهم من المفيد وهو الفوق
او **غير مفيد كالاعلام اذ لم يوضع ليعرف في المعنى بل وضع ليعرف** ففصلاً
للمعرفة من الاستعمال واعلم ان هذا التقسيم انما هو للقول وهو الموضوع وطهراً في بعد الوضع
فيه لا لطلق اللفظ الذي يحمل الجمل فكان سبغ اليه غداً ذلك وجعل المقسم القول ويعرف ان لا
شغال هاهنا مثل هذا دليل الحدود وان الاعتناء والاهتمام يعرف هو الماهية والاولى **مسألة**
فدرفت ان المجاز انما يبرهن عن الحقيقة بالقرينة فليذكر ما هي فيها اذ لا يتفلق بذكرها كل العوض مما
لم يرسم ما هي فيها في الدهر في ذلك انما يكون بالحرف فيقول **القرينة في اللغة هو ما يسهل به الخجل**
الاسكال الجواب فربط الخجل والجمال والتغال سمي فرائض في الا انه يلزم من ذلك ان يكون القرينة
قرينة وان لم يربط اليها خبران اذ انبط بها الخجل لفظ المستاك وليس كذلك بل لا يظهر انها
لا يكون قرينة الا بعد ربط الخبران اليها ويرجع ذلك النقل غير اهل اللغة وهي **القرينة ما يسهل به الخجل**
فقط لانه او يفسر على بعض ما صح له كتحصيل العموم ونحوه المسترك وقد يدرج في ذلك ان

ما هو

منه

ما عين احدها في المسترك فمرد اخلا لان المسترك لا طاهر له فصرف عنه واعلم له في معاسده لا
عند الشافعي فمصرف على بعض ما يكون حائفاً الى على دهبه فحسب واصافان او يفسر الى اخره
على كل حال لان ذلك صرف عن الظاهر فاقلم ان القرينة **تكون القرينة اما مفيدة** **كالا**
تكون من المحصنات المفيدة او مفيدة **فانها لا تكون** **فانها لا تكون** **فانها لا تكون**
ولو قيل كما محصور المفيد كان اوقع فانه هو القرينة وذلك واضح **فانها لا تكون** **فانها لا تكون**
تكون **فانها لا تكون** **فانها لا تكون** **فانها لا تكون** **فانها لا تكون** **فانها لا تكون**
لاهي **فانها لا تكون** **فانها لا تكون** **فانها لا تكون** **فانها لا تكون** **فانها لا تكون**
لاستحالة كونه مخوقاً ومقدوراً وانما يعرف ذلك عنده عند تجشم الكتاب **فانها لا تكون** **فانها لا تكون**
والقرينة والاسماء والاجزاء حسب وردت محصورة او باسما على ما مر **مسألة** **فانها لا تكون**
القسام اللفظ الى ما تقدم من قسماته المقيدة وما مضى بذلك واعلم ان الاستدلال بالادلة الشرعية
سروطاً اما **سروط الاجزاء** **الاسماء** والمراد بها هنا بعض مدلولها وهو القول ودور الفعل
والقرينة بقرينة ذكرها اخرتها **العلم** **فانها لا تكون** **فانها لا تكون** **فانها لا تكون**
سبباً **فانها لا تكون** **فانها لا تكون** **فانها لا تكون** **فانها لا تكون** **فانها لا تكون**
ما هو باسما او محصور مفيد او مفيد او بان يحسب كلاماً مفيداً لا يعارض بقرينة ومنها ان يعلم **فانها لا تكون**
خطاب **فانها لا تكون** **فانها لا تكون** **فانها لا تكون** **فانها لا تكون** **فانها لا تكون**
قوله وما يعلم باولاه لانه وجعل الداسخ في العلم متانفاً والظاهر لانه وان الوقت على والاسخ
في القلم وذلك لان الخطاب على الالبهم بعد لافعال يلزم محصور الحال وهو يقولون بالعطوف والاصل
ان سركا المعطوف والمعطوف عليه في المعلقات لا يافعال مخالفة الظاهر اهل من الخطاب
على الالبهم اصلاً وكذا لا بد مما يعلم في المخرجه **فانها لا تكون** **فانها لا تكون** **فانها لا تكون**
او نحوه واما بان يراد المحار او احد معاني المسترك ولا يعلم عليه قرينة وقد يقال انه قد دخل
الشرط الاول والتكرير مما ينبغي الاشكال عليه ويقول اما شرط **الافعال** **فانها لا تكون**
حقاً فهو ان يعرف المسترك **فانها لا تكون** **فانها لا تكون** **فانها لا تكون** **فانها لا تكون**
لا بد على فعل **فانها لا تكون** **فانها لا تكون** **فانها لا تكون** **فانها لا تكون** **فانها لا تكون**
صدور الفعل عنه **فانها لا تكون** **فانها لا تكون** **فانها لا تكون** **فانها لا تكون** **فانها لا تكون**
لا تكان فكانه قد اكرت المقتال ولا يكون ذلك الفعل حسب حاراً واما شرط **الاجزاء** **فانها لا تكون**
معرفة **فانها لا تكون** **فانها لا تكون** **فانها لا تكون** **فانها لا تكون** **فانها لا تكون**
بقسمهم وحده ذلك مما مر **فانها لا تكون** **فانها لا تكون** **فانها لا تكون** **فانها لا تكون**
على الخلاف **فانها لا تكون** **فانها لا تكون** **فانها لا تكون** **فانها لا تكون** **فانها لا تكون**
سوطاً لا بد الاحتياط وهو الذي لا اصل له مقبض عليه فهو لا يصادقها او صلتها
اما سوطاً لا بد الاحتياط **فانها لا تكون** **فانها لا تكون** **فانها لا تكون** **فانها لا تكون** **فانها لا تكون**

منه

مخرج رواية على رواية الاخر مقدم تكونه **اجرت** **مكا** **بكر** **رواية** **ان** **نما** **انه** **افرد** **رواية**
 التلمية على رواية السرايين عباس بن نه وعباس بن ابي سعيد بن ابي وقاص بن عمار
 وذلك لانه يروي عن **عمر** **كاتب** **جبران** **ما** **بكر** **خبر** **عن** **الطاهر** **انه** **عرف** **احادي** **عشر**
 ان يكون من اكار الصحابة مقدم روايته **ويخرج** **بكونه** **من** **اكار** **الصحابة** **على** **اصا** **عهم**
 وذلك **لقرنه** **الى** **الرسولة** **على** **الما** **فكون** **عرف** **نحو** **الما** **ولا** **اشد** **تصوتا** **وصونا** **لنصبه** **او** **بغير**
الاسلام **على** **الما** **آخر** **الصحابة** **من** **النسب** **والما** **آخر** **عمر** **هو** **النسب** **او** **غير** **مخالط** **والتنقيش**
 مصعق رايته والآخر محالط ومليس فان التلمية ايضا اعني مقدم الاسلام ومسيحور النسب
 وغير المحالط لم هو ضعف الرواية اهميا مهي بالتصون والقرن وحفظ الحاه الكرو صريح
 كلام لما يرد وشارخ المصنف غير العبدان المراد التباس اسمه باسم من هو مصنف الرواية
 فان الذي لا يلبس اسمه اولى لانه اعلى على الطن الا ان احرا ما على احبار عصبه الرواية
 جعلنا الاربعه وحجها واخذ اجالا الى الاحار وعليل الاقسام ولا سر الكها في كذا القلة
 الثاني عشر ان يكون قد تحمل الرواية بالما والآخر صبا لعدم روايته **ويخرج** **بكونه** **بالم**
 لخروجه عن الخلاف فكون الطريق اقوى اما بمرحج الراوي بحسب تركيته فوجوه ايضا
 امسها ما يعود الى المروي ذلك يكون اما **بكون** **المركب** **او** **اعدي** **لهم** **او** **التي** **هم** **في** **كان**
 مركب احد الروايتين اكثر او اعدل او اوثق ان يكون مساهلا في رعاية دواين البركة فان
 حسب ذلك الراوي ارجح من حسب الآخر **ممن** **ما** **يعود** **الى** **كيفية** **البركة** **فتقدم** **البركة**
 بمرحج المعال كان يقول المروي انه عدل على البركة بالحكم نسها دنه كان يقول انه قد حكم
 نسها دنه وانما كان يترج **الحبر** **المرحج** **على** **الحكم** **لان** **البركة** **في** **الحكم** **انما** **عطل**
 نسها دنه ونسب الصريح كما حصل مما **ويخرج** **الحكم** **على** **الحكم** **فعدم** **البركة** **ما** **حكم**
 نسها دنه على البركة بالعلم روايته وذلك لانه محال في الشهادة الكرو وطه املت
 روايته الواحدة والمراد دون نسها دنهما **الفصل الثاني في الترجيح**
 بالرواية فهو وجوه الاول ان ينسب التواريخ **احد** **الحبر** **دون** **الآخر** **وهذا**
 محل خلاف فقد **قال** **انه** **يخرج** **ويقدم** **الحبر** **التواريخ** **على** **الما** **آخر** **المسند** **الذي**
 له نسب موثق **قال** **وهذا** **ما** **ضعف** **ان** **التواريخ** **وطعن** **الطن** **يفتق** **مقد**
 ولا يعارض نسها دنهما ولا مرجح فمعهده واضح **ويقدم** **مرك** **على** **كل** **ما** **هذه**
 بان التواريخ انما تكون وطعن اذ الم يكن دلالة طنبه وحسب لا يعارضه الطن
 لها كبر وما يردك لعله انما قصد ما كان من المتواتر دلالة طنبه ولا
 يوجه ذلك **الفرج** **و** **الما** **ان** **يثبت** **احدهما** **بالاستناد** **والآخر** **بالارسال** **فتقدم**
المسند **على** **الارسال** **وهذا** **ذكره** **بعضهم** **والما** **في** **الاستناد** **ويقدم** **الاستناد**
 القول على ذلك في موضعه **و** **المال** **ان** **يكون** **احدهما** **مثل** **السابع** **والآخر** **مثل** **غيره**

في رواية السرايين
 وعباس بن نه وعباس بن ابي سعيد بن ابي وقاص بن عمار
 وذلك لانه يروي عن عمر كاتب جبران ما بكر خبر عن الطاهر انه عرف احادي عشر
 ان يكون من اكار الصحابة مقدم روايته ويخرج بكونه من اكار الصحابة على اصا عهم
 وذلك لقرنه الى الرسولة على الما فكون عرف نحو الما ولا اشد تصوتا وصونا لنصبه او بغير
 الاسلام على الما آخر الصحابة من النسب والما آخر عمر هو النسب او غير مخالط والتنقيش
 مصعق رايته والآخر محالط ومليس فان التلمية ايضا اعني مقدم الاسلام ومسيحور النسب
 وغير المحالط لم هو ضعف الرواية اهميا مهي بالتصون والقرن وحفظ الحاه الكرو صريح
 كلام لما يرد وشارخ المصنف غير العبدان المراد التباس اسمه باسم من هو مصنف الرواية
 فان الذي لا يلبس اسمه اولى لانه اعلى على الطن الا ان احرا ما على احبار عصبه الرواية
 جعلنا الاربعه وحجها واخذ اجالا الى الاحار وعليل الاقسام ولا سر الكها في كذا القلة
 الثاني عشر ان يكون قد تحمل الرواية بالما والآخر صبا لعدم روايته ويخرج بكونه بالم
 لخروجه عن الخلاف فكون الطريق اقوى اما بمرحج الراوي بحسب تركيته فوجوه ايضا
 امسها ما يعود الى المروي ذلك يكون اما بكون المركب او اعدي لهم او التي هم في كان
 مركب احد الروايتين اكثر او اعدل او اوثق ان يكون مساهلا في رعاية دواين البركة فان
 حسب ذلك الراوي ارجح من حسب الآخر ممن ما يعود الى كيفية البركة فتقدم البركة
 بمرحج المعال كان يقول المروي انه عدل على البركة بالحكم نسها دنه كان يقول انه قد حكم
 نسها دنه وانما كان يترج الحبر المرشح على الحكم لان البركة في الحكم انما عطل
 نسها دنه ونسب الصريح كما حصل مما ويخرج الحكم على الحكم فعدم البركة ما حكم
 نسها دنه على البركة بالعلم روايته وذلك لانه محال في الشهادة الكرو وطه املت
 روايته الواحدة والمراد دون نسها دنهما الفصل الثاني في الترجيح
 بالرواية فهو وجوه الاول ان ينسب التواريخ احد الحبر دون الآخر وهذا
 محل خلاف فقد قال انه يخرج ويقدم الحبر التواريخ على الما آخر المسند الذي
 له نسب موثق قال وهذا ما ضعف ان التواريخ وطعن الطن يفتق مقد
 ولا يعارض نسها دنهما ولا مرجح فمعهده واضح ويقدم مرك على كل ما هذه
 بان التواريخ انما تكون وطعن اذ الم يكن دلالة طنبه وحسب لا يعارضه الطن
 لها كبر وما يردك لعله انما قصد ما كان من المتواتر دلالة طنبه ولا
 يوجه ذلك الفرج و الما ان يثبت احدهما بالاستناد والآخر بالارسال فتقدم
 المسند على الارسال وهذا ذكره بعضهم والما في الاستناد ويقدم الاستناد
 القول على ذلك في موضعه والمال ان يكون احدهما مثل السابع والآخر مثل غيره

فيقدم مثل

فيقدم مثل السابق على مثل غيره والسب فيه طاهر يعرف مما سبق الرابع ان يكون
 اعلا اسنادا من الاخرى اول مرات رواه فيقدم **الاعل** **اسنادا** **والما** **سند** **المقتض**
 الى الصحة فانه يقدم على المسند الى كتاب **من** **كتب** **الحريش** **على** **الحريش** **وهو**
 يست بطريق السهو غير مسند الى كتاب اد الاسناد والقبعة بعد الطن الكرو ما يفره
 الشهرة والاستقامة ورف كلام / سبه يكونه خبرنا ولسنم السادس ان يكون مسندا الى
 كتاب معروف والاخر سهو غير مسند الى كتاب مقدم ما يصمد **الكتاب** **على** **المسند** **لما** **اكثر**
السابع **ان** **يكون** **سند** **الكتاب** **مسيو** **عرف** **بالصحة** **مثل** **الحارث** **من** **سند** **سهمان** **على**
غيرها **مما** **لم** **يعرف** **بالصحة** **لكن** **الما** **ود** **والباهر** **ان** **يعرف** **الاتفاق** **على** **استنادا** **احدهما** **والمختلف**
في **اسناد** **الآخر** **فتقدم** **المسند** **بالعاق** **عبد** **من** **يخرج** **على** **المسند** **على** **المسند** **امتد** **هوام** **مثل**
والسابع **ان** **يكون** **رواية** **بقره** **الشج** **عليه** **والما** **آخر** **بقره** **على** **الشج** **او** **غيره** **من** **الطرف**
لان **الاول** **يعرف** **بالصحة** **والزهول** **وقال** **واحد** **انه** **ان** **الما** **قوى** **من** **الاول** **لان** **غنايه**
الطالب **مطلوبه** **استد من** **عنايه** **من** **يفيد** **المطلوب** **والعاسر** **ان** **يكون** **احدهما** **غير** **مختلف**
رفعه **الى** **الرسول** **والآخر** **مختلف** **رفعه** **الى** **الرسول** **في** **كونه** **موقوف** **على** **الراوي** **فتقدم** **كونه**
غير **موقوف** **في** **رفعه** **لانه** **اعلى** **على** **الطن** **مما** **احد** **ففيه** **الفصل الثالث في الترجيح**
لحسن **المروي** **هو** **من** **وجوه** **الاول** **ان** **يكون** **احدهما** **روى** **بالمسند** **من** **الرسول** **مخرج**
على **الما** **ان** **يكون** **قد** **سمع** **منه** **اولم** **تسمع** **كما** **قال** **سبع** **من** **رسول** **المد** **ولم** **خروا** **قال**
رسول **الله** **ف** **والباني** **ان** **يكون** **حري** **بصوره** **وسكت** **غيبه** **والآخر** **حري** **بغيبته** **فتشع**
وسكت **غيبه** **فتقدم** **ما** **انبت** **بكونه** **مع** **الحضور** **على** **ما** **انبت** **بكونه** **مع** **الغيبه** **لان**
الاول **اعلى** **على** **الطن** **المال** **ان** **يكون** **ودور** **فيه** **صنيفه** **من** **اليه** **والآخر** **هم** **منه** **ذلك** **للع**
فروا **الراوي** **بقره** **بفسه** **فانه** **يهدم** **ما** **سكت** **نور** **د** **صنيفه** **ف** **ما** **افهم** **لقوه** **كلاه**
القبعة **وصعف** **دلاله** **غيرها** **وقد** **انرج** **فما** **افهم** **ما** **اذا** **كان** **الآخر** **قد** **فهم** **مقد** **من** **فعل** **الشج**
فروا **وه** **ما** **اذا** **قال** **امر** **المسند** **بكذا** **او** **لحق** **عن** **كروي** **دون** **ان** **يرد** **صنيفه** **الما** **والله** **الضاور**
غيبه **ف** **والرابع** **وحصر** **ماروي** **بالاخذ** **وهو** **ان** **يكون** **ما** **ورد** **بما** **يعرف** **الما** **الما** **فقدم**
على **الآخر** **مما** **هم** **فيه** **المروي** **للخلاف** **في** **قول** **احد** **في** **مسله** **فان** **ممن** **يعلمون** **ان** **جميع** **وجوه**
المرجح **انما** **يكون** **فما** **هو** **من** **فصل** **الاخذ** **او** **لا** **يعارض** **من** **الموازين** **وليس** **موازن** **واحد** **كما** **قرر**
قلت **قد** **يكون** **التوازن** **طبي** **الدلاله** **فمع** **فيه** **اليعارض** **كما** **ذكرنا** **الفصل الرابع**
في **المرجح** **بحسب** **المروي** **عنه** **وهو** **ما** **يكون** **عالم** **بب** **اكثر** **لروايته** **على** **الآخر** **الذي**
سنت **اكثر** **لروايته** **فتقدم** **ذلك** **لان** **الطن** **الحاصل** **به** **افوى** **وهذا** **محتمل** **وحصر** **احدهما**
اكثر **الراوي** **لحدسه** **وبما** **يحيي** **اكثر** **البقات** **لروايته** **ويقدم** **في** **الاول** **ما** **ذكر** **بعضهم** **وهو**
ان **الحديث** **الذي** **لم** **يسكر** **روايته** **الاصل** **الفرع** **يخرج** **على** **ما** **اكثر** **وكذا** **الحديث** **الذي** **اكثر** **الما**
روايته **الفرع** **عنه** **اكثر** **فسيان** **ووقوف** **يخرج** **على** **ما** **اكثر** **اكثر** **نكده** **مخوده** **وذلك** **لان** **في**
كل **من** **الصورتين** **قد** **اكثر** **الراوي** **الحبر** **المروي** **فتقدم** **وهو** **اما** **الضعف** **الما** **وهو**
ما **لم** **يوقع** **من** **وجوه** **الاول** **ان** **يكون** **مدلول** **احدهما** **يسا** **والآخر** **ما** **يوقع** **على** **الما**

Copyright

ادلوأجرك على طاهره مما يملكه على عرس من القياس ولا يعارض ولا يردح **او بدليل خاص**
على تعليله مما تعلل به خلاف الاحراز الذي لا يرد دليل خاص على تعليل حكم المصل فيه مما تعلل به
فان الاول بعد عن التقييد والقصور والخلاف ههنا خمسة اوجه في مخرج القياس بحسب علم
اصله واما النوع الثاني وهو مرجح بحسب علم الحكم في المصل فهو يقع من وجوه لانه لما كان كون
طريق علمه الدال على علمها وطريق الاخر اطنبا **او تكون** احدهما **طريق علمه** بقيد
طبا اعطب **وامر** مما بعد طريق الاحراز يكون وجود القله وطعافه طبا في الاحراز يكون
وجودها فيه اعطى طريق وجودها في الاحراز **في باب القياس** ههنا اربعة اوجه وان
نعلم انه ليس لاخذ ان يوهن طريق وحى المصل على الاخرين وكذا واصل الحقنى الا ان الاول كان هو
لعدم ذكر الوجود على الطريق والخامس **مخرج** فاسر على ماسر **المناسبة** لعدم اسما **المعارض**
لغيره لعدم علمه غير المذكور خلاف **المناسبة** و **السادس** مخرج **طريقه** في **المعارض** و **القياس**
واذا كان طريق سوب القله فبها هو على المعارف مخرج احدهما على الآخر بحسب طريقه في المعارف
فيقدم القاطع على الظنى والاعلى ظنا على الآخر **والسابع** لعدم مافيه **الوصف** **الحقنى** علمه على
فمن مما العلم فيه الوصف للمعارض او الحكمة المخزوه للايقاق على تعليل الحكم بالوصف **الحقنى**
والمخاوع **عنه** **والثامن** بعدم ما الوصف **التيوتى** فيه علمه على **ما العدمى** فيه علمه لانفا ايضا
على تعليل الحكم بالتيوتى دون العدمى **الناسخ** لعدم العلم **بما فيه** على **الامارة** المخزوه للايقاق
على التعليل بالوصف **لما فيه** دون **الامارة** و **القاسر** لعدم العلم **المصططه** على المصططه
والطاهره على الحفنة **والمحذرة** على المعذرة **لما فيه** خلافها **والحاكى** عشر لعدم الوصف
الابر تعديا **بالسابع** فرقته على ما سجد على **الاول** لكن القابده على ما مر بحفنة الثاني عشر
لعدم العلم **المطرده** على **المقصود** **والدال** عشر لعدم **المعكشة** على **حالاها** وهي غير المتعلية
والرابع عشر لعدم العلم **المطرده** **فيما** من غير يعكس **على المعكشة** فقط من غير طراد
والخامس عشر اذا كان وصف احدها حافيا للحكمة فكلا واحد وحيد الحكمة وكلا اسمى است
لانه عدم **مكونه** **حافيا** **لحكمة** **ما عاها** **على خلافه** وهو ما لا يكون كذلك وانما لم يذكر الوجه
2 مثل لعدم ما بعدم من هذه الوجوه الاربعة لظهوره واصل الباب اما زياره فبالبط
والسادس عشر لعدم العلم **المناسبة** على العلم **السبعة** كان الطريق احصا **المناسبة** اخرى
والسابع عشر اذا تعارضت اقسام من **المناسبة** عدم **حسب** **فوقه** **المصططه** **وعدم** **الحرورية**
كالحسنة **على غيرها** من خارجي وان حذر بان هذه الكاف لم تقع موقعا و قد ضرب
بعضهم لكل من هذه الحسنة مثلا فليذكر ما قاله لو باده **الفهم** **مردون** **الدين** **صلى** **ولا**
خود ان **تخصنه** **الكاف** **مردون** **الدين** **ان** **يقال** **في** **سبع** **لحاكم** **على** **المحتكر** **الجزالة**
لوهاله مع ضرب عام فمورد كالاكراه في السبعة ضرورة التمثال يقال في صعبين جامع مثلها

11

اذا اطلب بلانا فولد لسنه اسهر من مقتدره تحت انما كانت حاملا منه ولم تقف بانفسا العين
ولا لبب انفسا عدتها كما لو وصفت اول من سته اسهر من لا او كما لكبره المعده بالاسهر
اذ لم تقف من العقل سواب يستضر السهر شربه فيجزم كالحج مردونه المال كما يقال ضمان
السارف بل قد عدت ما كان يجب عليه رده على صاحبه فحسنة كما لو اسهر ملكه **وعدم**
المصلحة **الحاجه** على **الحسنة** لتعلق الحاجة بالاول دون الثاني مثاله في مخرج
القاسق زوحما ابوها مضي كغير القاسق فيقول الحزم وانه لا يلحق بالقاسق كما في مثال
الخر في سبهاده العبد قال قول عدل فيه احما كحسب علمه فيقول الحزم منصف سريف
ولا يلحق بوصف المرتبة كما كان فيه والاول سال الحاجه والثاني سال ثمة الحاجه ان قول قول
العبد انفسا الى دفع حاجه احما اموال الناس عند التناكر **وعدم** **المصلحة** **الحاجه** **الضرورية**
على اصل **الحاجه** لان المال حكم الحكم ولذلك حرم سرب حرعه من الحما كحرم المسكر منها
ويجوز سرب حرعه سها كما يحسب سرب المسكر منها **و** اذا عارض بعض الحسنة الضرورية قدت
الرسة على **الاربعة** **لما** **الاربعة** **المقصود** **الاعظم** **والسابع** **ما** **الحلت** **الحز** **والثاني** **الاعتد** **ون** **و**
بالعكس **فعدم** **الاربعة** **الاخر** **لها** **حق** **الادى** **وهو** **ضرورية** **والدينية** **حق** **الله** **وهو** **للعالمه**
لا ضرر **به** **اذا** **يعارض** **الاربعة** **الاخر** **فانه** **لعدم** **مصلحة** **الدين** **لانها** **تكون** **لصلى** **الدين**
اذا حصل لعمادات اليه في اساس الدين فعدم على الثلثة **لما فيه** **مصلحة** **الدين**
لعدم على العمل المال لانه لهما **الفرض** **سريع** **لا** **حفظ** **الولد** **حتى** **لا** **سقى** **صا** **لا** **مستند**
له **مصلحة** **العقل** **لعدم** **على** **المال** **لان** **العقل** **مركب** **الامانة** **وبذلك** **التكليف** **مطلوب** **للعباد**
سفته من غير واسطة **ولا** **كذلك** **المال** **لما** **الامان** **عسر** **لعدم** **فوقه** **موجب** **النقص** **او** **فوات**
لعدم **على** **الضعف** **والاحتمال** **اذا** **الضعف** **العليان** **وكان** **موجب** **الخلف** **احدها** **في** **صوت** **النقص**
و **ما** **و** **الاحراز** **ضعفا** **او** **محملا** **لعدم** **الاول** **السابع** **عسر** **مخرج** **العله** **بما** **الاربع** **والاخر**
ان لا يكون معارضة والاخرى معارضة **والعسرون** **لعدم** **اذا** **كان** **كل** **واحدة** **منها** **مراحم** **موجبا**
2 احدها على **مراحمها** **دون** **الاعرى** **والحاد** **والعسرون** **لعدم** **العله** **لعدم** **المصلحة**
للتقيد **على** **العله** **التي** **لنفس** **لعموم** **حكم** **المصلحة** **لنفس** **راحمه** **او** **مساوية** **امارا** **راحمه**
وطاهره **امساوية** **ولا** **بها** **اذا** **اسا** **وطنا** **اسعى** **الحكم** **حكم** **الاضل** **فمن** **العكس** **مخرج** **المتبنة** **على**
الباقية **لا** **قاده** **المصلحة** **كلما** **سرع** **مخالاف** **الباقية** **فانها** **تفيد** **ما** **يعلم** **حكم** **الاصل** **وقد** **احب**
عن ههنا ان الحكم لا يكون مطلوبا لنفسه بل لما يقص اليه من الحكمة والشارع كما يريد
الحكم **وانظمة** **تبوت** **الحكم** **يريد** **مصلحة** **ما** **واسطة** **نقيه** **ومخرج** **فمن** **المناسبة** **وقد** **مر**
2 **السابع** **عسر** **وكان** **طريقه** **لكن** **الدين** **والعسرون** **لعدم** **العامة** **جميع** **المصلحة** **الحاجه**
لنقص لكن **القابده** **واما** **الفصل** **الثاني** **وهو** **الدرج** **بحسب** **الفرع** **مخرج** **من** **جوه** **الاول** **لعدم**



فلا يكون لطفا ولا تحب وذلك واضح وبفصل القول 2 هذه المسئلة وفروضا موضع آخر
مسئلة والنفسان كل نفسين ادا صدق احدهما كذب الاخرى وبالعكس
وهو انه ادا كذب احدهما صدق الاخرى وفي الحقيقة هو ان النفس اذا صدقت على ما هو عليه
والعصية هي الصدق لا تقبلا ولا اطلاقا على احد فحصل العلم على ما ذكره فمعهم بل باعتبار
اطلاقه على المعلوم اي المصدق به او بطلان الصدق على ذلك اطلاقا المصدر على المفعول ونشبهه
باسم الحال وقولنا اخرى لم يردده احدهما يعني بل ما ساول كلامهما كمال كل حيوان انسان
لا يسه من الحيوان انسان فانه لا ساقط ان صدق كل منهما وان استلزم كذب المحرر لكن كذب كل
لا استلزم صدق الاخرى واب حيران لفظه كل ك لحي ودمي بحر رغبة لكه عة تابع ابن
لما حجة ارادها على ان المقصود حاصل ان يعلم منه ان المصدر نفسان الى اخره واعذر من الحاشي
ان اكثر تعريفات المسامح المبرور من من الاداء والاصول على هذا السوال بطرهم على محصل
المقاصد وتفهم المعاني في رعاية الاصطلاحات ولا ينافقون في ايها الى الاصل بذلك ولعلمهم
ارادوا التنبيه على لفظه احاطا بحرياق التي اقرب الى ذهنان المتبدلين على المعاني المستركة فيها
ادراك ان الحريقات اقرب الى ذهنان المتعلمين وادراك ما يدل على الاحاطة بسو حة الدهن
اليها وان كانت على سبيل الاما لخلاف المعاني المستركة فيها وان تعلمها مجردة عن ملاحظة
الحريقات العدد عن ذهنانهم والضابط في السامع هو ان العصية لا يكون ان يكون محصية
في مقام او غير محصية مثل كل انسان كانت محو بعض الحيوان ليس بشان ان كانت محصية
ان لا يكون بينهما وبين بعضها باعتبار لا يقيد بل كل من الموقر والاسات بالاحر معلوم ان بعد المحكوم
عليه والمحكوم به من هذا مع المحكوم عليه والمحكوم به من ذلك ذانا واعسارا وعلنا ذانا
لدخل مثل هذا الشان كليس يسوقا بها وان اختلف المحكوم به فيهما لفظا بقصان الاتحاد الذات
وكون الاتحاد في اللفظ ليس بشرط وعلما اعسارا لانه لا بد من الاتحاد في الاصاغة مثل ويد اليد
في يد ليس اب اد لو اردت 2 احدهما البكر والآخر لغير لم يتنافيا وفي الجرو الكمل الذي اسود
الذي ليس اسود اد لو اردت 2 احدهما حرره وفي الاخر كلة لم يتنافيا وفي القوة والفعل مثل
الخنزير الذي ليس اسود اسود وفي الزمان مثل الشمس حارة الشمس ليست حارة وفي المكان قد
حالي في يد ليس حالي في السرط الكا متحرك الاصابع الطابت ليس متحرك الاصابع هذا اذا
كانت العصية محصية وان لم يكن محصية لم مع ذكرنا اختلف المحكوم عليه فيستور في احدهما
بالحر وفي الاخر بالكل لا كما ساقط من كونها واما فاه من شرط الاتحاد المحكوم عليه واحدا
الكلمة وان كان المقصود احدهما جميع افراد وفي الاخرى بقصها ما كل كان المراد اتحاد الوصف
القنوا على جميع موضعه وانما شرط اختلف الله لانه لو لم شرط لهما ما كل من احر من والكلين
بحر كفيهما معا مثل كل انسان كانت بالفعل كل انسان ليس كانت بالفعل وانها كذا كان الحكم
بعضي خاص ببعض افراد المحكوم عليه على المحكوم عليه كذا فليست الغرض لبعض افراد المحكوم عليه

وینما

بريد

الحمد لله

٩
٢
١
٢
٣
٤
٥
٦
٧
٨
٩
١٠
١١
١٢
١٣
١٤
١٥
١٦
١٧
١٨
١٩
٢٠
٢١
٢٢
٢٣
٢٤
٢٥
٢٦
٢٧
٢٨
٢٩
٣٠
٣١
٣٢
٣٣
٣٤
٣٥
٣٦
٣٧
٣٨
٣٩
٤٠
٤١
٤٢
٤٣
٤٤
٤٥
٤٦
٤٧
٤٨
٤٩
٥٠
٥١
٥٢
٥٣
٥٤
٥٥
٥٦
٥٧
٥٨
٥٩
٦٠
٦١
٦٢
٦٣
٦٤
٦٥
٦٦
٦٧
٦٨
٦٩
٧٠
٧١
٧٢
٧٣
٧٤
٧٥
٧٦
٧٧
٧٨
٧٩
٨٠
٨١
٨٢
٨٣
٨٤
٨٥
٨٦
٨٧
٨٨
٨٩
٩٠
٩١
٩٢
٩٣
٩٤
٩٥
٩٦
٩٧
٩٨
٩٩
١٠٠



البلاد من نصيبها واما الكلمة فكانت متكررة في الحرس المسلم من عكسها وهو عكسها
 عكس الكلمة هكذا قال عبيد الله قال سعد الدين واما ما ذكره السارح المحفوظ في
 مريد عليه وقد يرد له الا انه قد يفهم عليه سوال وهو انه وجد انكاس الوجه الحرس الى الوجه
 الكلمة لكونها نصيب السالبة الكلمة والسالبة الحرس الملائكة من وجوه مع التلاوة
 بل اصل المدوم والعكس لزم ونقص المدوم اسلم في بعض اللامات لخواز كونه اعز وحقيقه
 اما اذا قلنا الكلمة عكس الى الكلمة فلا بد ان كلا من عكس الاخرى وادامنا الكلمة عكس
 الى الحرس لم يحقق المدوم الا من جانب الحرس

قال مولانا ابد الله تعالى وقد ايقن الفراع عن جمع هذا المؤلف المبارك
 ويطم فوايد ووعيد فرائد وصور بها المحسن من قبل شهر ربيع الاول سنة ثلاث
 وسع وماريانه كحلان بوسان الحروش والمعدل الحصر لاثون ولم يكن فيه المسمى
 فان الكس ونفطه كان في حفات معده كالمشهد المشرق باعلا فله وساهن الحصار
 كما قال العالم فيوم تحروا ويوم بالعقب ويوم بالغرب ويوم ما كليب
 فقل الله ذلك العمل وبلغ في اسفاغ المسلمين قصارى الامك وجعله مدحه الى حياه
 ووسله في يوم بلقاء له وابق الفراع من ربه هذا الكتاب المبارك
 وب الطهر يوم الثلاثاء في اليوم العسرون من شهر شعبان المعظم من سنة ست
 وسع ومان ماه سنة هجرية موم مصطفوه على صاحبها افضل المرات والاسلام
 كاتبه الفقير الى عفو الله تعالى مستجد الدعاء
 ممن وقف عليه من الاخوان

الحمد لله رب العالمين

والحمد لله على كل حال من الاخوان
 وضلواته وسلامه على محمد وآله خصاله وال
 ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

الحمد لله رب العالمين